

جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للاقتصاد و إدارة الأعمال

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في

الاقتصاد الجزائري (1991-2010)

مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر

إشراف الأستاذ:

د. سي عبد الهادي عمار

إعداد الطالب:

بيداري محمود

2014/03/19

أمام لجنة المناقشة:

رئيسا: شوام بو شامة أستاذ التعليم العالي..... جامعة وهران

مقرا: سي عبد الهادي عمار... أستاذ محاضر (أ)..... جامعة إسطو

مناقشا: بولنوار بشير أستاذ محاضر (أ)..... جامعة وهران

مناقشا: بن الشيخ الهواري..... أستاذ محاضر (أ)..... جامعة وهران

السنة الجامعية: 2013 – 2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الى التي جعل الله الجنة تحت اقدامها ، والتي غمرتني بعطفها و حنانها و انارت لي درب

حياتي بجنبها، الى التي لم تبخل علي يوما بنصيحة أو دعوة سالحة .

الى الصدر الحنون أمي الغالية حفظها الله و أطال في عمرها.

الى الذي رباني على الفضيلة و الأخلاق و كان لي درع أمان أحتمي به من نائبات الزمان

و تحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان .

الى أبي العزيز حفظه الله و أطال في عمره.

الى من عشت و تربيت معهم اخواني و اخوتي.

إلى كل الاصدقاء و المحبين.

الى كل من حمل لي ذرة ود و محبة في قلبه .

الى كل هؤلاء جميعا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع .

شكر و عرفان

اتوجه بالشكر الجزيل إلى استاذي

الدكتور سي عبد الهادي عمار على توجيهاته وإرشاداته القيمة لي

طيلة فترة اعدادي لهذا البحث.

كما اتوجه بالشكر كذلك إلى اعضاء اللجنة المشرفة على قبولهم

مناقشة هذا العمل.

الشكر موصول ايضا إلى كل من ساعدني من قريب او بعيد في اعداد هذا البحث

والى كل من تتلمذت على يديهم و لهم الفضل في تعليمي.

محمود بيداري

الفهرس

فهرس الدراسة

البسمة

الإهداء

شكر و عرفان

قائمة الجداول والأشكال

المقدمة العامة:.....أ-هـ

الفصل الأول : تحديد ماهية النفقات العامة وطبيعتها6

المبحث الأول: مفهوم الانفاق العام.....8

المطلب الأول: تعريف النفقة العامة.....8

المطلب الثاني: خصائص النفقة العامة.....9

اولا: النفقة العامة مبلغ نقدي.....9

ثانيا: النفقة العامة تصدر عن شخص عام10

ثالثا: النفقة العامة تحقق نفع عام:.....10

المبحث الثاني: مراحل الانفاق العام وضوابطه.....12

المطلب الأول: مراحل تنفيذ النفقة العامة.....12

اولا: عقد النفقة.....12

ثانيا: تحديد مبلغ النفقة:.....13

ثالثا: الامر بالصرف:.....13

رابعا: صرف النفقة.....13

المطلب الثاني: ضوابط النفقة العامة.....14

اولا: ضابط تحقيق اكبر قدر من المنافع.....14

ثانيا: ضابط الاقتصاد في النفقة:.....14

- 15.....ثالثا:ضابط الترخيص:
- 15.....رابعا:ضابط ضمان استمرار المنفعة والاقتصاد:
- 16.....المبحث الثالث:تقسيمات النفقات العامة.
- 16.....المطلب الأول:التقسيمات العلمية.
- 17.....اولا:من حيث الدورية:
- 17.....ثانيا:من حيث الوظيفة:
- 18.....ثالثا:من حيث الغرض منها:
- 19.....رابعا:من حيث نطاق السريان الاقليمي:
- 19.....المطلب الثاني:التقسيمات الوضعية(العملية).
- 20.....اولا:التقسيم الاقتصادي:
- 21.....ثانيا:التقسيم الاداري (حسب الوزارات):
- 21.....ثالثا:التقسيم الوظيفي (حسب وظيفة الدولة):
- 22.....رابعا:التقسيم بحسب علاقتها باقتصاد السوق.
- 23.....المطلب الثالث:تقسيم النفقات حسب صندوق النقد الدول.
- 23.....اولا:المعيار الاقتصادي:
- 26.....ثانيا:المعيار الوظيفي:
- 28.....ثالثا:المعيار المزدوج:
- 29.....المطلب الرابع:تقسيم النفقات حسب القانون الجزائري:
- 30.....اولا:نفقات التسيير:
- 31.....ثانيا:نفقات التجهيز:
- 33.....المبحث الرابع:العوامل المؤثرة في الانفاق العام.
- 33.....المطلب الأول:الخلفية المذهبية للنظام الاقتصادي.
- 33.....اولا:الدولة الحارسة:
- 33.....ثانيا:الدولة الرأسمالية المتدخلة:
- 34.....ثالثا:الدولة الاشتراكية:

34.....	المطلب الثاني: مستوى النشاط والظرفية الاقتصادية
35.....	المطلب الثالث: المقدرة المالية للدولة
37.....	خلاصة الفصل
38	الفصل الثاني: تغير دور الدولة في الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي
41.....	المبحث الأول: الدولة والإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي
41.....	المطلب الأول: الدعائم الأساسية للفكر الكلاسيكي
41.....	اولا: سيادة مبدأ الحرية الفردية وعدم التدخل الحكومي:
42.....	ثانيا: حياد السياسات الاقتصادية وفكرة المالية المحايدة:
42.....	ثالثا: الرشد الاقتصادي
42.....	رابعا: الانسجام التلقائي بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة
43.....	خامسا: آلية جهاز الثمن
43.....	سادسا: المرونة في الاجور النقدية والتوظيف الكامل
43.....	سابعا: الفترة الطويلة
43.....	ثامنا: قانون ساي للأسواق
44.....	المطلب الثاني: سمات المالية العامة في الفكر الكلاسيكي:
44.....	اولا: محدودية النشاط المالي للدولة:
44.....	ثانيا: حياد النشاط المالي للدولة:
44	ثالثا: التوازن الدائم للموازنة العامة:
45.....	المطلب الثالث: سياسة الانفاق العام في الفكر الكلاسيكي
47.....	المبحث الثاني: الدولة والإنفاق العام في الفكر الكنتزي
47.....	المطلب الأول: الدعائم الأساسية للفكر الكنتزي
47.....	المطلب الثاني: سمات المالية العامة في الفكر الكنتزي
48.....	المطلب الثالث: سياسة الانفاق العام في الفكر الكنتزي

50.....	المبحث الثالث:الدولة والإنفاق العام في الفكر النقدي
50.....	المطلب الاول:الدعائم الاساسية للفكر النقدي
50.....	المطلب الثاني:سمات المالية العامة في الفة
51.....	المطلب الثالث:سياسة الانفاق العام في المحر النقدي
53.....	المبحث الرابع:الدولة والإنفاق العام في الفكر الاشتراكي
53.....	المطلب الاول:الدعائم الاساسية للفكر الاشتراكي
54.....	المطلب الثاني:سمات المالية العامة في الفكر الاشتراكي
54.....	المطلب الثالث:سياسة الانفاق العام في الفكر الاشتراكي
56.....	المبحث الخامس:الدولة والإنفاق العام في الفكر الاسلامي
56.....	المطلب الاول:الدعائم الاساسية للفكر الاسلامي
57.....	المطلب الثاني:سمات المالية العامة في الفكر الاسلامي
59.....	المطلب الثالث:سياسة الانفاق العام في الفكر الاسلامي
61.....	خلاصة الفصل
62	الفصل الثالث : ظاهرة تزايد النفقات العامة
64	المبحث الأول:معالم تطور النفقات العامة ودلالاتها
64	المطلب الأول:التطور الزممي لحجم النفقات العامة لبعض الدول
65.....	المطلب الثاني:مؤشر الميل المتوسط للنفقات العامة
65.....	اولا:الصيغة القانونية للمؤشر:
65.....	ثانيا: دلائل المؤشر
66.....	المطلب الثالث:مؤشر الميل الحدي للنفقات العامة:
66.....	اولا:الصيغة القانونية للمؤشر
66.....	ثانيا: دلائل المؤشر
67.....	المطلب الرابع:مؤشر نصيب الفرد من النفقات العامة
67.....	اولا:الصيغة القانونية للمؤشر

67.....	ثانيا: دلائل المؤشر
68.....	المبحث الثاني:الاسباب الحقيقية لنمو النفقات العامة.....
68.....	المطلب الأول:الاسباب الاقتصادية والمالية
68	أولا:الدخل القومي
68	ثانيا: توسع الدور الاقتصادي للدولة.....
69.....	ثالثا: وجود فائض في الإيرادات
69	رابعا: سهولة الإقتراض
70.....	المطلب الثاني:الاسباب السياسية والإدارية.....
71.....	المطلب الثالث:الاسباب الاجتماعية.....
71.....	المطلب الرابع:الاسباب العسكري.....
73	المبحث الثالث:الاسباب الظاهرية لنمو النفقات العامة.....
73.....	المطلب الأول:تطور المستوى العام للأسعار.....
73.....	المطلب الثاني:تغير اسلوب اعداد الميزانية.....
74.....	المطلب الثالث:التوسع الاقليمي للدولة.....
75.....	المبحث الرابع:الاطروحات التي تناولت ظاهرة تزايد النفقات العامة.....
75.....	المطلب الأول:اطروحة بيكوك-وايزمن.....
76.....	المطلب الثاني:اطروحة الطلب على السلع والخدمات الجماعية.....
78.....	المطلب الثالث:اطروحة امتصاص الحكومة للفائض في الرأسمالية الاحتكارية.....
80.....	المطلب الرابع:نظرية الركود.....
80.....	المطلب الخامس:قانون بار كسون.....
81.....	المطلب السادس:اطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف.....
82.....	المطلب السابع:نظرية مرض التكاليف.....
84.....	المبحث الخامس:قانون فاجنر لظاهرة تزايد النفقات العامة.....
84.....	المطلب الأول:مضمون قانون فاجنر.....
84.....	المطلب الثاني:مبررات قانون فاجنر.....

84	أولاً: عامل التصنيع و التحديث.....
85	ثانياً: عامل نمو الدخل القومي
85	ثالثاً: عامل التطور الاقتصادي و التكنولوجي.....
85	المطلب الثالث:الاراء المعارضة ل قانون فا.....
87	المطلب الرابع:النماذج المقترحة ل قانون فاجنر.....
89	المطلب الخامس:الاختبارات التطبيقية ل قانون فاجنر.....
89	أولاً: الدراسات التقليدية.....
89	ثانياً: الدراسات الحديثة.....
91	خلاصة الفصل.....

الفصل الرابع: الخيارات السياسية الحكومية والإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري	
92	(1991-2010).....
94	المبحث الأول:البرامج الحكومية وقيود الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي (1991-2000)
94	المطلب الأول:البحث عن التصحيح الهيكلي في اطار هيكله الديون الخارجية(1991-1993).....
95	اولاً:البرنامج الحكومي الأول: (1991.07.04-1992.07.08).....
95	ثانياً:البرنامج الحكومي الثاني: (1992.09.19-1993).....
96	المطلب الثاني:برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي (1994-1998).....
97	اولاً:اهداف البرنامج.....
98	ثانياً:السياسة المالية.....
99	ثالثاً:السياسة النقدية.....
99	رابعاً:نتائج الاتفاق الموسع بين الجزائر وصندوق النقد الدولي.....
101	المبحث الثاني:برامج الحكومات والإنفاق العام في الجزائر (2001-2010).....
101	المطلب الاول:برنامج سياسة الانعاش (2001-2004).....
101	أولاً: مضمون سياسة دعم الإنعاش
103	ثانياً: أهداف سياسة دعم الإنعاش

104	ثالثا: نتائج السياسة
104	المطلب الثاني: برنامج سياسة دعم النمو (2005-2010)
105	أولا: أهداف البرنامج
105	ثانيا: مضمون البرنامج
107	المبحث الثالث: تطور هيكل النفقات العامة واتجاهاتها في الجزائر (1991-2010)
107	المطلب الأول: التطور الاجمالي للنفقات العامة:
109	المطلب الثاني: تطور نفقات التسيير
112	المطلب الثالث: تطور نفقات التجهيز
115	المطلب الرابع: تطور معالم حجم النفقات العامة
115	أولا: مؤشر الميل المتوسط للنفقات العامة
116	ثانيا: مؤشر الميل الحدي للنفقات العامة
117	ثالثا: مؤشر نصيب الفرد من النفقات العامة
119	المبحث الرابع: تطور النفقات العامة بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية (1991-2010)
119	المطلب الأول: النمو الاقتصادي وتطور النفقات العامة
122	المطلب الثاني: الايرادات العامة وتطور النفقات العامة
122	أولا: تحليل أثر التطور الاجمالي للإيرادات العامة على النفقات العامة
		ثانيا: تحليل أثر تطور الايرادات خارج المحروقات وإيرادات قطاع المحروقات على تطور النفقات العامة
125	النفقات العامة
127	المطلب الثالث : مستويات الاسعار وتطور النفقات العامة
130	المطلب الرابع: التطور الديمغرافي وتطور النفقات العامة
134	خلاصة الفصل
135	الخاتمة
140	قائمة المراجع

فهرس الجداول

و الأشكال

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
25	الجدول رقم (1-1): التصنيف الاقتصادي للنفقات حسب صندوق النقد الدولي	1
27	الجدول رقم (2-1): التصنيف الوظيفي للنفقات حسب صندوق النقد الدولي	2
29	الجدول رقم (3-1): التصنيف المزدوج للنفقات حسب صندوق النقد الدولي	3
64	الجدول (1-3): تطور النفقات العامة لبعض الدول	4
87	الجدول رقم (2-3): النماذج المقترحة لاختبار قانون فاجنر	5
101	الجدول (1-4): محصصات برنامج سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	6
103	الجدول (2-4): التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج سياسة الانعاش (2001-2004)	7
105	الجدول (3-4): محاور توزيع مبالغ دعم النمو	8
108	الجدول (4-4): تطور الانفاق الحكومي الكلي في الجزائر (1991-2010)	9
111	الجدول (5-4): تطور نفقات التسيير في الجزائر (1991-2010)	10
113	الجدول (6-4): تطور نفقات التجهيز في الجزائر (1991-2010)	11
115	الجدول (8-4): تطور الميل المتوسط للنفقات العامة في الجزائر (1991-2010)	12
116	الجدول (9-4): تطور الميل الحدي للنفقات العامة في الجزائر (1991-2010)	13
117	الجدول (10-4): تطور نصيب الفرد من النفقات العامة في الجزائر (1991-2010)	14

120	الجدول(4-11) : تطور كلا من نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(1991-2010)	15
123	الجدول (4-12) : تطور الايرادات العامة إلى جانب النفقات العامة في الجزائر (1991-2010)	16
125	الجدول(4-13) : تطور كلا من الايرادات خارج المحروقات وإيرادات المحروقات في الجزائر (1991-2010)	17
128	الجدول(4-14) : تطور معدلات التضخم والنفقات العامة في الجزائر (1991-2010)	18
131	الجدول (4-15) : تطور النفقات العامة وعدد السكان في الجزائر (1991-2010)	19

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
16	الشكل (1-1): تقسيم النفقات العامة من الناحية العلمية	1
20	الشكل (2-1): تقسيم النفقات العامة من الناحية الوضعية	2
30	الشكل (3-1): تقسيم النفقات العامة حسب القانون الجزائري	3
40	الشكل (1-2): مسار التطور الوظيفي لمالية الدولة العامة	4
107	الشكل (1-4): تطور النفقات العامة في الجزائر (1991-2010)	5
110	الشكل (2-4): تطور نفقات التسيير في الجزائر (1991-2010)	6
114	الشكل (3-4): تطور نفقات التجهيز في الجزائر (1991-2010)	7
121	الشكل (4-4): تطور معدل نصيب الفرد من النفقات العامة ومن الناتج المحلي الاجمالي (1991-2010)	8
124	الشكل (5-4): تطور كلا من النفقات العامة والايادات العامة	9
126	الشكل (6-4): تطور كلا من الايرادات خارج المحروقات وإيرادات المحروقات والنفقات العامة (1991-2010)	10
129	الشكل (7-4): تطور معدلات التضخم ومعدل نمو النفقات العامة في الجزائر (1991-2010)	11
132	الشكل (8-4): تطور معدل نمو السكان ومعدل نمو النفقات العامة في الجزائر (1991-2010)	12

المقدمة

مقدمة:

من بين الحقائق القليلة التي يمكن الاتفاق بشأنها في مجال علم الاقتصاد هو ضرورة وجود دور للحكومة في النشاط الاقتصادي، ولكن الاختلاف يكمن في مدى وأهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه الحكومات. والقراءة في أدبيات مختلف المدارس الاقتصادية تسفر عن ان أكثر المدارس تمسكا بالحرية الاقتصادية هي المدرسة الكلاسيكية والتي لم تستطع انكار دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإنما دعت إلى ضرورة ترشيد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وقصر دورها على القيام بالوظائف التقليدية لها. يكمن الهدف الاساسي من دراسة علم الاقتصاد في دراسة المشكلة الاقتصادية والتي تتمثل اساسا في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، وعدم كفايتها لإشباع كل الحاجات البشرية، وهذه الاخيرة بدورها تتعدد الى حاجات فردية وحاجات عامة، وتتطلب هاته الاخيرة وجود دور للدولة لإشباعها من خلال الانفاق العام والذي يقتضي تحصيل الدولة للإيرادات العامة ومن هنا تظهر أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

لقد شهد العالم عدة تطورات وتغيرات في الساحة السياسية والاقتصادية كان لها اثر بالغ في تطور دور الدولة في الحياة، واكسها مجموعة من ادوات السياسة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق النمو والتنمية باعتبارهما أحد انشغالات الدولة في شتى البلدان بدرجات متفاوتة، وذلك باختلاف درجة تقدمها او تخلفها و باختلاف نظامها السياسي او مرجعيتها الايديولوجية.

تعد السياسة المالية من بين اهم السياسات التي تتخذها الدولة من اجل تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية. . . . من خلال عمليتي الإيرادات العامة والنفقات العامة، وتبين تلك السياسة إلى حد كبير حجم وطبيعة الدور الاقتصادي للدولة. ويعتبر الشرط الثاني من السياسة المالية المتعلق بجانب النفقات العامة (الانفاق الحكومي) اداة من ادوات السياسة المالية التي استخدمتها الدولة في السابق سواء لتدارك ومحو اثار الحروب والاستعمار، او من اجل الاشراف على انطلاق عملية التنمية بها. و في الوقت الراهن تعد النفقات العامة (الانفاق الحكومي) وسيلة هامة للتأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبذلك فهي مؤشر رئيسي يستدل بواسطته على طبيعة السياسة الاقتصادية.

ان الدور و الاهمية التي تميز النفقات العامة (الانفاق الحكومي) والآثار التي تخلفها جعل العديد من الاقتصاديين المتبعين والمهتمين بهذا المجال يلاحظوا ظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة (الانفاق الحكومي) حجما ونوعا، وذلك بالنسبة لغالبية الدول باختلاف انظمتها الاقتصادية والاجتماعية. ولقد

شهد الفكر الاقتصادي ثراء ملحوظا بالبحث والدراسة من اجل معرفة الاسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة التي اصبحت من الظواهر المألوفة إن صح التعبير.

ولقد كان للعالم الالماني ادولف فاجنر فضل الاسبقية في هذا الصدد، أي البحث عن اسباب ازدياد النفقات العامة (الانفاق الحكومي)، وذلك بدراسة قام بها على الاقتصاد الالماني وعدد من الدول الاروبية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان خلال القرن 19 م، واستخلص من خلالها نتيجة فحواها " أن النشاط الحكومي يزداد كما ويتعدد نوعا بمعدل اكبر من معدل زيادة عدد السكان، وذلك راجع إلى التطور والزيادة في نسبة نمو الدولة، واتساع التزاماتها ودائرة تدخلها لخدمة الافراد، ومن ثم فإن نفقاتها تزداد تبعا لذلك ". ولقد أخذت تلك النتيجة صفة قانون عرف باسمه اي " قانون فاجنر "

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من مشاكل مثلث التخلف، والذي رؤوسه الفقر والجهل والمرض وأضلاعه هي درجة الترابط والتشابك فيما بينها، إذ يؤدي الجهل والمرض إلى مزيد من الفقر، كما يؤدي الفقر إلى استفحال الجهل والمرض. ومن اجل كسر الحلقة المفرغة بين رؤوس مثلث الفقر وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وتبسيده مبادئ اقتصاد السوق، قامت الدولة بالتدخل من خلال سياستها المالية وبالخصوص شطرها الخاص بالنفقات العامة (الانفاق الحكومي) .

ويتسم الاقتصاد الجزائري باعتماده على مورد وحيد هو البترول والغاز (قطاع الطاقة)، حيث يمثل حوالي 95 % من الايرادات الكلية من العملة الصعبة و 30% من الناتج المحلي الاجمالي، ومنه فان الجباية البترولية تلعب دورا محوريا في النشاط الاقتصادي للجزائر. وهذا نابع من أن الميزانية العامة قائمة على استغلال واستثمار عائدات البترول، خاصة بعدما عرفت السوق العالمية للنفط ارتفاعا متتاليا في اسعار البترول، في أغلب الفترات، ابتداء من أعقاب حرب أكتوبر 1973 .

اشكالية الدراسة:

لقد عرفت النفقات العامة (الانفاق الحكومي) في الجزائر اتجاها عاما نحو الزيادة، حسب ما تشير إليه الإحصائيات. حيث بلغت 212,1 مليار دينار جزائري سنة 1991 و شهدت ارتفاعا في السنوات الموالية لتبلغ 759,6 مليار دينار جزائري سنة 1995 ثم 1178,100 سنة 2000، وبلغت 2052 مليار دينار جزائري سنة 2005 ثم 4246,3 سنة 2009. ومنه تبرز إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها في السؤال التالي: هل تتوافق الزيادة المضطردة في حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1991 - 2010 مع منطلقات قانون فاجنر؟

ولغرض الإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من الاسئلة ذات صلة بإشكالية الدراسة تتمثل في:

- ما هي النفقات العامة التي كان نطاقها وما يزال في اتساع مستمر؟
- ما هي اهم معالم سياسة الانفاق العام في الجزائر؟
- كيف انعكست برامج الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر على سياسة الانفاق بها؟
- ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين الانفاق العام واهم العوامل المحددة له؟
- ما مدى انطباق مختلف نظريات تزايد الانفاق الحكومي على الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي منطلقات قانون فاجنر؟

فرضية الدراسة:

وقصد التحكم بشكل أفضل في تحليل المعطيات، وبعد القراءات المتعددة للمراجع ذات الصلة بالموضوع استطعنا صياغة الفرضية التالية: لا تقتصر العوامل المؤثرة في حجم النفقات العامة (الانفاق الحكومي) في الاقتصاد الجزائري. على عامل واحد.

حدود الدراسة :

ان الدول تختلف فيما بينها من حيث الاوضاع الاقتصادية وذلك تبعا للنظام الاقتصادي والسياسة السائدة في كل دولة. وبالتالي فانه ليس من الضروري ان تنطبق نتائج دراسة معينة بالنسبة لكل الدول ومنه فمن هذا المبدأ اختيرت الجزائر كمحلل للدراسة من جهة ، ومن جهة اخرى باعتبارها بلد الباحث باعتباره شغوف بالأحرى بمعرفة اقتصاد بلده. ذلك من الناحية المكانية، اما من الناحية الزمنية فاختيرت الفترة الممتدة من 1991 الى 2010 باعتبارها فترة انعكاس السياسة الاقتصادية للسنوات التي سبقتها من ناحية، كما شهدت العديد من الاصلاحات الاقتصادية من ناحية اخرى.

اسباب اختيار الموضوع:

تسليط الضوء على الاهتمام الكبير بظاهرة تزايد النفقات العامة، ومحاولة معرفة اسبابها بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

قلة الدراسات بالنسبة للاقتصاد الجزائري التي اهتمت بدراسة هاته الفرضية.

تطبيق مثل هاته القوانين والفرضيات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري.

اهمية النفقات العامة والاهتمام بترشيدها،الذي كان من المفروض ان نعرف اسباب ارتفاعها وتشخيصها.

المرحلة التي تمر بها الجزائر والتي تنعكس في السياسة المالية وبشكل كبير على السياسة الانفاقية.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الاجابة على الاشكالية واختبار فرضية الدراسة،من خلال تقييم حجم الانفاق العام في الجزائر وتحديد اهم المتغيرات المحددة له ، و دراسة وتحليل تلك المتغيرات بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة،بالإضافة إلى تحديد مدى التوافق من عدمه بين قانون فاجنر والسياسة الانفاقية في الاقتصاد الجزائري،كما ان من اهداف الدراسة ايضا :

- تحديد ماهية الانفاق الحكومي وتقسيماته.

- ابراز معالم السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- تحليل هيكل الانفاق الحكومي وتطوره في الجزائر.

منهجية الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب لوصف الجوانب الفنية المتعلقة بالنفقات العامة (الانفاق الحكومي)، والمنهج الاحصائي لتتبع تطور النفقات العامة (الانفاق الحكومي) خلال فترة الدراسة،بالإضافة الى المنهج التحليلي لتحليل مختلف العوامل التي تؤثر في النفقات العامة (الانفاق الحكومي) .

تقسيم الدراسة:

يتم تقسيم هذا البحث إلى اربعة فصول مسبوقة بمقدمة وتنتهي بخاتمة ، على النحو التالي:

الفصل الأول : تحديد ماهية النفقات العامة وطبيعتها

سوف نقسم هذا الفصل الى اربعة مباحث،المبحث الأول يخص مفهوم الانفاق العام،اما المبحث الثاني يخص لدراسة مراحل الانفاق العام وضوابطه،و المبحث الثالث يدرس تقسيمات النفقات العامة،اما المبحث الرابع فيخصص لدراسة العوامل المؤثرة في الانفاق العام.

الفصل الثاني : أثر تغير دور الدولة في الاقتصاد على الانفاق العام في الفكر الاقتصادي

يدرس هذا الفصل اثر تغير دور الدولة على الانفاق العام بالنسبة لمختلف المدارس الفكرية الاقتصادية،وذلك من خلال خمسة مباحث. المبحث الأول يدرس الدولة والإنفاق العام في الفكر

الكلاسيكي، اما المبحث الثاني فيدرس الدولة والإنفاق العام في الفكر الكنزوي، و المبحث الثالث يدرس الدولة والإنفاق العام في الفكر النقدي، اما المبحث الرابع فيدرس الدولة والإنفاق العام في الفكر الاشتراكي ، و المبحث الخامس يدرس الدولة والإنفاق العام في الفكر الاسلامي .

الفصل الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة

يقسم هذا الفصل بدوره الى خمسة مباحث كالتالي، يهتم المبحث الأول بدراسة مؤشرات قياس تطور حجم النفقات العامة ودلالاتها، اما المبحث الثاني يخصص لدراسة الاسباب الحقيقية لنمو النفقات العامة، و المبحث الثالث لدراسة الاسباب الظاهرية لنمو النفقات العامة، اما المبحث الرابع يعرض مختلف الاطروحات التي تناولت ظاهرة تزايد النفقات العامة، و المبحث الخامس يدرس قانون فاجنر لظاهرة تزايد النفقات العامة.

الفصل الرابع: الخيارات السياسية الحكومية والإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)

يخصص هذا الفصل لدراسة الاقتصاد الجزائري في اطار السياسة والبرامج الاقتصادية لمختلف الحكومات الجزائرية التي تعاقبت خلال فترة الدراسة، بالإضافة الى تقييم تطور الانفاق العام في الجزائر على ضوء قانون فاجنر من خلال تقسيمه الى اربعة مباحث. المبحث الأول يدرس البرامج الحكومية وقيود الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي (1991-2000)، اما المبحث الثاني فيدرس برامج الحكومات والإنفاق العام في الجزائر (2001-2010)، المبحث الثالث يدرس تطور هيكل النفقات العامة واتجاهاتها في الجزائر (1991-2010)، اما المبحث الرابع فيهتم بدراسة تطور النفقات العامة بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية (1991-2010).

الفصل الأول

تحديد ماهية النفقات العامة وطبيعتها

تعتبر السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة، وهي بذلك أداة هامة إذ بواسطتها تقوم الدولة بمساندة القطاع الخاص لمحاولة سد الثغرة الانكماشية أو التضخمية التي قد يتعرض لها النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعلي، وهذا في الحالة التي يلعب فيها القطاع الخاص دورا أساسيا ومحوريا في الاقتصاد كما هو الشأن في الدول المتقدمة. أما في الدول النامية فالسياسة المالية هي أداة هامة إذ بواسطتها تقوم الدولة بمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحفيز وتنشيط الاقتصاد باعتبارها اللاعب الأساسي في الاقتصاد وضعف القطاع الخاص بها.

والسياسة المالية تتعلق بجانبين هما جانب الإيرادات العامة وجانب النفقات العامة (الانفاق الحكومي)، وتعد هذه الأخيرة الجزء الأهم من تلك السياسة باعتبارها المؤثر الأساسي على الطلب الكلي ومن ثم معالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي. و نظرا لتلك الأهمية التي تحتلها النفقات العامة من تلك السياسة، ولكون البحث يتعلق بهذا الشرط من السياسة المالية سوف ندرس في هذا الفصل كل ما يتعلق بالجانب الفني بها دون الاهتمام بالجوانب الفنية للشرط الثاني من السياسة المالية، أي جانب الإيرادات العامة إلا ما جاء عارضا من خلال الدراسة. وستتم تلك الدراسة من خلال أربعة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: مفهوم الانفاق العام
- المبحث الثاني: مراحل وضوابط الانفاق العام
- المبحث الثالث: تقسيمات النفقات العامة
- المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في الانفاق العام

المبحث الأول: مفهوم الانفاق العام

سوف ندرس تحت هذا المبحث نقطتين هامتين تتعلق بالنفقات العامة وهي مفهومها وخصائصها، وذلك من خلال مطلبين.

المطلب الأول: تعريف النفقة العامة:

سوف نجز بعض التعابير المختلفة التي وردت حول تعريف النفقة العامة كما يلي: هي المبالغ المالية التي تنفقها السلطة العمومية المتمثلة في الحكومة والجماعات المحلية من اجل تحقيق منفعة عامة¹.

- ✓ هي مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بقصد إشباع حاجة عامة².
- ✓ هي كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة³.
- ✓ هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة⁴.
- ✓ هي ما يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية او حكومة الولايات، وهو احد اوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي⁵.
- ✓ هي مبالغ نقدية اقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية⁶.
- ✓ هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من اشخاص القانون العام اشباعا لحاجة عامة⁷.
- ✓ هي انخفاض في القيمة الصافية ناتج عن معاملة، فالحكومة لها مهمتان عامتان في الميدان الاقتصادي الاولى هي مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع على اساس غير

1 محمد عباس محزري، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 65.
2 محمد طاقة، هدى الزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط 3، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 33.
3 فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديثة، اربد، الاردن، 2008، ص 89.
4 خبايا عبد الله، اساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 58.
5 عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية وتقييمية-، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 179.
6 علي خليل سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 89.
7 حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، بدون سنة النشر، ص 412.

سوقي، والثانية هي إعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق المدفوعات التحويلية، وتفي الحكومة بتلك العمليتان من خلال النفقات العامة¹.

✓ هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص معنوي عام لتحقيق منفعة عامة تتوافق مع أهداف الدولة².

✓ هي استخدام الاموال الموجهة لفائدة النشاطات ذات المصلحة العمومية طبقا لما هو مرخص به في الميزانية³.

المطلب الثاني: خصائص النفقة العامة

من خلال مختلف التعابير السابقة حول مفهوم النفقة العامة، والتي نلاحظ انها تركز على اشياء ثلاث كلها لم تختلف فيها، نستخلص ان للنفقة العامة خصائص ثلاث وهي الأول النفقة العامة مبلغ نقدي، والثاني صدور النفقة العامة من الدولة او احد الاشخاص العامة، والثالث هو ان النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.

اولا: النفقة العامة مبلغ نقدي:

لكي تحصل الدولة على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها يجب عليها انفاق مبالغ نقدية، وبالتالي فان كل ما تنفقه الدولة سواء من اجل الحصول السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، او شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاج، او المنح والإعانات والمساعدات بمختلف اشكالها، لكي يعد من قبيل النفقات العامة يجب ان يتخذ الصفة النقدية⁴.

ولا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك الوسائل غير النقدية التي تتخذها الدولة او احدى هيئاتها من اجل الحصول على ما تحتاجه، او المساعدات العينية التي تمنحها⁵.

والصفة النقدية للنفقة العامة جاءت لعدة اعتبارات منها ان الاقتصادات الحديثة هي اقتصادات نقدية وليست عينية، زد على ذلك وانه لعدة اعتبارا سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وتجاوزا

1. صندوق النقد الدولي، دليل احصاءات مالية الحكومة، ادارة الاحصاءات، ط 2، 2001، ص 62.

2 فاطمة السويسي، المالية العامة (موازنة-ضرائب)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005، ص 38.

3 Éric DEVAUX, finances publiques, Bréal éditions, France, p 70, 2002.

4 احمد جامع، علم المالية العامة، ج 1، دار النهضة العربية، 1970، ص 28.

5 محمد الصغير يعلي، يسري ابو العلاء، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، 2003، ص 35.

لمشاكل الانفاق العيني، وتحقيقاً لمبدأ العدالة والمساواة في الاستفادة من النفقات العامة وفي تحمل الاعباء العامة، هذا على غرار صعوبة اجراء الرقابة بنوعيتها على الانفاق العيني وصعوبة تحديده¹.

ثانياً: النفقة العامة تصدر عن شخص عام:

تتولى الدولة عملية انفاق النفقة العامة، والدولة تشمل الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة وغيرها من الاجهزة الحكومية، التي ترصد لها الدولة اعتمادات مالية في موازنتها فتقوم بإنفاقها بغرض تقديم خدمات للمواطنين².

و بالتالي لا تعتبر النفقة من باب النفقات العامة إلا إذا صدرت عن الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، و ان ما يقوم به الأفراد من إنفاق حتى ولو كان بغرض تحقيق نفع عام لا يدخل في إطار النفقات العامة³.

ثالثاً: النفقة العامة تحقق نفع عام:

يجب ان يكون الغرض من النفقة العامة اشباع الحاجات العامة، وبالتالي فان تحقيق النفع العام او المصلحة العامة هو المبرر الاساسي للنفقة العامة. ويرجع هذا العنصر إلى مبدأ العدالة بين جميع الافراد، فان كان الافراد يتساوون في تحمل الاعباء العامة كالضرائب فمن الطبيعي او الاخرى من الواجب ان يتساووا في الانتفاع من النفقة العامة⁴.

ان الحاجات العامة تتطلب إشباعها تضامن أفراد المجتمع، وذلك لعدم إمكانية تجزئة مثل هذه الخدمات كالدفاع مثلاً، أو لعدم كفاية الجهود الفردية لإشباع بعضها رغم إمكانية تجزئتها كالتعليم والصحة... الخ. ومنه فانه في مثل هذه الحالات يتطلب على الدولة ضرورة إشباعها، لما ينتج عن ذلك من تحقيق نفع عام. وتلعب فلسفة الدولة دوراً مهماً في تحديد الحاجات العامة وما يحقق إشباعها من منافع عامة⁵.

1 عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص 251.

2 محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، ط 1، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2008، ص 278.

3 محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص 68.

4 سوزي عادلي ناشد، المالية العامة، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص 33.

5 محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

وما يجب الإشارة اليه ان المالية الحديثة تتميز بالرغبة في استعمال اموال الدولة ليس فقط للخدمة العمومية، وإنما كذلك للنشاط المباشر وغير المباشر الذي يمس سيرورة الاقتصاد والهيكلة الاجتماعي¹.

1 Éric DEVAUX, finances publiques ,opict, p 70.

المبحث الثاني: مراحل الانفاق العام وضوابطه

كما تم الإشارة سابقاً للأهمية البالغة التي تحتلها النفقات العامة ومن أجل الحفاظ عليها من أشكال التبذير والتبديد وغيرهما، وتحقيقاً للأهداف المرجوة منها وضعت ضوابط يجب مراعاتها، كما رسمت لها مراحل يجب ان تتبعها وهذا ما سوف ندرسه في هذا المبحث من خلال مطلبين.

المطلب الأول: مراحل تنفيذ النفقة العامة

ان تنفيذ النفقات العامة يمر بأربع مراحل متسلسلة ومرتبطة حسب الغرض منها، وبما يكفل الحفاظ عليها وهي:

أولاً: عقد النفقة:

عرف الفقه المالي عقد النفقة بتعاريف متعددة متشابهة في أغلبيتها نذكر منها ما يلي:

- العمل المنشئ الذي يجعل الدولة مدينة.
 - تباين العمل الذي ينشئ الالتزام في ذمة الدولة.
 - الواقعة التي تولد التزاماً في ذمة الدولة لشخص ما.
 - القيام بالعمل الذي يجعل الدولة مدينة.
- ومنه لكي تنفذ النفقة العامة يجب ان تنشأ رابطة مسبقة بين الدولة و دائنها تكون صلة لوجود النفقة وهذه الواقعة هي العقد¹.

وبالتالي العقد هو الذي بموجبه يتم الالتزام بالنفقة من طرف هيئة عمومية، أي العقد الذي ينتج عنه قيام السلطة باتخاذ قرار لتحقيق عمل معين يستلزم انفاقاً من جانب الدولة (قرار تعيين موظف عام، القيام ببعض اعمال المنفعة العامة كالطرق والجسور،....)، وبالتالي فان ذلك القرار يترتب عليه ضرورة حدوث واقعة الانفاق. ومنه فان الغرض من الانفاق يكون تحقيق اهداف معينة قصد تحقيق المنفعة، ولا يكون مجرد زيادة اعباء الدولة².

1 عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، ك 2، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1989، ص 321.

2 محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص 448.

ثانيا: تحديد مبلغ النفقة:

وهو المبلغ الواجب دفعه اتجاه الالتزام بالدفع والذي يعتبر ديناً على صاحبه نتيجة هذا الالتزام، وما يجب الإشارة إليه هو أن هذا التحديد يبقى تقديراً قابلاً للزيادة لأسباب تتعلق بالدائن، والمدة التي يستغرقها صرف هذا المبلغ، فمثلاً إذا تأخر صرف هذا الدين بحيث حدث تغير في سعر الصرف مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية، أو زاد معدل التضخم فإن المبلغ المخصص سوف يزداد¹.

يجب الإشارة إلى أنه يجب التأكد من أن الدائن للدولة غير مدين للدولة بشيء حتى يمكن إجراء المقاصة بين الدينين، كما أنه من القواعد المالية أن الدفع يكون بعد انتهاء الأعمال أي على دائن الدولة أن ينهي الأعمال الموكلة اليها أولاً وذلك ليتم تحديد المبلغ على نحو فعلي².

ثالثاً: الأمر بالصرف:

ويعني صدور الأمر من الموظف المختص إلى الخزانة العامة بصرف مبلغ الدين كما حدده، أو هو أمر خطي يوجهه " الأمر بالصرف " إلى " المحاسب " ليدفع مبلغاً محدداً من المال إلى شخص معين³.

وهذه المراحل الثلاث الأولى تسمى بالمرحلة الإدارية.

رابعاً: صرف النفقة:

ويعني صرف النفقة الدفع الفعلي وهي مرحلة تأدية قيمة الحوالة من قبل الموظفين المسؤولين عن الحسابات، حيث يتولون عملية تسليم المبلغ إلى مستحقيه وفاء بالدين الذي بذمة الحكومة⁴. وعملية الصرف هي الجزء المحاسبي من العملية يتمثل في تسوية النفقة والدفع، وهو عقد بموجبه تتحرر الهيئة العمومية من دينها، وهذه العملية يقوم بها شخص آخر غير الذي أصدر الأمر بالصرف يسمى المحاسب العمومي، وهذا الأخير لا تنحصر مهمته في دفع المبلغ فحسب بل يجب عليه التحقق من هوية الشخص المراد، بالإضافة إلى مراقبة العمليات الإدارية التي تمت في السابق كما يجب عليه التأكد من التحقيق الفعلي للفائدة التي رجيت من تلك النفقة⁵.

1 حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص 210.

2 محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص 448.

3 محمد السعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، ج 1، منشورات جامعة حلب، 1978/1979، ص 318.

4 عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، ك 2، مرجع سبق ذكره، ص 323.

5 بلقاسم رابع، محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 1998/1999، ص 9.

وهذه المرحلة تسمى بالمرحلة المحاسبية.

المطلب الثاني: ضوابط النفقة العامة

إن تحديد الدولة للنفقات العامة وإنفاقها من اجل إشباع الحاجات العامة يتأسس على ضوابط وقواعد يجب أخذها بعين الاعتبار، وهذه الأخيرة تتأثر بشكل كبير بالنهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وتتمثل تلك القواعد فيما يلي:

اولا: ضابط تحقيق اكبر قدر من المنافع:

بين بعض الكتاب ان الحد الامثل للإنفاق يتحقق حين تتعادل المنفعة الحدية للنفقات العامة مع المنفعة الحدية لهذه النفقة اذا ما بقيت قي يد الافراد وأنفقت كدخول لهم، ويتحقق المستوى الامثل للمجتمع من مجموع المستويات الفردية. وهذا المبدأ يسمح بتحديد حجم الانفاق العام وذلك بالتوسع في الانفاق إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه الاضرار الحدية المترتبة على الضرائب المنافع الحدية المترتبة على الخدمة، كما يبرر هذا المبدأ فرض ضرائب بنسبة اعلى على الافراد الذين يعود عليهم نفع اكثر من مشروع معين من مشروعات الدولة¹.

ثانيا: ضابط الاقتصاد في النفقة:

وتعني تجنب الدولة وهيئاتها الإسراف والتبذير في الإنفاق في لا مبرر له ولا نفع يرجى منه. وتكمن أهمية هذه القاعدة في كون أن المال المقصود يقومون عليه أفراد لا يملكونه، وبالتالي فإنهم لا يحرصون عليه بالقدر الذي يحرصون على أموالهم، مما يدفعهم إلى التبذير واللامبالاة في عملية الإنفاق.

إن الاقتصاد في الإنفاق العام لا يعني الشح في الإنفاق، أو ادخار المال أو الإحجام عن الإنفاق حتى على الأمور التي يتضح من وراءها تحقيق منافع اجتماعية كبيرة، فهذا بدوره يتنافى مع القاعدة بعينها.

وفي هذا الصدد يتوجب على الدولة توفير رقابة مالية جيدة، تشمل كل بنود النفقات العامة، مدعمة برأي عام واعي وساهر على مصلحته العامة، بالإضافة إلى جهاز إداري عالي الكفاءة،

1 عبد الكريم صادق بركات واخرون، المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص 123.

وواعي بمسؤوليته وحدودها، زيادة على ذلك تعاون جهود الرقابة الإدارية والتشريعية في كشف أوجه الإسراف والتبذير ومعاقبة مرتكبيه¹.

ثالثا: ضابط الترخيص:

تخضع النفقة لإذن مسبق من الجهة المختصة، وهذا الاذن قد يختص بتقريره البرلمان على النطاق المركزي، او الهيئات المحلية ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني. وتعد قاعدة الترخيص مظهرا من مظاهر الاختلاف بين النفقات العامة والنفقات الخاصة، وذلك لان الاولى هي الوحيدة التي تخضع للإذن المسبق من الجهات المعنية، ويتم الحصول على هذا الترخيص وفقا لإجراءات معينة. اما النفقات الخاصة فيكفي ان تصدر ممن يملك حق الانفاق فيها(الفرد او الشركة الخاصة) دون الحاجة إلى اذن مسبق².

رابعا: ضابط ضمان استمرار المنفعة والاقتصاد:

لكي يكونا ضابطي المنفعة العامة والاقتصاد في النفقة مجديين لابد من القيام بعملية الرقابة على النفقات العامة رقابة قبلية وبعديّة، فقبل اعتماد الميزانية يقوم البرلمان بمراقبة البرنامج والخطط الحكومية في المجالات المختلفة من خلال مناقشة بنوده، وهذا يخول لهم الافصاح عن أي سقم او اعوجاج في ذلك البرنامج الذي من شأنه ان يبدد الاموال العامة. وبعد ذلك الاعتماد تقوم الهيئات التي يخول لها القانون بالمراقبة البعدية، أي بعد صرف الاعتمادات المالية الموزعة حسب كل قطاع. وبالتالي فان كل نفقة تنفذها الدولة او احد الهيئات الممثلة لها يجب ان ترخص من طرف الامر بالصرف ويؤشر عليها المراقب المالي قبل ان يقوم المحاسب العمومي بأدائها، لتقوم المفتشية العامة ومجلس المحاسبة بالرقابة للتأكد من مدى صرف الاعتمادات على الاوجه التي نص عليها، ومدى التسيير العقلاني للأموال العامة. وإذا تبين وجود مساس بتلك الاموال فتتحرك المسؤولية اتجاه المخالفين³.

1 خياطة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

2 محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

3 اعمر يحيى، مساهمة في دراسة المالية العامة(النظرية العامة وفق التطورات الراهنة)، دار هوم، الجزائر، 2003، ص 38.

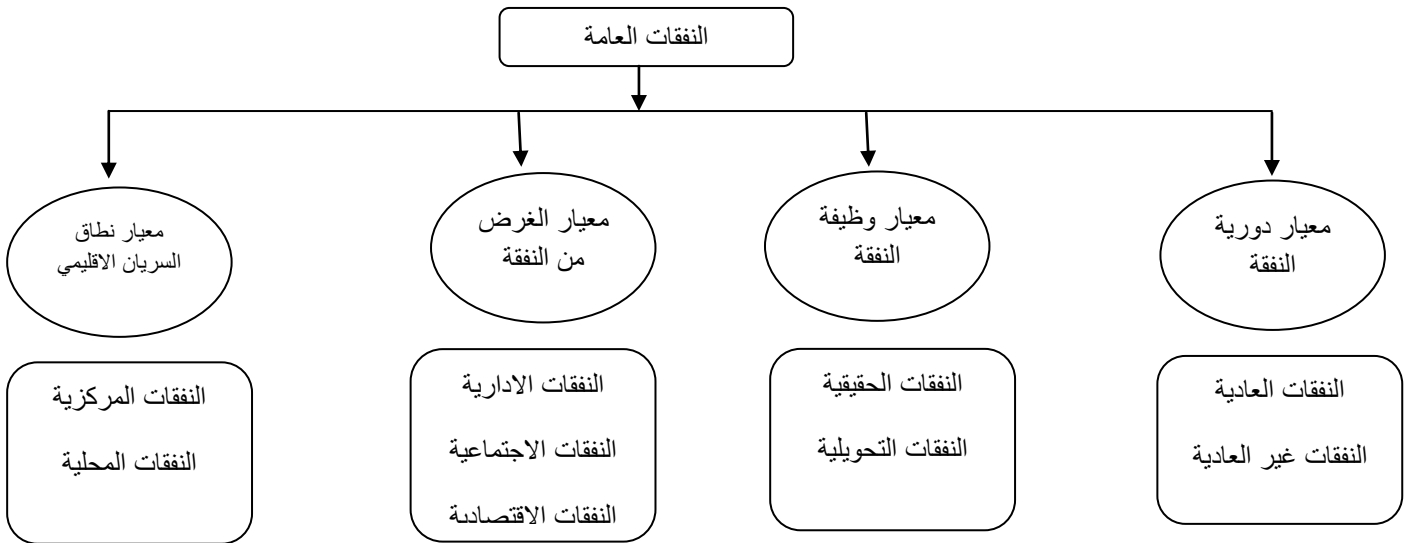
المبحث الثالث: تقسيمات النفقات العامة

ان المتبع لدور الدولة في الحياة الاقتصادية يلاحظ تنامي ذلك الدور عبر التاريخ، حيث جاء ذلك التنامي في الدور منسجما مع تحول الدولة عن القيام بالوظائف التقليدية في اطار الدولة الحارسة إلى التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في اطار الدولة المتدخلة، انعكس ذلك في اتساع نطاق الانفاق العام وتعدد وظائفه و الاهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وهذا ما ادى بدوره إلى التنوع في تقسيمات الانفاق العام. وهذا ما سوف نتطرق اليه في هذا المبحث من خلال اربعة مطالب.

المطلب الأول: التقسيمات العلمية

تقسم النفقات العامة من الناحية العلمية اعتبارا إلى معايير ثلاث، المعيار الأول هو مدى دوريتها والمعيار الثاني هو وظيفتها، اما المعيار الثالث فهو الغرض منها.

الشكل (1-1): تقسيم النفقات العامة من الناحية العلمية



المصدر: من إعداد الطالب

اولا: من حيث الدورية:

و اساس هذا المعيار هو مدى تكرار النفقة العامة في ميزانية الدولة، ويشمل نوعين من النفقة العامة.

النفقات العادية: وهي النفقات التي تتكرر بشكل منتظم سنويا كالنفقات اللازمة لتسيير العجلة الادارية للدولة ورواتب الموظفين، وتكرر هذا النوع من النفقات لا يعني التكرار بنفس القيمة ولكن الاعتبار هنا إلى التكرار السنوي العادي¹.

النفقات غير العادية: وهي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية كنفقات مساعدة ضحايا احد الكوارث الطبيعية.

إلا انه ما يعاب على هذا المعيار انه يعتمد على التكرار السنوي للنفقة في الميزانية في الوقت الذي تكون فيه ميزانيات بعض الدول تزيد مدتها عن العام، كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية، فهي بذلك تتحول الى نفقات عادية. بموجب معيار التكرار والانتظام، في حين نجد ان بعض النفقات غير العادية تحولت الى نفقات عادية ومتكررة، كالنفقات العسكرية التي تتكرر سنويا بسبب التوتر الدولي مما يجعل اعتبارها نفقات متكررة بسبب ظهورها المستمر وسنوياً².

ثانيا: من حيث الوظيفة:

وهذا التقسيم يعتبر تقسيم حديث يقوم على تقسيم وظائف الدولة إلى عدة وظائف رئيسية فمثلا في فرنسا إلى عشرة اقسام رئيسية تعبر عن وظيفة الدولة³. و اساس هذا المعيار هو مدى التأثير على الدخل الوطني، ويشمل نوعين من النفقة العامة.

النفقات الحقيقية: تعني استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة، حيث يؤدي مثل هذه النفقات إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي، اذ ان موضوع هذا الانفاق عادة مكافئة الخدمات او دفع ثمن السلع التي تحصل عليها الدولة، مؤدية بذلك إلى حرمان القطاع الخاص من تلك السلع والخدمات⁴.

1 نوزاد عبد الرحمان الهبيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، الدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط 1، دار المناهج، عمان، الاردن، 2005، ص 36.

2 محمد الصغير بعلي، يسري ابو الغلاء، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

3 Éric DEVAUX, finances publiques opict, p 73.

4 محمد باهر عتلم، المالية العامة-ادواتها الفنية و اثارها الاقتصادية-، مكتبة الاداب، مصر، 1998، ص 86.

النفقات التحويلية: وهي نفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الناتج القومي بل تؤدي إلى إعادة توزيعه، إذا هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع بغرض أحداث تغيير في نمط توزيع الدخل¹.

والنفقات التحويلية منها ما يؤدي إلى زيادة دخل الافراد اذا اتخذت الشكل النقدي وهي بذلك تعتبر نفقات تحويلية مباشرة، ومنها ما يكون في شكل تقديم خدمات بالجمان وتدعى النفقات التحويلية غير المباشرة. فالأولى تؤدي إلى زيادة الدخل النقدي، بينما الثانية تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي².

وهناك من يسمي هذين النوعين بالنفقات النشطة والنفقات غير النشطة، فالأولى وهي التي تؤثر على الوضع الاقتصادي وبذلك فهي تستعمل كوسائل للتدخل كنفقات الصحة والإعانات،... ام الثانية فهي نفقات لا تؤدي إلى تغير شروط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية³.

ثالثا: من حيث الغرض منها:

و اساس هذا المعيار هو الوظيفة التي تقوم بها الدولة، ويشمل على ثلاثة انواع من النفقة العامة. النفقات الادارية: وهي النفقات الضرورية لقيام اجهزة الدولة بمهامها المختلفة دون ان تدر اية ثروة للاقتصاد القومي، ومن امثلة ذلك اجور الموظفين ونفقات الصيانة وشراء لوازم الادارة، وتسمى هذه النفقات بالنفقات الجارية⁴.

النفقات الاجتماعية: والغرض من هذه النفقات هو تحقيق هدف اجتماعي محض، وتمثل في ما تنفقه الدولة من اجل توفير الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وتحقيق العدالة الاجتماعية، زيادة على ذلك الاعانات التحويلية التي تمنح لبعض فئات المجتمع بحسب الحاجة، كإعانات البطالة وإعانات ذوي الدخل المحدود وإعانات العجزة،...⁵.

1 رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة، مصر، 1992، ص 92.

2 علي لطفي، المالية العامة، -دراسة تحليلية-، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص 194.

3 Eric Oliva, finances publiques, 2e édition, aubin imprimeur, France, 2008, p 43.

4 اعمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفق التطورات الراهنة)، مرجع سبق ذكره، ص 42.

5 بن موسى ام كلثوم، اشكالية عقلانية النفقات العمومية (تطور النفقات العمومية 1980-2009)، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2009/2010، ص 55.

النفقات الاقتصادية: وهي نفقات لها أغراض اقتصادية، تهدف الدولة من خلالها إلى زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال، وتسمى النفقات الاستثمارية. وتشكل النفقات الاقتصادية حجما كبيرا في الدول النامية لكونها تتعلق بإنشاء مرافق البنية التحتية والتي لا يستطيع الأفراد القيام بها لضخامتها¹.

رابعا: من حيث نطاق السريان الاقليمي:

و اساس هذا المعيار هو مدى التوسع الجغرافي في استعمال النفقة العامة، ويشمل على نوعين النفقة العامة.

نفقات عامة مركزية: وهي نفقات تسري على كافة افراد الشعب بالدولة وتظهر في ميزانية الدولة من خلال قانون المالية².

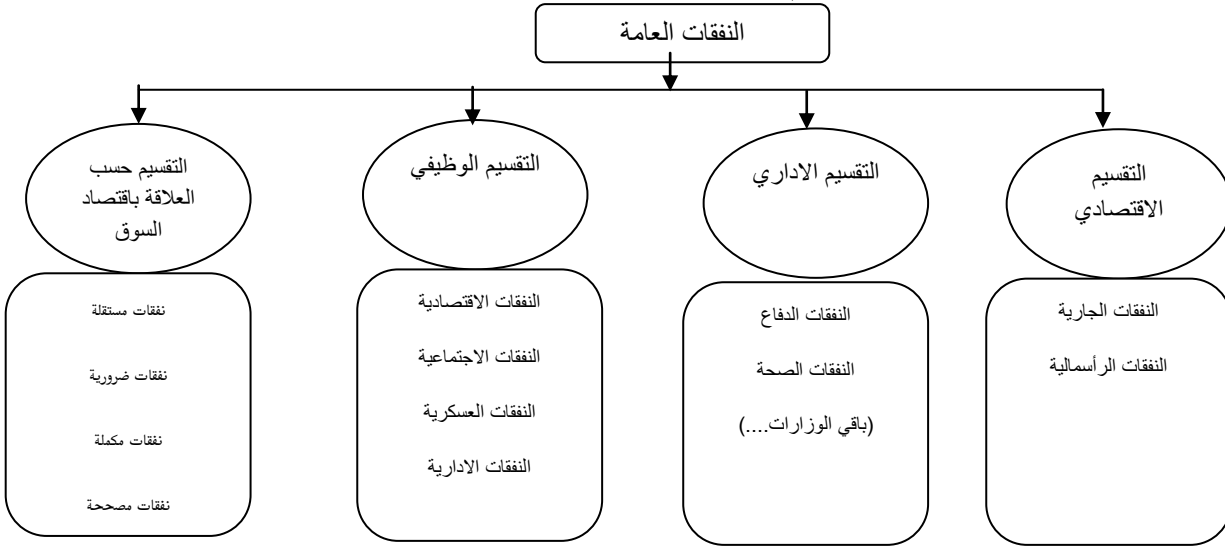
نفقات عامة محلية (لا مركزية): وهي النفقات الموجهة لصالح سكان اقليم معين او منطقة معينة داخل الدولة تبعا للتقسيم الاداري للدولة (لواء، محافظة، بلدية...)، ويتولى هاته النفقات المجالس والهيئات المحلية، وبالتالي تتحمل اعبائها الموازنة المحلية للإقليم او المنطقة او البلدية بالدرجة الاولى ومن ثم تساهم بقسط معين في ميزانية الدولة³.

المطلب الثاني: التقسيمات الوضعية (العملية)

يتم الاستناد إلى هذا المعيار في تصنيف النفقات العامة في موازنات الدول سواء في الموازنات العامة التقليدية او الموازنات العامة الحديثة⁴. و تقسم النفقات العامة من الناحية العملية والمطبقة من مختلف الدول لتنظيم نفقاتها العامة إلى تقسيمات عدة كما تتجلى من خلال الشكل التالي:

1 محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص 82 و 83.
2 محمد الصغير بعلي، يسري ابو العلاء، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 42.
3 طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 125.
4 سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص 469.

الشكل (1-2): تقسيم النفقات العامة من الناحية الوضعية



المصدر: من اعداد الطالب

اولا: التقسيم الاقتصادي:

من هذا الجانب تقسم النفقات إلى قسمين هما:

النفقات الجارية: وتتمثل في نفقات الدولة التي تتكرر سنويا وبطريقة منتظمة بغرض تسيير اعمال الدولة، كمرتبات الموظفين لدى الدولة و نفقات الصيانة وفوائد الدين العام والإعانات¹.

النفقات الرأسمالية:

وهي النفقات التي تهدف إلى توسيع الطاقة الانتاجية وتكوين راس المال الثابت، أي نفقات تسعى الدولة من خلالها إلى تنفيذ المشاريع الاستثمارية مثل بناء الهياكل القاعدية للمجتمع (شق الطرق، بناء الموانئ، بناء السدود ،...)، فهي بذلك نفقات ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي². وبصفة فان النفقات الحكومية الرأسمالية تشمل:

- الانفاق على مشروعات البنية التحتية.
- الانفاق الاستثماري على المدارس والجامعات والمستشفيات،... الخ.
- الانفاق الاستثماري في انشاء المشروعات العامة.

1 نوزاد عبد الرحمان الهبتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 39.
2 دليبي هاجيرة، تأثير السياسة الميزانية على التضخم (إشارة لحالة الجزائر خلال 1998-2007)، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010/2011، ص 58.

- النفقات الحكومية على الصيانة الشاملة.
- الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الحكومة للقطاع الخاص بهدف زيادة طاقتها الانتاجية ومن ثم زيادة الانتاج.
- الانفاق الحكومي على عملية الاحلال والتجديد.¹

ثانيا: التقسيم الاداري (حسب الوزارات):

حسب هذا المعيار تصنف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدد من الابواب حسب الجهات الادارية او وزارات الدولة، فمثلا باب مخصص لوزارة الدفاع وباب اخر مخصص لوزارة الداخلية، وباب اخر مخصص لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي... وهكذا تبعا للوزارات المعمول بها في الدولة. كما ان كل باب من تلك الابواب يقسم إلى فروع انفاقية، وهذه الاخيرة إلى عدد من البنود الانفاقية يخصص كل منها لوحدة اقل في مستواها التنظيمي من المستوى التنظيمي للوحدة الادارية التي يخصص لها فرع محدد.²

ثالثا: التقسيم الوظيفي (حسب وظيفة الدولة):

يعتمد هذا التقسيم على تجميع نفقات عدة وزارات في مجموعة واحدة على اساس دور الدولة في تحمل مسؤولياتها وطبيعة نشاطها وتبعا لتحقيق اهدافها، وذلك إلى اربعة اقسام النفقات الاقتصادية: وتشمل الاموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي، كالاستثمار في المشاريع الاقتصادية المتنوعة والإعانات والمنح الاقتصادية والنفقات التي تستهدف تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الاساسية كالطاقة والنقل...³.

النفقات الاجتماعية: تحتل مثل هذه النفقات مكانا مرموقا في سلم أولويات الإنفاق العام للدولة، ويزداد ذلك بشكل كبير كلما اتجهت الدولة نحو التقدم الاقتصادي والرفي الاجتماعي. فالدولة لها أهداف متعددة من النفقات الاجتماعية فهي تمنح بغرض إعادة توزيع الدخل إما في شكل نقدي كمنح كبار السن أو العجزة...، أو في شكل عيني كالخدمات الطبية والتعليمية المجانية، وتفضل هذه الأخيرة عن الأولى لان الإعانات النقدية قد لا يصرفها من استفاد منها على

1 سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، مرجع سبق ذكره، ص 475.

2 بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2009/2010، ص 20.

3 خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، اسس المالية العامة، ط 3، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 113.

السلع والخدمات المفيدة بل ينفقونها على سلع وخدمات ضارة كالتدخين والخمور والملاهي... وبالتالي لن تتحقق الآثار الايجابية المستهدفة¹.

النفقات العسكرية: تمثل النفقات العسكرية في الوقت الحاضر جزءا كبيرا من موازنات الدول، ويرجع ذلك إلى تصاعد توتر الأوضاع الدولية والداخلية وسرعة التقدم التكنولوجي وانعكاسه على إنتاج الأسلحة وتطوره، وبالتالي ضرورة سرعة إحلال الجديد مكان القديم.

والنظرة السائدة لمثل هذه النفقات إنما نفقات استهلاكية غير منتجة لأنها تجمد مبالغ كبيرة كان من الممكن استعمالها لصالح الاقتصاد بشكل أكثر إنتاجية، وهذا بشأنه ليس مطلقا لان آثارها النهائية تتوقف على كيفية إنفاقها من جهة، ومن دولة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية للدولة من جهة أخرى².

النفقات الادارية: وهي النفقات المخصصة لتسيير هيئات الدولة ومؤسساتها وتطوير الجهاز الاداري، حيث ان الانفاق على التدريب والتأهيل ومواكبة التطور الاداري الحاصل في البلدان المتقدمة يجعل من جهاز الدولة الاداري قادرا على اداء خدمته على الوجه الأكمل، ويندرج ضمن هذه النفقات المخصصة للإنفاق على استمرار تعزيز العلاقات الخارجية مع العالم³.

رابعا: التقسيم بحسب علاقتها باقتصاد السوق

يعتمد هذا التقسيم على مدى ارتباط وعلاقة النفقة من عدمه باقتصاد السوق، وذلك إلى اربعة

اقسام

نفقات مستقلة عن طبيعة النظام الاقتصادي: وهي النفقات الضرورية لوجود الدولة، ومن امثلة ذلك النفقات الخاصة بالوظائف الاساسية للدولة والتي من خلالها يتم المحافظة على كيانها واستقرارها الداخلي والخارجي.

نفقات ضرورية لقيام اقتصاد السوق: وهي النفقات التي تشكل جزء من نفقات الانتاج، ومن امثلة ذلك نفقات الخدمات الادارية العامة الضرورية لقيام المشروعات الخاصة والتي تحصل عليها مقابل مدفوعات تمثل جزء من نفقات انتاجها.

1 فاطمة السويسي، المالية العامة (موازنة-ضرائب)، مرجع سبق ذكره، ص 44.

2 فاطمة السويسي، المالية العامة (موازنة-ضرائب)، مرجع سبق ذكره، ص 47.

3 بن موسى ام كلثوم، اشكالية عقلانية النفقات العمومية (تطور النفقات العمومية 1980-2009)، مرجع سبق ذكره، ص 55.

نفقات مكملة لاقتصاد السوق: وهي النفقات المخصصة لإشباع الحاجات العامة من بعض السلع والخدمات التي يقدمها السوق، ومن امثلة ذلك نفقات التعليم والصحة....

نفقات مصححة لقوى السوق: وهي النفقات المخصصة لتصحيح الاختلالات السلبية الناجمة عن تطبيق اقتصاد السوق، ومن امثلة ذلك النفقات المعدة لإنتاج بعض السلع او الخدمات التي يحجم الخواص على القيام بها، والنفقات المقدمة للصناعات ذات الوفورات الخارجية لزيادة انتاجها.¹

المطلب الثالث: تقسيم النفقات حسب صندوق النقد الدول

يقسم صندوق النقد الدولي النفقات العامة (المصرفيات) اعتبارا على معايير ثلاث، المعيار الاقتصادي والمعيار الوظيفي الذي يتماشى مع وظيفة الدولة، ومعيار ثالث وهو المعيار المزدوج بين المعيارين.

اولا: المعيار الاقتصادي²:

تقسم النفقات العامة حسب صندوق النقد الدول وفقا لهذا المعيار إلى الاقسام التالية: تعويضات العاملين: وهي مجموعة المكافآت النقدية او العينية الواجبة الدفع للموظفين بالقطاع الحكومي، مقابل للأعمال التي يقومون بها خلال الفترة المحاسبية كالأجور والرواتب. استخدام السلع والخدمات: وتشمل قيمة السلع والخدمات المستخدمة في انتاج السلع والخدمات السوقية وغير السوقية (باستثناء تكوين راس المال للحساب الذاتي)، بالإضافة إلى السلع المشتراة بغرض اعادة بيعها ناقص صافي التغير في مخزونات العمل قيد الانجاز، والسلع التامة الصنع، والسلع المقتناة لإعادة بيعها.

استهلاك راس المال الثابت: هو الانخفاض في قيمة الاصول الثابتة التي تملكها او تستخدمها احد الهيئات الحكومية بسبب التدهور المادي، او التقادم المعتاد او التلف العرضي، ويقيم ذلك الاستهلاك بمتوسط اسعار الفترة المحاسبية المعنية.

الفائدة: وهو ما يستحق الدفع على الوحدات التي تتحمل انواعا معينة من الخصوم، وتتمثل في الودائع والأوراق المالية باستثناء الاسهم والقروض والحسابات المدينة، وتنشأ تلك الخصوم عندما تقتض احد الوحدات الحكومية اموالا من وحدة اخرى. والفائدة هي النفقات التي تتحملها

1 عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 182.
2 صندوق النقد الدولي، دليل احصاءات مالية الحكومة، ادارة الاحصاءات، ط 2، 2001، ص 63 - ص 65.

الوحدة الحكومية العامة (المدينة) عن استخدام اصل الدين القائم، وهو بذلك القيمة الاقتصادية التي يقدمها الدائن.

الاعانات: وهي المدفوعات الجارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشروعات على اساس مستويات انشطتها الانتاجية، او على اساس كميات او قيم السلع والخدمات التي تنتجها او تبيعها او تصدرها او تستوردها، وقد تهدف الاعانات للتأثير على مستويات الانتاج ، او على الاسعار التي تباع بها المخرجات، او مكافئة لتلك المشروعات.

المنح: وهي التحويلات الجارية والرأسمالية غير اجبارية من وحدة حكومية إلى وحدة حكومية اخرى او إلى منظمة دولية، وتصنف المنح حسب نوع الوحدة المتلقية للمنحة اولا، ثم حسب اذا ما كانت المنحة جارية او رأسمالية.

المنافع الاجتماعية: وهي التحويلات النقدية والعينية لحماية المجتمع بأسره او فئات معينة منه من مخاطر اجتماعية معينة. والخطر الاجتماعي هو حدث او ظرف يمكن ان يؤثر تأثيرا معاكسا على رفاهية الاسر المعنية اما بفرض اعباء اضافية على مواردها او بان يؤدي إلى انخفاض دخلها. ومن المنافع الاجتماعية الخدمات الطبية وتعويضات البطالة، ومعاشات الضمان الاجتماعي. والمنافع الاجتماعية تصنف حسب البرامج التي تنظم دفعها المتمثلة في برامج الضمان الاجتماعي وبرامج المساعدة الاجتماعية، وبرامج ارباب العمل للتأمين الاجتماعي.

نفقات اخرى: وتتمثل في ما يلي:

نفقات اخرى على الممتلكات خلاف الفائدة: وهي النفقات المستحقة الدفع من وحدة من وحدات الحكومة العامة إلى مالك اصل مالي او إلى اصل غير منتج غير منظور عندما تستخدم وحدة الحكومة العامة ذلك الاصل. ومن امثلة تلك النفقات الارباح الموزعة او المسحوبات من دخل اشباه الشركات، او النفقات على ممتلكات تعزى إلى حملة وثائق التأمين او ريع. وما يجب الاشارة اليه هو ان الارباح الموزعة والمسحوبات من دخل اشباه الشركات تخص الشركات العامة فقط.

نفقات اخرى متنوعة: وتتمثل في التحويلات التي تخدم اغراضا مختلفة تماما، و النفقات الاخرى المتعلقة بمعاملات غير مصنفة في مكان اخر كالتحويلات الجارية المقدمة إلى مؤسسات غير هادفة إلى الربح تخدم الاسر، والضرائب الجارية والرأسمالية والرسوم الاجبارية والغرامات التي يفرضها احد مستويات الحكومة على مستوى آخر....

جدول رقم (1-1) التصنيف الاقتصادي للنفقات حسب صندوق النقد الدولي

27	المنافع الاجتماعية	2	النفقات
271	منافع الضمان الاجتماعي	21	تعويضات العاملين
2711	منافع الضمان الاجتماعي النقدي	211	الاجور والراتب
2712	منافع الضمان الاجتماعي العينية	2111	اجور ورواتب نقدية
272	منافع المساعدات الاجتماعية	2112	اجور ورواتب عينية
2721	منافع المساعدات الاجتماعية النقدية	212	المساهمات الاجتماعية
2722	منافع المساعدات الاجتماعية العينية	2121	مساهمات اجتماعية فعلية
273	المنافع الاجتماعية الممولة من ارباب العمل	2122	مساهمات اجتماعية محتسبة
2731	منافع ارباب العمل الاجتماعية النقدية	22	استخدام السلع والخدمات
2732	منافع ارباب العمل الاجتماعية العينية	23	استهلاك راس المال الثابت
28	نفقات اخرى	24	الفائدة
281	نفقات على الممتلكات عدا الفائدة	241	لغير المقيمين
2811	ارباح موزعة (شركات عامة فقط)	242	للمقيمين عدا الحكومة العامة
2812	مسحوبات من دخل اشباه الشركات (شركات عامة فقط)	243	لوححدات اخرى للحكومة العامة
2813	نفقات على الممتلكات تعزي إلى حملة وثائق التامين	25	الاعانات
2814	ربح	251	لشركات عامة
282	نفقات اخرى متنوعة	5211	لشركات غير مالية عامة
2821	جارية	5212	لشركات مالية عامة
2822	رأسمالية	252	لشركات خاصة
		2521	لشركات غير مالية خاصة
		2522	لشركات مالية خاصة
		26	المنح
		261	لحكومات اجنبية
		2611	جارية
		2612	رأسمالية
		262	لمنظمات دولية
		2621	جارية
		2622	رأسمالية
		263	لوححدات اخرى للحكومة العامة
		2631	جارية
		2632	رأسمالية

المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل احصاءات مالية الحكومة، نفس المرجع، ص 63 .

ثانياً: المعيار الوظيفي¹:

تقسم النفقات العامة حسب صندوق النقد الدول وفقاً لهذا المعيار إلى الأقسام التالية:

نفقات الخدمات العمومية العامة.

نفقات الدفاع.

نفقات النظام العام وشؤون السلامة العامة.

نفقات الشؤون الاقتصادية.

نفقات حماية البيئة.

نفقات الإسكان والمرافق الاجتماعية.

نفقات الصحة.

نفقات الترفيه والثقافة والدين.

نفقات التعليم.

نفقات الحماية الاجتماعية.

¹ صندوق النقد الدولي، دليل احصاءات مالية الحكومة، نفس المرجع، ص 75.

جدول رقم (1-2) التصنيف الوظيفي للنفقات حسب صندوق النقد الدولي

705 نفقات حماية البيئة	700 مجموع النفقات
7051 تصريف النفايات	
7052 تصريف مياه الصرف الصحي	701 نفقات الخدمات العمومية العامة
7053 تخفيف التلوث	7011 الاجهزة التنفيذية والتشريعية، والشؤون المالية وشؤون المالية العامة، والشؤون الخارجية
7054 حماية التنوع الحيوي والمناظر الارضية الطبيعية	7012 المعونة الاقتصادية الاجنبية
7056 حماية البيئة غير مصنفة في مكان اخر	7013 خدمات عامة
706 نفقات الاسكان والمرافق الاجتماعية	7014 بحوث اساسية
7061 تنمية الاسكان	7015 البحوث والتطوير في مجال الخدمات العمومية العامة
7062 تنمية المجتمع	7016 خدمات عمومية عامة غير مصنفة في مكان اخر
7063 امدادات المياه	7017 معاملات الدين العام
7064 انارة الشوارع	7018 تحويلات ذات طبيعة عامة بين مختلف مستويات الحكومة
7065 البحوث والتطوير في مجال الاسكان ومرافق المجتمع	702 نفقات الدفاع
7066 الاسكان والمرافق الاجتماعية غير مصنفة في مكان اخر	7021 الدفاع العسكري
707 نفقات الصحة	7022 الدفاع المدني
7071 منتجات وأجهزة ومعدات طبية	7023 المعونة العسكرية الاجنبية
7072 خدمات العيادات الخارجية	7024 البحوث والتطوير في مجال الدفاع
7073 خدمات المستشفيات	7025 شؤون دفاع غير مصنفة في مكان اخر
7074 خدمات صحية عامة	703 نفقات النظام العام وشؤون السلامة العامة
7075 البحوث والتطوير في مجال الصحة	7031 خدمات الشرطة
7076 شؤون صحية غير مصنفة في مكان اخر	7032 خدمات الحماية ضد الحريق
708 نفقات الترفيه والثقافة والدين	7033 المحاكم
7081 خدمات ترفيهية ورياضية	7034 السجون
7082 خدمات ثقافية	7035 البحوث والتطوير في مجال النظام العام وشؤون السلامة العامة
7083 خدمات اذاعة ونشر	7036 النظام العام وشؤون السلامة العامة غير مصنفة في مكان اخر
7084 خدمات دينية وخدمات مجتمعية اخرى	704 نفقات الشؤون الاقتصادية
7085 البحوث والتطوير في مجال الترفيه والثقافة والدين	7041 الشؤون الاقتصادية والتجارية وشؤون العمالة العامة
7086 شؤون الترفيه والثقافة والدين غير مصنفة في مكان اخر	7042 الزراعة والحراثة والصيد البحري والبري
709 نفقات التعليم	7043 الوقود والطاقة
7091 التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي	7044 التعدين والصناعة التحويلية والتشييد
7092 التعليم الثانوي	7045 النقل
7093 التعليم غير العالي ما قبل الثانوي	7046 الاتصالات
7094 التعليم العالي	7047 صناعات اخرى
7095 التعليم غير المحدد بمستوى	7048 البحوث والتطوير في مجال الشؤون الاقتصادية
7096 خدمات تابعة للخدمات التعليمية	7049 شؤون اقتصادية غير مصنفة في مكان اخر
7097 البحوث والتطوير في مجال التعليم	710 نفقات الحماية الاجتماعية
7098 شؤون التعليم غير مصنفة في مكان اخر	7101 المرض والعجز
	7102 الشيخوخة
	7103 الورثة
	7104 الاسرة والأطفال

	7105 البطالة
	7106 الاسكان
	7107 الاقصاء الاجتماعي غير مصنفة في مكان اخر
	7108 البحوث والتطوير في مجال الحماية الاجتماعية
	7109 الحماية الاجتماعية غير مصنفة في مكان اخر

المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل احصاءات مالية الحكومة، نفس المرجع، ص 76.

ثالثاً: المعيار المزدوج¹:

وهو تصنيف يجمع بين المعيارين السابقين أي بين المعيار الاقتصادي والمعيار والوظيفي ونبين ذلك من خلال الجدول التالي:

1 صندوق النقد الدولي، دليل احصاءات مالية الحكومة، نفس المرجع، ص 78.

جدول رقم (1-3) التصنيف المزدوج للنفقات حسب صندوق النقد الدولي

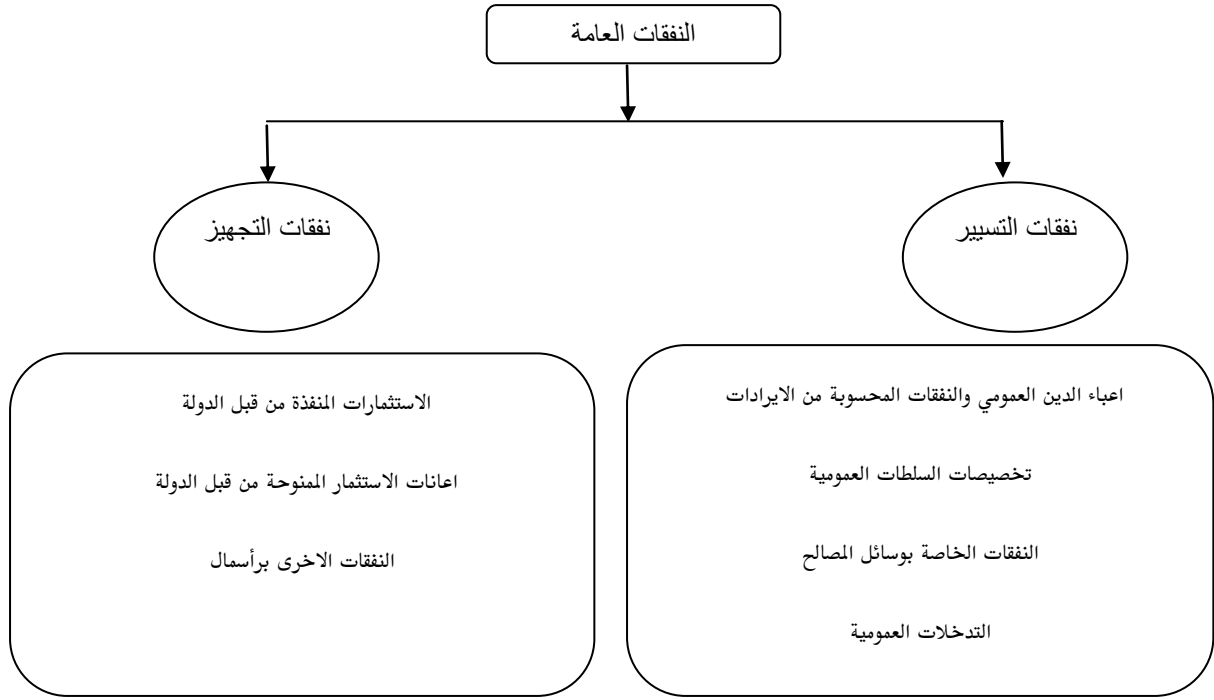
تعويزات العاملين	استخدام السلع والخدمات	استهلاك راس المال الثابت	الفائدة	الاعانات	المنح	المنافع الاجتماعية	نفقات اخرى	اقتناء الاصول غير المالية	
									الخدمات العمومية العامة
									الدفاع
									النظام العام وشؤون السلامة العامة
									الشؤون الاقتصادية
									حماية البيئة
									الاسكان والمرافق الاجتماعية
									الصحة
									الترفيه والثقافة والدين
									التعليم
									الحماية الاجتماعية

المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل احصاءات مالية الحكومة، نفس المرجع، ص 78.

المطلب الرابع: تقسيم النفقات حسب القانون الجزائري

يقسم التشريع الجزائري النفقات العامة إلى قسمين رئيسيين، قسم نفقات التسيير وقسم نفقات الاستثمار.

الشكل (1-3): تقسيم النفقات العامة حسب القانون الجزائري



المصدر: من اعداد الطالب

اولا: نفقات التشغيل:

وهي تلك النفقات التي لا تأتي بقيمة مضافة للاقتصاد الوطني، بل هي نفقات تستعمل لسير أجهزة الدولة الإدارية، وتنقسم نفقات التشغيل إلى اربعة ابواب كل باب تدرج تحته سبع فقرات، وهذه الاخيرة بدورها ان تضم نحو تسعة وتسعين فصلا وعدد المواد التي يشملها الفصل غير محدودة. ويمكن ان يقسم البند إلى فروع نفقات الباب الأول والثاني الممثلة في ميزانية الاعباء المشتركة المسيرة من طرف وزارة المالية، والباب الثالث والرابع نجدهما تقريبا في كل الميزانيات في مختلف الوزارات¹. وتمثل الابواب التي تجمع فيها نفقات التشغيل كالتالي:²

الباب الأول: اعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات. ويشمل الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الاعباء المختلفة المحسوبة من الإيرادات.

1 علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 33.
2 القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقوانين المالية، المادة 24.

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية. وتشمل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها كالمجلس الشعبي الوطني و مجلس الامة، المجلس الدستوري،... وهي نفقات مشتركة بين الوزارات.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح. وتشمل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات.

الباب الرابع: التدخلات العمومية. وتشمل نفقات التحويل التي تقسم بدورها بين مختلف اصناف التحويلات حسب الاهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي والاجتماعي، والاقتصادي وعمليات التضامن.

ثانيا: نفقات التجهيز:

هي تلك النفقات التي يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الاجمالي ومنه زيادة ثروة البلاد، فهي نفقات استثمارية تتكون من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة. ويضاف إلى تلك النفقات الاستثمارية اعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وتخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من اجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن. وهذه النفقات تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم اعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، وان تلك النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات¹.

وتتضمن نفقات التجهيز ثلاثة ابواب وهي:²

- الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- الباب الثاني: اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- الباب الثالث: النفقات الاخرى برأسمال³.

1 درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 350.

2 القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقوانين المالية، المادة 35.

3 عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ط 3، مرجع سبق ذكره، ص 181.

وهناك تقسيم آخر يقوم على اساس معيار المقابل المباشر للإنفاق العام، والذي بدوره تقسم النفقات العامة إلى نفقات المصالح وهي تهدف إلى مكافئة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة.

من خلال عرض مختلف التقسيمات الواردة بشأن النفقات العامة نستخلص ان تنوعها وتعددتها انما هو تبعاً لطبيعتها او الغرض الذي يراد تحقيقه منها، وبالمنط الذي يفرز معه العديد من التقسيمات للنفقات العامة، والذي من خلاله يتم الوصول إلى الهدف الذي يتم السعي نحو تحقيقه من خلال مختلف تلك التقسيمات.

المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في الانفاق العام

يتأثر الانفاق العام في اية دولة بمجموعة من الاعتبارات الموضوعية ذات العلاقة الوطيدة بذات الدولة، وهذا ما يجعل تحديد نسبة معينة من الناتج القومي التي تخصص للإنفاق العام امرا غير منطقي، بدليل ان نسبة الانفاق العام التي تصلح لدولة ما قد لا تصلح لأخرى لاختلاف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والفلسفة السياسية، هذا فضلا ان تلك النسبة قد لا تصلح في الدولة نفسها في فترة زمنية اخرى. ومنه فانه توجد مجموعة من العوامل التي تحكم ذلك والتي نجيزها في المطالب الثلاث التالية.

المطلب الأول: خلفية المذهبية للنظام الاقتصادي

تعكس النفقات العامة حقيقة النظام الاقتصادي والسياسي، ومن ثم فان دور الدولة يحدد حجم النفقات العامة لان قيام الدولة بوظائفها هو الذي يستلزم هذه النفقات. ومن هذه الناحية نجد ان النفقات العامة مرت بالمراحل التالية:

اولا: الدولة الحارسة:

وهي التي يقتصر دورها على اعمال الجيش والبوليس والقضاء، وهذه الاعمال ميزت حجم النفقات العامة بالانخفاض لكونها نفقات استهلاكية يجب تضييقها، وقله انواعها مقارنة بالوقت الحاضر¹.

ثانيا: الدولة الرأسمالية المتدخلة:

لم يكتب للمالية المحايدة الاستمرار بسبب التقلبات الدورية التي عانى منها النظام الحر وظهور الازمات الاقتصادية وعجزه عن تقديم الحلول الكفيلة لتجاوز ذلك. وبالتالي ظهر ما يعرف بالمالية الوظيفية، والتي من خلالها يسمح للدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية، وهذا التدخل لا يعني انتقال اقتصاد السوق الرأسمالي الحر إلى نظام اقتصاد موجه، بل يتفق مع السياسة التي تهدف إلى الحفاظ على النظام الرأسمالي وإطالة امده².

1 محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، ج 1، مرجع سبق ذكره، ص 81.

2 خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، اسس المالية العامة، ط 3، مرجع سبق ذكره، ص 36.

ثالثا: الدولة الاشتراكية:

ان دور الدولة الحديثة في الوقت الحاضر امتد ليشمل كافة المجالات، وأصبحت بذلك الحاجة إلى تدخل الدولة ضرورية في كل النواحي، اذ يجب عليها عمل كل شيء فالكمل حسب الاعتقاد اليوم اصبح اشتراكيا. فنجد ان المعيار المعاصر للدولة المتقدمة هو زيادة نفقاتها العامة زيادة افقية وراسية، وأصبحت تقوم بوظائف جديدة زيادة عن وظائفها التقليدية وبقدر اكبر وكفاءة أكبر، وهذا ما انعكس في تزايد اهمية النفقات العامة باعتبارها اداة اساسية من ادوات السياسة الاقتصادية لتحقيق التوسع والنمو في الاقتصاد. بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى الاسهام في اعادة توزيع النشاطات والاستخدام الكفء للموارد بعد تخصيصها، وإعادة التوزيع. كل تلك المهام جاءت متماشية مع دور الدولة المرتبط بطبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي، وظروفها وأوضاعها ومواردها وإمكاناتها واحتياجاتها¹.

المطلب الثاني: مستوى النشاط والظرفية الاقتصادية

تساهم الدورة الاقتصادية في رسم حدود سياسة الانفاق العام، ويتجلى ذلك بقدر ما يعكسه الانفاق العام من استجابة للتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، اذ ان النشاط الاقتصادي يؤثر على مستوى الانفاق العام بحيث توجد علاقة طردية بينهما ومن جهة اخرى ان الانفاق العام يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي وهذا بدوره يفيد في رسم سياسة الانفاق العام ضمن السياسة المالية في ضوء مستوى الطلب الفعلي الذي يتحدد عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل في البلاد المتقدمة، ومن ثم يجب على الدولة من خلال سياسة الانفاق العام السعي إلى الحفاظ عليه عن طريق التأثير في الطلب الفعلي سواء كان الاقتصاد في حالة انكماش او تضخم. وترتبط حساسية الانفاق العام بأسلوب النظام الاقتصادي وشكل الدولة، ففي ظل الدولة الحارسة يأخذ مسار الانفاق الاقتصادي اتجاهها مشابها لمسار مستوى النشاط الاقتصادي، اما في ظل الدولة المتدخلة فان مسار الانفاق الاقتصادي يستجيب بشكل معاكس لحركة الدورة الاقتصادية، لان الدولة وف تسعى لزيادة انفاقها لمواجهة حالة الكساد وتتخذ اجراءات انكماشية ضاغطة لمواجهة الضغوطات

1 فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديثة، اربد، الاردن، 2008، ص 119.

التضخمية في حالة الانكماش. ومنه فان حدود الانفاق العام ترسم من خلال العلاقة بين حساسية الانفاق العام وتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي تبعاً لحركة الدورة الاقتصادية¹.

المطلب الثالث: المقدرة المالية للدولة

تلعب مقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات، والتي تتمثل في مقدرة الدخل على تحمل الأعباء المالية العامة بمختلف صورها، دون إحداث أية ضغوط اقتصادية واجتماعية وسياسية تضر بمستوى معيشة الأفراد، ودون الإضرار بالمقدرة الإنتاجية القومية، دوراً هاماً في تحديد حجم النفقات العامة

تتمتع الدولة بحق السيادة والسلطة في فرض الضرائب والرسوم وإصدار النقود، والقادرة الكبيرة على الاقتراض الداخلي والخارجي، وهذا ما يجعل لها قدرة مالية تتمتع بقدر كبير بالمرونة في تغطية النفقات العامة. وتتوقف المقدرة المالية القومية للدولة على عدة اعتبارات أهمها:

- حجم الناتج القومي الصافي، وكيفية توزيعه بين مختلف فئات المجتمع.
 - المحافظة على المستوى المعيشي لإفراد المجتمع.
 - المحافظة على المقدرة الإنتاجية القومية وتنميتها.
 - مدى اتساع دور كل من النشاط الخاص والنشاط العام في الحياة الاقتصادية.
 - ضرورة المحافظة على قيمة النقود.
- وتعتبر قدرة النظام الاشتراكي في الحصول على الإيرادات العامة وبالتالي في تحديد حجم النفقات العمدة أكبر من قدرة النظام الرأسمالي، وذلك لان هذا الأخير يحترم التفاوت في الدخل و الثروات².

إذا كانت العوامل المشار إليها هي عوامل تحدد حجم وتوجهات الإنفاق العام فإن هناك عوامل عدة تحدد وتشكل أولوياته. فالأصل كما أشارت الأدبيات والنماذج المختلفة أن الإنفاق العام وأولوياته تتحدد من خلال ما يُعرف بدالة التفضيل المجتمعية، والتي من خلالها تُحدد الأوزان النسبية لبنود الإنفاق المختلفة. ولكن تتمثل النقطة الهامة في الكيفية التي من خلالها تنتقل

1 وليد عبد الحميد عايب، الامار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية للنماذج التنموية الاقتصادية)، ط 1، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص 123.

2 خياطة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

تفضيلات الأفراد إلى صانع القرار. وهنا تأتي القضية الأساسية وهي عن الكيفية التي تتشكل بها أولويات الإنفاق العام. فالأدبيات التي تناولت ما يُعرف بالمخطط الاجتماعي تفترض صانع السياسة أو المخطط في هذه الحالة يعرف تفضيلات الأفراد والمجتمع على وجه واضح ويحدد حجم الإنفاق وأولوياته في ضوء معرفته بهذه التفضيلات. أما بالنسبة لنماذج الديمقراطية النيابية فإن البرلمان وأعضاءه هم همزة الصلة بين أفراد المجتمع وبين وصول تلك التفضيلات إلى صانع القرار، والذي عادة ما يكون معبراً عن الأغلبية في المجلس التشريعي¹.

1 عبد الله شحاته ، الاقتصاد والمالية العامة (الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام: رؤية عامة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة: 2009 ، ص 65.

خلاصة الفصل

تعتبر النفقات العامة جزءا هاما وهذا ما التمسناه من خلال الصيغ المختلفة التي وردت حول مفهومها، والتي كلها لم تختلف عن صفات ثلاث أساسية ميزت بها النفقات العامة (الانفاق الحكومي) عن بقية اوجه الانفاق الاخرى. وتلك الخصائص هي الصفة النقدية و جهة الصدور أي من يقوم بها وهو الدولة او ما ينوب عنها (يمثلها)، وأخيرا الهدف منها اذ لا تعتبر نفقات عامة إلا اذا كانت بغرض اشباع حاجات عامة، وهذه الصفقات الثلاث ضرورية ولا غنى عن احد منها عن الاخر حتى نعد الانفاق من قبيل الانفاق الحكومي. كما ان تعدد تقسيمات النفقات العامة وتنوعها بين العلمي والعملي ... من جهة و اشتراط مراحل معينة مضبوطة و متسلسلة يقوم بها افراد مستقلين عن بعضهم البعض، وضرورة التقييد بقواعد معينة كذلك عند تقديرها من جهة اخرى هذا على غرار الآثار التي تخلفها على مختلف المتغيرات الاقتصادية دليل على الأهمية البالغة التي احتلتها النفقات العامة منذ بزوغ الدولة ككيان عامة و بروز دورها في الحياة الاقتصادية واهتمام الفكر الاقتصادي بذلك. تعد النفقات العامة اداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على احسن حال و تحقيق الاهداف التنموية المرغوب فيها، لذا فقد تطور مفهومها بين المذاهب الاقتصادية و خلال مراحل التطور شهدت النفقات العامة عدة تغيرات في حجمها وتنوعها و اختلفت النظرة اليها سواء من حيث تقليصها او ضرورة زيادتها، او من حيث اعتبارها انها نفقات لها آثار ايجابية او سلبية ... وهذا ما سنتعرف عليه من خلال الفصل الثاني الذي يهتم بتطور دور الدولة في الانفاق العام في الفكر الاقتصادي.

الفصل الثاني

تغير دور الدولة في الإنفاق العام في الفكر الاقتصاد

ان التطور في مفهوم الدولة انما هو حاصل عن التطور الذي حصل في الدور الذي تلعبه في مختلف جوانب الحياة، فان كانت في السابق تعاني الدولة من قصور في الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها فانه في الوقت الراهن سهلت وتعددت مصادر موارد الدولة، فالدولة اصبحت تحقق فوائض مالية بسبب سهولة الحصول على الايرادات بعدما كانت القروض تعتبر من الوسائل الاستثنائية غير المرغوب فيها من طرف علماء المالية العامة، بسبب معانات الدولة في الحصول عليها لقلة المقرضين من جهة و الشروط القاسية في حالة الحصول عليها من جهة اخرى.

ان ذلك التطور في دور الدولة انما انعكس بشكل كبير في ما تخصصه الدولة من نفقات من جهة، كما كان ذلك التطور متزامنا مع التطور الذي حصل على مستوى في الفكر الاقتصادي من جهة اخرى. ومنه سوف يدرس هذا الفصل التطور الذي حصل في الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال النفقات العامة في مختلف المذاهب الاقتصادية الفكرية (المذاهب الوضعية) والمذهب الاسلامي (المذهب السماوي)، وذلك من خلال المباحث الخمس التالية:

- المبحث الأول: الدولة والإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي

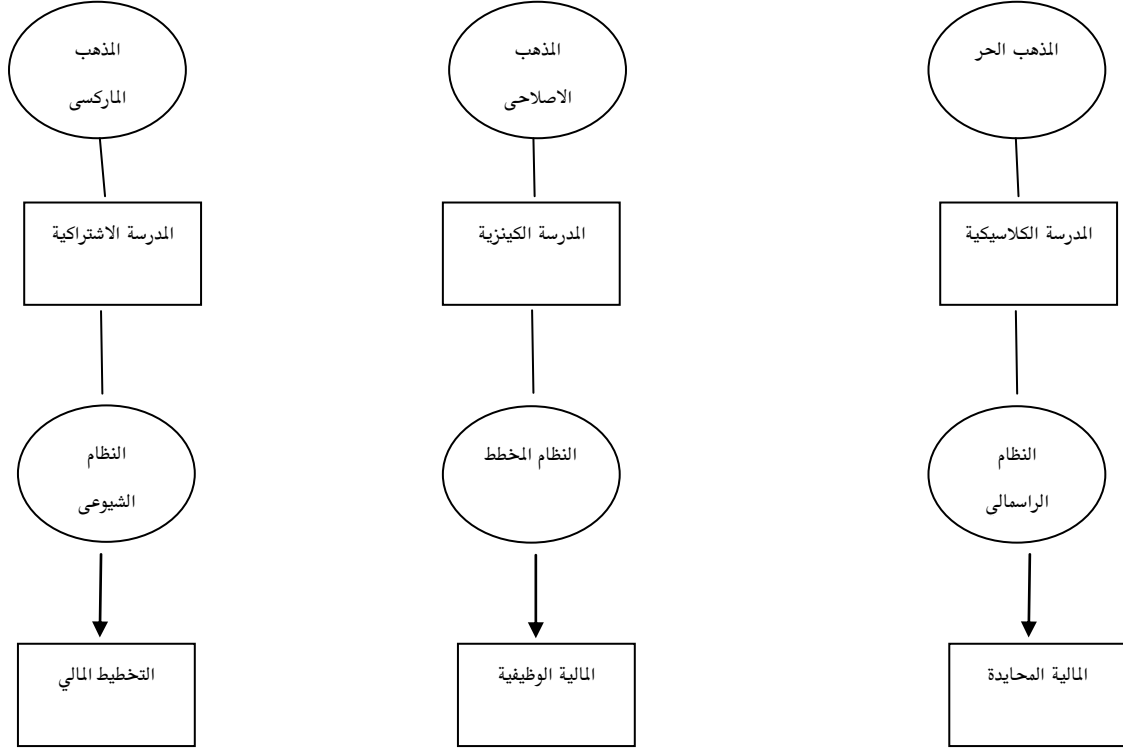
- المبحث الثاني: الدولة والإنفاق العام في الفكر الكنزي

- المبحث الثالث: الدولة والإنفاق العام في الفكر النقدي

- المبحث الرابع: الدولة والإنفاق العام في الفكر الاشتراكي

- المبحث الخامس: الدولة والإنفاق العام في الفكر الاسلامي

الشكل (1-2) مسار التطور الوظيفي لمالية الدولة العامة



المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهبتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

المبحث الأول: الدولة والإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي

يمكن اعتبار ان بداية الدراسة المنظمة لعلم الاقتصاد كانت بظهور كتاب ادم سميث " بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم " والمعروف " بثروة الأمم " عام 1776 والذي كان مؤشرا عن بداية المدرسة الكلاسيكية ايضا، وهذه الاخيرة ترجمت مجموعة من الافكار الايديولوجية التي تبناها روادها ومن ابرزهم (ادم سميث، ريكاردو، جون باتيست ساي، الفريد مالتس...)، والذين اتفقوا على فكرة سيادة الحرية الاقتصادية واقتصار دور الدولة على القيام بالوظائف التقليدية (الامن، العدالة، الدفاع)، وسادت افكار هذه المدرسة طيلة الفترة (1750-1850)¹.

فهي ترى بأنه يتم توسيع نشاط الأفراد (القطاع الخاص) إلى أقصى مدى، وفي المقابل يتم تقليص نشاط الدولة. وحجتهم في ذلك أن الأنشطة التي يقوم بها الأفراد تؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفاهية المجتمع².

المطلب الاول: الدعائم الاساسية للفكر الكلاسيكي

لقد اتفق الكلاسيكيون حول الفلسفة السياسية والاقتصادية وطريقة التحليل على الرغم من التباين الذي اعتراهم حول الموضوعات التي تناولوها، وتكمن الدعائم الاساسية لهم فيما يلي³:

اولا: سيادة مبدأ الحرية الفردية وعدم التدخل الحكومي:

اعتمد الكلاسيك على الشعار الذي نادى به الطبيعيون " دعه يعمل دعه يمر " كما اهتم نادوا بتوسيع مجال الحريات الاقتصادية للفرد بحيث تشمل حرية العمل، حرية التملك وحرية التصرف في الممتلكات، علاوة على ذلك نادى ادم سميث بضرورة قصر دور الدولة على القيام بالمهام التقليدية لها (الدفاع، الأمن، العدالة) مع جواز قيامها ببعض الوظائف الاقتصادية⁴. وفي هذا الصدد يقول الأب الروحي لهذا الفكر ادم سميث " أن الدولة يزداد نفعها بقدر عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي "، "الحكومة هي أسوأ صانع وهي أسوأ تاجر"⁵.

1 جاب الله عبد الفضيل بخت، التحليل الاقتصادي الكلي، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2008، ص. 75.

2 محمد الصغير بعلي، يسري ابو العلاء، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

3 سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، ص 94.

4 محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

5 محيي محمد مسعد، دور الدولة في ظل العولمة (دراسة تحليلية مقارنة)، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى، 2004، ص 60.

ثانيا: حياد السياسات الاقتصادية وفكرة المالية المحايدة:

ان تقديس الكلاسيك للحرية الاقتصادية وإنكارهم لدور الدولة في الحياة الاقتصادية لم تكن مجرد فكرة فلسفية، بل أكثر من ذلك فقد اعتبرها الكتاب الكلاسيك قضية عملية يسعون إلى إقامة الدليل على منطقيتها، ومنه فان السياسات الاقتصادية لابد ان تسير في مسار الدفاع عن قضية الحرية الاقتصادية، ون ثم جاءت فكرة حياد السياسات الاقتصادية وفكرة المالية المحايدة والتي اقتصر السياسة المالية على الاغراض المالية وحدها
والمتمثلة في الحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة دون ان يكون لها أي تدخل في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية¹.

ثالثا: الرشد الاقتصادي

ويتجلى ذلك في ان سعي افراد المجتمع نحو تحقيق مصالحهم الخاص يعتبر اكبر الحوافز الداعمة والحركة للنشاط الاقتصادي. حيث ان المستهلك يسعى للحصول على اكبر اشباع ممكن، وان المنتج يسعى إلى تحقيق اقصى ربح ممكن وذلك من خلال عمل كل واحد منهما.

رابعا: الانسجام التلقائي بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة

يرى الكلاسيك ان المصلحة العامة هي بمثابة مجموع المصالح الخاصة الفردية، وبما ان المجتمع يتكون من ملايين الافراد الذين تعتبر مصالحهم الخاصة هي الحافز الذي يحركهم، وبالتالي فانه لو ترك كل فرد ليزاول النشاط الذي يرغبه بكل حرية فان ذلك من شأنه ان يحقق المصلحة العامة. وهذا الانسجام التلقائي بين المصلحتين الفردية والعامة من شأنه ان يعتبر دعما لمبدأ الكلاسيك القاضي بالحرية الفردية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

1 حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 102.

خامسا: آلية جهاز الثمن

يتحقق هذا المبدأ في ظل افتراض سريان قوانين سوق المنافسة الكاملة القاضية ان تفاعل قوى العرض والطلب هي التي تحدد الاثمان وبالتالي لا حاجة لتدخل الدولة، وهذا من شأنه ما يبرر ويدعم فكرة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

سادسا: المرونة في الاجور النقدية والتوظيف الكامل

منطلق الكلاسيك في ذلك هو ان الاجور النقدية قابلة للتغيير وفي الاتجاه نحو الانخفاض خصوصا، وانه ففي حالة البطالة فانه من الضروري تخفيض الاجور النقدية الذي من شأنه ان يدفع ارباب العامل إلى طلب المزيد من اليد العاملة مما يدفع بالاقتصاد نحو التوظيف الكامل وتحقيق التوازن. فالكلاسيك يرفضون وجود بطالة اجبارية وان البطالة التي توجد هي بطالة اختيارية من اختيار الافراد، او بطالة احتكاكية ناجمة عن توقف الافراد عن العمل بسبب تغييرهم للوظائف.

سابعا: الفترة الطويلة

ان الكميات الاقتصادية في نظر الكلاسيك تتجه بالضرورة نحو التوازن الدائم، والذي لا يتحقق إلا في الاجل الطويل وفي ظل سيادة مبدأ المنافسة الكاملة، ومنه امكانية انتقال عناصر الانتاج من استخدام إلى اخر وبمرونة تامة.

ثامنا: قانون ساي للأسواق

ان من بين ما اتفق عليه معظم المفكرين الكلاسيك هو صواب قانون " ساي للأسواق " ومفاده ان العرض يخلق الطلب المساوي له، ومنه فلا حاجة لتدخل للدولة وذلك فانه في حالة حدوث ازمة بسيطة جزئية فان جهاز الثمن كفيل بحلها، وانه لا امكانية حدوث ازمات عامة التي تستوجب تدخل الدولة.¹

1 وسام ملاك، تطور الفكر الاقتصادي من الماركنتيلية الى الكلاسيكية، ط 1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011، ص 271.

المطلب الثاني: سمات المالية العامة في الفكر الكلاسيكي

تتميز المالية العامة في الفكر الكلاسيكي بالسمات التالية:

أولاً: محدودية النشاط المالي للدولة:

ان من السمات الأساسية للمدرسة الكلاسيكية هو عدم تدخل الدولة إلا في الحدود الضيقة التي تسمح لها بممارسة نشاطها التقليدية، لذا نجم عن ذلك انخفاض النفقات العامة في مرحلة سيادة تلك المدرسة، ومن ثم انخفاض الضرائب المفروضة على دخول الأفراد. ويرجع ذلك ان الكلاسيك يرون ان الأفراد هم اقدر من الحكومة على تحقيق مصالحهم الخاصة ومن ثم تحقيق مصالح المجتمع. ومنه فان النشاط المالي للدولة كان يكمن في جمع الإيرادات العامة والقيام بالإنفاق الحكومي المحدود بما يكفل من توفير الدفاع والأمن، وتحقيق العدالة والقيام بالمشروعات التي لا يستطيع الأفراد القيام بها.

ثانياً: حياد النشاط المالي للدولة:

ويقصد بذلك افتراض عدم وجود تأثير للسياسة المالية على اسعار وكميات السلع والخدمات التي يحددها نظام السوق في ظل المنافسة الكاملة، ولكي يجسدوا هذا المبدأ ينادي الكلاسيك بضرورة توازن الموارد العامة للدولة.

ثالثاً: التوازن الدائم للموازنة العامة:

يرى الكلاسيك ان عدم توازن الميزانية في الاتجاهين من شأنه ان يؤثر سلباً على اداء القطاع الخاص القائد للنشاط الاقتصادي للدولة، اذ ان وجود الفائض يدل على وجود اعباء زيادة على الأفراد مما يقلل انشطتهم الانتاجية والاستثمارية، زد على ذلك انه يدفع إلى الاسراف في الاموال العامة. اما العجز فيدفع الحكومة إلى اللجوء إلى الاقتراض مما يقلل من القدرات التمويلية للقطاع الخاص الذي

كان حتما ان يوجه مثل تلك الاموال إلى الاستثمار و الإنتاج، وبذلك فان الكلاسيك يؤكدون على ضرورة التوازن المحاسبي للميزانية العامة وعدم قبول أي عجز او تكوين فائض.¹

المطلب الثالث: سياسة الانفاق العام في الفكر الكلاسيكي

لم يهتم الكلاسيك اهتماما كبيرا بالنفقات (توزيع الثروة) بالقدر الذي اهتموا به في خلق الثروة فكان هدفهم الاساسي هو زيادة او خلق الثروة من خلال زيادة الانتاج من السلع والخدمات داخل الدولة.

فالكلاسيك ينظرون إلى الاقتصاد على انه جهاز ضخم يسير بانتظام مسطر من خلال قوانين ثابتة تتحقق من خلال جهود الانسان، وهذا الاخير لا يمكن ان يخضعها إلى ارادته ويتحكم فيها بصورة مباشرة بل ان هناك قوة خفية هي التي تتولى ذلك، ومن هنا يرى الكلاسيك ان لا حاجة للدولة بالتدخل لإدارة النشاط الاقتصادي.²

وبالتالي فان الهدف الاساسي من السياسة الاقتصادية في نظر الكلاسيك هو تحقيق النمو الاقتصادي والذي يتحقق من خلال تراكم راس المال وتخصيص العمل، وان تدخل الدولة من خلال السياسة التجارية غير مقبول لأنه عائق لقوى السوق ويغير الاتجاه السليم للنشاط الاقتصادي. وحجة الكلاسيك في ذلك ان الحرية هي الكفيلة وحدها بحل المشكلات الاقتصادية وإعادة التوازن وتحقيق اكبر قدر من الانتاج طبقا لرغبات المستهلكين، وبالتالي فان ترك الحياة الاقتصادية حرة من شأنه ان تعمل القوة الخفية بتصحيح جميع صور الاختلال التي قد تعترى الاقتصاد.

كما يرفض الكلاسيك تدخل الدولة من اجل حماية الطبقات الضعيفة او لإعانة العمال في وقت البطالة، لان ذلك من شأنه حسب الكلاسيك ان يعيق الجهاز التلقائي الذي يعمل على تحقيق التوازن والقضاء على البطالة من خلال انخفاض الاجر، وهم يسمحون للدولة بالتدخل من اجل

1 نوزاد عبد الرحمان الهيبي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

2 خالد ابو القصان، موجز الافكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 30.

القيام ببعض الوظائف المعهودة التي لا يقدر الافراد على القيام بها او لا يرغبون فيها اصلا كالأمن والعدالة و المشروعات التي تتصف بضخامة رؤوس اموالها وقلة ارباحها¹.

ومن خلال ذلك نرى ان الكلاسيك قد حجموا من دور الدولة على المستوى الداخلي بحكم الديناميكية الاقتصادية التي تؤدي إلى تراكم الثروة، إلا ان توسع دور الدولة الخارجي من خلال الاسواق العالمية من شأنه ان عظم من دور الدولة على المستوى الخارجي من اجل تسويق السلع والخدمات والسيطرة على مناطق حصولها على الموارد الاولية والأيدي العاملة الرخيصة

ومما سبق نرى ان الفكر الكلاسيكي لم يعط اهمية تذكر لدراسة طبيعة النفقات العامة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، بل ونادرا ما كانوا يخصصون لها حيزا مستقلا في كتاباتهم، كما انهم يهتمون بمحددات الإنفاق العام ومعايير توزيعه اذنى اهتمام ممكن، بل اكتفوا بالجوانب القانونية المتعلقة بإجراءات الإنفاق العام وإجراءات مراقبته بالنصيب الاكبر في دراستهم².

مما تقدم يمكن القول ان هناك ترابط كبير بين منطلقات الفكر الكلاسيكي والتي جميعها تنتهي إلى حرية الاقتصاد والتوازن التلقائي، وبالتالي ليس هناك ضرورة للسياسات الحكومية المتدخلة في النشاط الاقتصادي وخاصة لوجد انسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

1 مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط 1، دار وائل للنشر، 2008، الاردن، ص 134.

2 حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 410.

المبحث الثاني: الدولة والإنفاق العام في الفكر الكنزي

كانت أزمة 1929 سببا في ظهور الفكر الكنزي بعدما اثبتت قصور و عجز الفكر الكلاسيكي في تحقيق التوازن التلقائي للنشاط الاقتصادي، حيث اصدر كينز كتابه المعروف ب " النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة " عام 1936 ودعى إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق السياسة المالية من خلال زيادة الانفاق الحكومي لعلاج مشكلة القصور في الطلب الكلي الذي كان سببا في حدوث الأزمة وليس فائض الانتاج كما اعتقد البعض¹.

المطلب الاول: الدعائم الاساسية للفكر الكنزي

تكمن الدعائم الاساسية للفكر الكنزي فيما يلي:

اولا: تحول الاهتمام في التحليل الاقتصادي من التحليل الجزئي إلى التحليل الاقتصادي الكلي

ثانيا: امكانية عدم التوافق بين المصلحتين الخاصة والعامة وبين المصلحتين الحالية والمستقبلية.

ثالثا: تحول الاهتمام في التحليل الاقتصادي من التحليل المرتبط بالسياق طويل الاجل إلى التركيز على الاجل القصير.

رابعا: ضرورة تدخل الدولة في عمل النشاطات الاقتصادية من خلال التأثير المجاميع الاقتصادية.

خامسا: تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية يكون من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال².

ان زيادة الطلب الكلي في نظر كنز يتم من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي (اعادة توزيع الدخل توزيعا قريبا إلى المساواة، قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية إلى اصحاب الدخل المحدودة مجانا او بأسعار رمزية)، وزيادة الطلب الاستثماري (اقامة مشاريع استثمارية من طرف الدولة، تقديم اعانات للمستثمرين الخواص)³.

المطلب الثاني: سمات المالية العامة في الفكر الكنزي

تتميز المالية العامة في الفكر الكنزي بالسمات التالية:

1 عادل احمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1947، ص 576.

2 فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 29-31.

3 مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط 1، مرجع سبق ذكره، ص 151.

أولاً: تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بدلا من التوازن المحاسبي

ثانياً: زيادة الإنفاق العام والتوسع فيه من خلال سياسة التشغيل العامة التي تؤدي إلى زيادة دخول الافراد والجهات المختلفة في المجتمع

ثالثاً: التوسع في مصادر الإيرادات العامة فزيادة عن الضرائب تلجأ الدولة إلى القروض، والإصدار النقدي الجديد عند الاقتضاء لتحقيق أهداف الدولة.

المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام في الفكر الكنزي

ان من بين ما ارتكز عليه الفكر الكنزي هو:

- ان التوازن التلقائي لا يتحقق في الاقتصاد الوطني ومنه لا بد من وجود الدولة لكي تستطيع التدخل عبر الإنفاق العام لإعادة التوازن.

- التوازن في الاقتصاد يتوقف على مستوى الإنفاق الكلي على الناتج، حيث كل ما زاد الإنفاق الكلي يزداد التوظيف والإنتاج حتى يصل الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل والعكس يؤدي إلى حالة الركود.

- زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية لتحسين ظروف العمال وزيادة حجم الاستهلاك الكلي.

ومنه فان نظرة كنز للاقتصاد عكس قانون ساي فهو يرى ذلك من جانب الطلب، ويرفض فكرة الاقتصاد المنظم تلقائياً من خلال جهاز الثمن. ويقوم مبدأ الطلب الفعال على رفض قانون ساي، فالسوق لا يتوازن تلقائياً بل يجب على المقاولين ان يتوقعوا مستوى الطلب ويحددوا بذلك حجم الانتاج اللازم لهذا الطلب لتعظيم ارباحهم، وحسب كنز فانه لا يمكن التنبؤ مسبقاً بان الاقتصاد سيكون في حالة توازن لسببين هما:

السبب الأول يكمن في عدم امكانية ضمان ان كل ما يتم عرضه في السوق سيباع.

السبب الثاني هو ان الادخار يتعلق بالعائلات وبالتالي بمستوى دخل العائلات، بينما الاستثمار فيتعلق بالمقاولين ويرتبط بعدة عوامل منها سعر الفائدة وتوقعات الطلب.

ومن ذلك فقد وضع كنز مبادئ التدخل التعديلي للدولة لتقليص والقضاء على البطالة وبعث التشغيل الكامل، حيث تقوم الدولة من خلال الميزانية بزيادة نفقات الاستثمار من جهة وتقليص

الضرائب من جهة اخرى، وذلك بغرض تنشيط و انتعاش الاقتصاد ومن ثم تحقيق الاهداف النهائية للسياسة الاقتصادية. وتدخل الدولة يأخذ عدة اشكال منها:

- الانجاز المباشر للمؤسسات في قطاعات كانت مخصصة للقطاع الخاص.
 - تحول الدولة إلى مساهم مباشر بشكل كامل في راس مال المؤسسات الخاصة عن طريق التأمينات او امتلاك جزء من راس المال عبر حيازة حد معين من الاسهم.
- ان النظرية الكنزوية ترى ايضا انه من الضروري التوليف بين اقتصاد السوق وإدارة فعالة للطلب الكلي من خلال الميزانية والسياسة النقدية، كما اكدت على ضرورة الاستعانة بالسياسات الاقتصادية فلا يتم ضمان الحصول على مستوى التشغيل الكامل من خلال ميكانزمات السوق، بل لابد من تدخل الدولة بواسطة مختلف السياسات الميزانية والضريرية والنقدية والدخلية قصد زيادة مستوى التشغيل . وبالتالي اصبح تدخل الدولة ضروري للنمو وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فتدخل الدولة يتعاضم في حالة الحروب لأنه في مثل تلك الظروف تقوم الدولة بتامين ادارة كل النشاطات وتدخلها يكون كلياً، وبعد انتهاء الحرب يخف تدخل الدولة بعض الشيء لكن لا يختفي.

وبالتالي فانه حسب كنز فان الدولة ليست مكلفة بتحقيق الامن وحماية المنافسة كما عهد في عهد الدولة الراعية التي اعيق نموها بسبب الحروب، لتصبح المهمة الاولى بعد الحرب هو اعادة الدولة إلى مكانتها الطبيعية.¹

وما يجب الاشارة اليه هو انه على الرغم من ان النظرية الكنزوية ذهبت إلى ابعدها مما ذهبت اليه النظرية الكلاسيكية، إلا انه امام تنامي الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وعجز المدرسة الكنزوية عن تفسير اخفاق الدولة في اعادة التوازن المطلوب رغم تدخلها القوي، فقد فقدت السياسات الاقتصادية الكينزية فعاليتها التطبيقية وكفايتها الميدانية وبذلك تفاقمت ازمت معظم الدول الرأسمالية، الامر الذي فسح المجال لتجدد الفكر الليبرالي. بمختلف تياراته الحديثة مع انهيار المعسكر الاشتراكي وتفككه، وتحدد ليات السيطرة على الدول النامية لإعادة احتوائها ومنع حدوث حالات افلات نموذجية تهدد النظام الرأسمالي.

1 عابد عبد الكريم غريسي، دور الدولة في الاقتصاد (نظرية تحليلية تاريخية-دراسة حالة الجزائر-)، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010/2011، ص ص 36-38.

المبحث الثالث: الدولة والإنفاق العام في الفكر النقدي

تأسست المدرسة النقدية على اثر العجز والفشل الذي منيت به ادارة رأسمالية الدولة الاحتكارية (المدرسة الكنزية)، وذلك بسبب فشل هذه الاخيرة على تحليل وفهم الواقع الراهن للرأسمالية المعاصرة و مواجهة ازمة الكساد العالمي. ومن رواد هذه المدرسة ميلتون فريدمان الذي دعوا إلى التخلي عن ادوات التحليل الكنزي وتبني سياسة جديدة تكون امتدادا للمدرسة النيوكلاسيكية¹.

المطلب الاول: الدعائم الاساسية للفكر النقدي

تكمن الدعائم الاساسية للفكر النقدي فيما يلي:

اولا: رفع شعار الحرية الاقتصادية واليات السوق الحرة.

ثانيا: تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإلغاء دورها كمحرك للطلب الفعلي

ثالثا: الاهتمام والتركيز على العرض لتشغيل اليات النظام الاقتصادي

رابعا: الاهتمام بالنقود كمؤسسة وضابط معالج لمشاكل النظام الاقتصادي.²

خامسا: استخدام السياسة النقدية من خلال القيام بعمليات السوق المفتوح، مع الحد من معوقات

السياسة النقدية من خلال البنك المركزي بهدف التأثير في الناتج الاجمالي ومستوى الاسعار.³

المطلب الثاني: سمات المالية العامة في الفكر النقدي

تتميز المالية العامة في الفكر النقدي بالسمات التالية:

اولا: تقليص برامج الانفاق الحكومي الموجه لإعالة الفقراء وذوي الدخل المحدود

ثانيا: الضغط على الانفاق العام الموجه للاستثمارات العامة

ثالثا: حوصصة القطاع العام

رابعا: رفع سعر الفائدة الدائن والمدين

خامسا: ان تخفيض الضرائب يؤدي نظريا واليا إلى زيادة الادخار الخاص مما يمكن من رفع مستوى

الاستثمار النتاجي.⁴

1 مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط 1، مرجع سبق ذكره، ص 291.

2 مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط 1، مرجع سبق ذكره، ص 295.

3 محمد عمر ابو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 590.

4 بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، مرجع سبق ذكره، ص 9.

المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام في الفكر النقدي

ركز الفكر الذي جاء بعد كينز على جانبي العرض والطلب في اقتصاد السوق وهذا ما ميزه عن الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي اللذان ركزا كل واحد منهما على جانب واحد. ومن ثم اهتم النقديون على تحقيق

النمو المنتظم للاقتصاد في اطار المحافظة على التشغيل الكامل وبدون تقلبات اقتصادية، ويكون ذلك من خلال تدخل الدولة بواسطة سياستها المالية وعبر النشاط المالي للدولة لضمان لتحقيق معدل نمو كما عند "هارود"، او معدل للاستثمار كما عند "دومار"، وذلك من شأنه ان يؤدي إلى زيادة العرض تتساوى مع الزيادة في الطلب نتيجة معدل النمو او معدل الاستثمار الذي تعمل الدولة على تحقيقه من خلال سياستها التدخلية.

ويعتبر نموذج هارود-دومار ان لحدوث نمو سلس ومنتظم وغير متقطع في الدخل والاقتصاد ككل لا بد من العمل على تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، فبذلك فهما يرا ان عملية تكوين او تجميع راس المال تحتل دورا حاسما في النمو، ويؤكدان على الدور المزدوج لعملية التجميع او التكوين الرأسمالي والتي تعتبر اساس عملية النمو. فالاستثمار يولد الدخل ومن ثم زيادة الطلب من جهة، ومن جهة اخرى يزيد من القدرة الانتاجية ومن ثم زيادة العرض، وتلك العملية من شأنها ان تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.

ان تلك العملية (تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي) تستوجب ضرورة توسع الدولة في نفقاتها العامة، وفي المقابل التوسع في الحصول على الايرادات العامة من خلال الضرائب والقروض والتمويل بالعجز مادام الاقتصاد في حالة دون التوظيف الكامل المتجلية في وجود طاقات غير مستخدمة، وهذه الاخيرة يمكن تشغيلها من خلال زيادة الطلب التي تنجم عن التوسع في الإنفاق العام.

وبذلك فقد اتضح الدور الهام والبارز الذي تلعبه الدولة من خلال نشاطها التدخلية المالي في اقتصادات الدول عموما والدول الرأسمالية المتقدمة خصوصا، وذلك من خلال التوسع في انفاقها الاستهلاكي وإنفاقها الاستثماري تركيزا على ما يلي:

- التوسع في الإنفاق العام على الاشغال العامة.

- التوسع في الإيرادات العامة نوعا وكما من خلال الأخذ بالضرائب التصاعدية والتوجه نحو الاقتراض و الإصدار النقدي والائتمان المصرفي.
- ان تدخل الدولة يتسع اكثر في حالة الكساد وارتفاع البطالة، وان استخدام الطاقات لا يكون بالشكل الذي يؤثر سلبا على النشاطات الاقتصادية الخاصة وإنما يكون مساعدا لها في تحريك نشاطها وتوسعه.
- ان زيادة تدخل الدولة من خلال زيادة مالىتها العامة لا يعني الخروج عن الاطار الرأسمالي، وإنما يعد تعديلا وتكييفا لعمل النظام الرأسمالي بما يسمح بمعالجة المشاكل والأزمات التي تعتريه.¹
- يعتبر النقديون انه لا يمكن معالجة العجز في الموازنة العامة دفعة واحدة وفي الاجل القصير، بل ينبغي انتهاج سياسة اقتصادية صارمة ترمي إلى التخفيض التدريجي لنسبة العجز بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي ولا يتم ذلك إلا من خلال تجسيد اجراءات تخفيضية على الإنفاق العام الجاري، خصوصا الجانب الاجتماعي لأنها تعيق معدلات النمو كما انها تؤدي إلى تخفيض الاستثمارات العامة.

1 فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 34 و35.

المبحث الرابع: الدولة والإنفاق العام في الفكر الاشتراكي

ظهر هذا الفكر في منتصف القرن التاسع عشر على أيدي "كارل ماركس"، وذلك بسبب العيوب والانحرافات التي نجمت عن تطبيق الفكر الكلاسيكي كتدني الأجور وظروف معيشة العمال، سوء توزيع الدخل، الاحتكار،... الخ. وانطلق الفكر الاشتراكي من ضرورة إحلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصة، وذلك بهدف إشباع الحاجات العامة وليس تحقيق الربح. والتطبيق الفعلي للفكر الاشتراكي لم يكن إلا خلال النصف الأول من القرن العشرين على اثر الثورة البلشفية في روسيا (1917م)، ثم في ارويا الشرقية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (1945م)، ثم في الصين (1949)، لينتشر بعد ذلك في العديد من الدول النامية في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية¹.

المطلب الاول: الدعائم الاساسية للفكر الاشتراكي

تكمن الدعائم الاساسية للفكر الاشتراكي فيما يلي:

اولا: الدولة وحدها التي تملك وسائل الانتاج

ثانيا: الدولة هي التي تقوم بالاستثمارات

ثالثا: سيطرة الدولة على السياسات العامة

رابعا: الدولة هي التي تقوم بعملية التخطيط في مختلف المجالات من خلال مؤسساتها

خامسا: تحديد الأسعار يكون من طرف الدولة

سادسا: على الوحدات الانتاجية تنفيذ خطط الدولة.²

ويمكن القول ان الاشتراكية جاءت بدافع اعادة التوازن المفقود من جراء اتباع مذهب الاقتصاد الحر، وذلك من خلال الابقاء على اسس النظام الرأسمالي كالملكية الخاصة ودوافع الربح والحريات الفردية مع التدخل الاقتصادي لتصحيح المساوى الناجمة عن الحرية الاقتصادية.³

1 محيي محمد مسعد، دور الدولة في ظل العولة (دراسة تحليلية مقارنة)، مرجع سبق ذكره، ص 81.

2 طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

3 خبابة عبد الله، بوقرة رابع، الوقائع الاقتصادية (العولة الاقتصادية-التنمية المستدامة)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 118.

المطلب الثاني: سمات المالية العامة في الفكر الاشتراكي

تتميز المالية العامة في الفكر الاشتراكي بالسمات التالية:

أولاً: المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام

ثانياً: زيادة حجم النفقات الاستثمارية للحصول على الإيرادات

ثالثاً: القروض الداخلية شبه اجبارية

رابعاً: القروض الخارجية لا تكون إلا من الدول الاشتراكية الأخرى.

المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي

إن الفكر الاشتراكي يقوم على أساس الملكية الجماعية ومنه فعلى الدولة القيام بتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، مع القيام بعملية الإنتاج والتوزيع كما تحدد في الخطة العامة. ومنه تتولى الدولة تنظيم وتسيير الاقتصاد مباشرة من خلال التوفيق بين الحاجات العامة واعتبار الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الإنسانية للمجتمع، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التخطيط المركزي الشامل والإلزامي مع إبعاد دور السوق من التأثير في الحياة الاقتصادية، وبذلك تتولى الدولة أحداث التوازنات الكبرى مسبقاً عن التخطيط.¹

ولما كان النظام الاشتراكي يقوم على الملكية العامة الواسعة لوسائل الإنتاج، وعلى قيام الدولة بالإنتاج والتوزيع وفقاً لخطة قومية أدى ذلك إلى ظهور ما يسمى بالدولة المنتجة، مما أدى من شأنه إلى حدوث تطور عميق في أغراض النظام المالي وفي طبيعته، فلم يعد يقتصر دور الدولة على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي فحسب بل أصبح النظام المالي يهدف إلى تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية لتصبح الميزانية العامة جزءاً من الخطة القومية.²

وقد أدى تدخل الدولة في مجال المالية العامة إلى ظهور التخطيط المالي وعليه تقوم المالية العامة في النظام الاشتراكي على:

أولاً: الموازنة العامة والتي تعتبر جزءاً من الخطة المالية حيث تعبر عن إيرادات ونفقات الدولة وهيئات العامة الأخرى، كما تبين الخطة العامة إيرادات ونفقات المشروعات العامة.³

1 محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، ج 1، مرجع سبق ذكره، ص 29.

2 السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978، ص 36.

3 محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، ج 1، مرجع سبق ذكره، ص 30.

ثانياً: النفقات العامة وهي تهدف في الدول الاشتراكية إلى تحقيق الاهداف الاستثمارية وغير الاستثمارية الواردة في الخطة، إلا ان ما يميزها هو تزايد النفقات العامة بإشكالها المختلفة ونسبتها إلى الدخل القومي في النظام الاشتراكي وهذا مقارنة مع الانظمة الاخرى.

ولكي تقوم الدولة بإحداث التوازنات من خلال :

نفقات الميزانية وهي تشمل النفقات الاستثمارية والنفقات على الخدمات العامة والتي تدعى بالنفقات الخاصة بالنشاط الانتاجي و الإنفاق غير الانتاجي ، فالأولى تشمل النفقات الاستثمارية الموجهة لخلق الاصول الثابتة الجديدة وتوسيع القائمة والتي توزع بطريقة مركزية على مختلف فروع الاقتصاد القومي وفقاً للخطة العامة، كما تستعمل المشروعات راس المال العامل اثناء عملها اذا كانت المنشأة تهدف إلى توسيع نشاطها اوسد عجز او خسارة لحقت بها، اما الثانية فتشمل الإنفاق على التعليم والصحة و نفقات الضمان الاجتماعي والتأمين و نفقات الدفاع.¹

ان من بين ما يميز النظام الاشتراكي عن النظام الرأسمالي هو قدرة النظام الاشتراكي على خفض اوجه الإنفاق التي لا تساهم في زيادة المنتجات، ومن ثم القدرة على تحرير موارد ما كانت تستخدم في تطوير الاقتصاد القومي كالأستغناء إلى حد بعيد عن النفقات المخصصة لمجالات الدعاية الواسعة التي تعتبر وسيلة هامة للمنافسة بين المشروعات الاحتكارية. ونفس الشيء بالنسبة للنفقات التي تحاول المشروعات الرأسمالية ان تميز بها منتجاتها عن غيرها ، ومن ثم فان الانتاج في النظام الاشتراكي يميل إلى حد كبير إلى التوحيد النوعي قصد تحقيق وفورات الانتاج الكبير نحو انتاج بعض السلع.

زيادة انتاجية العمل ومن اجل تحقيق ذلك يتم انتهاج وسيلتين هما:

(1) - زيادة انتاجية العمل بترشيد اساليب الانتاج وتنظيمها ومكافحة مصادر الضياع وبعثرة الموارد في المشروعات الانتاجية.

(2) - زيادة انتاجية العمل عن طريق تزويده بوسائل الية حديثة تزيد من فعالية سياسة الإنفاق العام في النظام الاشتراكي كتدخل الدولة ذاتياً للإنفاق على بعض المشروعات الاستثمارية، او من خلال التعاقد مع بعض الشركات للقيام بأعمال معينة او توريد منتج معين.²

1. عبد الكريم بركات، دراسة في الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1983، ص 43
2. زكريا احمد، تطور النظام الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة النشر، ص 265-269.

المبحث الخامس: الدولة والإنفاق العام في الفكر الإسلامي

تعتبر المدرسة الاقتصادية الإسلامية جزء من كيان المدرسة الإسلامية التي ظهرت بعد انتهاء العصر الأول للرسالة المحمدية بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وبعد الازدهار الذي تحقق حتى وصلت إلى القمة في القرن 15م. وقد سجل الغرب المستشرقون الكثير من أعمال المدرسة الإسلامية في شتى المجالات والعلوم ومنها الاقتصاد.

ان النشاط الاقتصادي يخضع لإرادة الدولة باعتبارها الممثل الشرعي للمجتمع، وهذا الخضوع مقرون بتحقيق الغاية الأسمى للإسلام وهي تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال فكرة التوازن الاجتماعي. ومنه فان الدولة في الإسلام لا تظل محايدة من الناحية الاقتصادية وأسيرة للواقع الاقتصادي كما يتبنى النظام الرأسمالي الحر من جهة، كما أن جود الدولة لا يعتبر دليل على بقاء الاستغلال والتحكم كما يتبنى النظام الشيوعي.

ويختلف الإسلام عن تلك النظم في نظريته للحرية الاقتصادية للأفراد، فهو ينبذ الكسب من غير قيود وضوابط كما هو الشأن في النظام الرأسمالي، وينبذ مصادرة الحرية بمنع الناس من التملك وممارسة النشاط الاقتصادي بكل حرية كما هو الشأن في النظام الاشتراكي. فالإسلام يهدف إلى تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، ويقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد إذا حصل تعارض بين المصلحتين.

ولقد ظهرت العديد من الكتب الاقتصادية في العصور الإسلامية القديمة وذلك منذ ان وضع القاضي ابو يوسف الانصاري اول كتاب في الدراسات الاقتصادية وهو "الخراج" والذي يدور حول النشاط الزراعي والضرائب

المطلب الاول: الدعائم الأساسية للفكر الإسلامي

تكمن الدعائم الأساسية للفكر الإسلامي فيما يلي:

- تحريم الاستغلال والربا
- توزيع الثروة
- اقرار حق الملكية الخاصة وحيازة الاموال وذلك وفقا للشريعة الإسلامية
- الحث على سلامة الاموال والمحافظة عليها من الضياع والتبذير
- تحريم الاكتناز لأنه يعطل الانتاج حيث ان الاموال عنصر من الانتاج.
- الحث على الإنفاق في الطرق المشروعة.

- تأدية الحقوق المفروضة على هذه الاموال كالزكاة والصدقات.
- التزام الدولة بحماية الاموال وإنفاقها على مصالح المسلمين.
- لا يجوز انتقال الملكية بطرق غير مشروعة كالقمار والرشوة.

للملك في الاسلام اوجه عديدة منها العمل، الارث، الهبة، الوصية،...¹

ويمكن تلخيص المبادئ الاساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الاسلامي باعتباره اقتصاد واقعي وأخلاقي في ثلاثة مبادئ، الأول مبدأ الملكية المزدوجة كأصل وليس كاستثناء باعتبارهما مكملان لبعضهما البعض ولكل واحد منهما مجاله ولا تعارض بينهما، والثاني هو مبدأ الحرية الاقتصادية المحدودة بحدود القيم المعنوية والخلقية التي يؤمن بها الإسلام، والثالث هو مبدأ العدالة الاجتماعية التي تقوم على اساس التكافل والتوازن الاجتماعيين.²

المطلب الثاني: سمات المالية العامة في الفكر الاسلامي

تتميز المالية العامة في الفكر الاسلامي بالسمات التالية:

اولاً: مصادر الاموال العامة في الاسلام

تستمد الدولة اموالها في النظام الاسلامي من مصادر محددة ومضبوطة شرعا تكمن في ما يلي:

(1)- الزكاة وهي الركن الثالث من اركان الاسلام الخمسة وتعرف شرعا بأنها حق واجب (أي الزكاة وهي تختلف حسب انواع الاموال) في مال مخصوص (وعاء الزكاة أي الاموال التي تجب فيها الزكاة كالأنعام والمحاصيل...) لطائفة مخصوصة (وهم الذين تعطى لهم الزكاة وعددهم ثمانية) في وقت مخصوص.³

(2)- الغنيمة وهي كل مال اخذ من الاعداء قهرا بالقتال. والغنيمة ينفق خمسها كما تحدده الاية قال تعالى: ﴿واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم ءامنتم بالله وما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير﴾ الاية⁴.

1 ابراهيم علي عبدالله، انوار العجامة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، دون سنة النشر، ص 23 و24.

2 محمد عمر ابو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 48-51.

3 يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ط 7، ج 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984، ص 576.

4 سورة الانفال، الاية 41.

(3)- الفبيء وهو كل مال حصل عليه المسلمون من الكفار دون قتال. وينفق من الفبيء الخمس و على نفس الاوجه التي تقسم بها الغنيمه.

(4)- الاموال غير المنقولة من اراض ومباني والتي للإمام فيها حق التصرف بما يتماشى مع مصلحة المسلمين.

(5)- عائدات الدولة من ممتلكاتها (الدومين) والجزية والخراج وما تفرضه الدولة من ضرائب وغير ذلك، وتنفق هذه الايرادات لإشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع.

ثانيا: اوجه الانفاق العام في الاسلام

ان الايرادات التي تدخل بيت المال تقسم إلى نوعين الأول تتبع فيه قاعدة تخصيص الايراد (ايراد معين يوجه إلى فقط إلى ابواب انفاق محددة، ومنه لا يجوز بأي حال من الاحوال توجيهه إلى غيرها)، والنوع الثاني يوجه إلى الانفاق العام الذي يشبع الحاجات الجماعية التي يحتاجها الجميع¹. وتمثل اوجه الانفاق فيما يلي:

سد مفاقر المسلمين، تقوية الجيش، دعم الحصون وحماية الثغور، فك الاسرة، كفالة الايتام ورعايتهم، اعتاق الرقيق، قضاء دين المقسرين، انفاق الزكاة على اصحابها²، والذين تبينهم الاية ﴿انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم﴾ الآية³، وفي السنة النبوية الشريفة ان رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: اعطيني من الصدقة، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم " ان الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو فجزاها ثمانية اجزاء فان كانت من تلك الاجزاء اعطيتك حقا " الحديث⁴.

1 سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط 1، دار دجلة، عمان، 2011، ص 257.

2 مصطفى حسين سلمان، المالية العامة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1990، ص 37.

3 سورة التوبة، الاية 60.

4 ابو داود، سنن ابي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الحديث رقم 163.

المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام في الفكر الإسلامي

تقوم الدولة الإسلامية بدور أساسي في ما يتعلق بتوجيه و تنظيم الحياة الاقتصادية، واتخذت أعظم خطوات الإصلاح الاقتصادي في تاريخ الحضارة الإنسانية، بحيث أصدرت سلسلة من التوجيهات و التشريعات على شكل أوامر إجبارية، و أشرفت على تنظيم المعاملات التجارية بحيث قللت بموجبها حلقات الوساطة الاستغلالية، و منعت محاولات الهيمنة الاحتكارية¹، قال صلى الله عليه و سلم "لا تتلقوا الركبان، و لا يبيع بعضكم على بعض و لا يبيع حاضر لباد"².

وتعمل الدولة الإسلامية على تجسيد القواعد التي تعمل على ترشيد عملية استخدام الموارد المجتمعية، بحسن تعبئة الموارد المعنوية و توظيفها في عمليات الإصلاح الاقتصادي، و تهيئة المناخ الملائم للاستخدام الرشيد للموارد المادية عن طريق التأكيد الميداني على حرية التملك و رعاية و حفظ الأموال الخاصة و العامة، باستخدام الوسائل المالية كالزكاة مثلاً، أما في مجال التوزيع فان دور الدولة شمل توزيع بعض المصادر المادية و تنظيم عملية الانتفاع بها، فتقوم بنشر نطاق الوحدات الإنتاجية على أقاليم البلاد، بما يحقق العدالة بينها، وتلزم الدولة الأفراد بهذا الواجب بالإقناع ، الترغيب و التهيب.³

لا تعد الدولة الإسلامية دولة حارسة فقط، بل كذلك متدخلة في الحياة الاقتصادية، فهب تقوم ببناء القاعدة الهيكلية الاقتصادية، الثقافية و الاجتماعية، وتحاول تنويع مصادر إيراداتها لتغطية نفقاتها العامة، و الاهتمام بالقطاع الزراعي عن طريق القيام بإنشاء السدود، شق الطرق و إصلاح الأراضي. و لما توسعت الدولة الإسلامية، وازدادت تجارتها مع غيرها، كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه- أول من فرض الرسوم الجمركية-العشور- تجسيدا منه لمبدأ المثل، كما يتجلى دور الدولة الإسلامية في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بسيادة

-ثمن المثل- في الأسواق لضمان سيادة العدالة بين المتعاملين في الأسواق فتضع الأسعار غير المححفة بالبائع أو المبتاع.⁴

1 صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006، ص 552.

2 حديث متفق عليه.

3 يوسف إبراهيم يوسف، النظام الاقتصادي الإسلامي، ط 4، مكتبة الرسالة الدولية للطباعة و الكمبيوتر، قطر، 2000، ص 214.

4 منصور منال، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي -واقع ورهانات-، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام، جامعة غارادية، يومي 23 و24 فيفري 2011.

يمكن القول ببساطة ان الاقتصاد الاسلامي هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الاسلام ومبادئه الاقتصادية، والهدف الاساسي للاقتصاد الاسلامي هو هدف أي علم من العلوم يكمن في تحقيق رفاهية المجتمع من خلال تحقيق مقاصد الشريعة الاسلامية.

خلاصة الفصل

تعتبر الدولة الجهاز المؤسسي الذي يضطلع بإدارة شؤون المجتمع وفق مشروع حضاري استراتيجي في اقليم جغرافي محدد وفي محيط جيوسراتيجي حيوي لتحقيق التنمية الشاملة التي من خلالها زيادة المقدرة الانتاجية للمجتمع. بما يحقق بلوغ اهداف المجتمع وتعظيم مصالحه ومواجهة تحدياته الحالية والمستقبلية. ان بلوغ تلك الاهداف ومواجهة تلك التحديات لم يتحقق إلا بفعل التطورات التي تحدث في دور الدولة وخاصة في المجال الاقتصادي، إلا ان الاشكال كان في استقلالية ذلك الدور الذي تجلى بظهور الدولة بمفهومها الحديث، وبذور ذلك الاشكال كان عند التجارين الذين اعطوا للدولة الدور التدخلية بهدف زيادة الثروة من الذهب والفضة، وهو نفس الشيء الذي تبناه الطبيعيين إلى ان جاؤا التقليديون الذين طالبوا بزيادة الدولة عن الاقتصاد مع القيام بوظيفة الامن والدفاع والعدالة باعتبار ان هناك قوة خفية تعمل على احداث التوازن و الاستقرار، إلا ان تمسكهم وتقديسهم للملكية الفردية والحرية الاقتصادية التامة ادى إلى حدوث وتفاقم العديد من المشاكل كالبطالة والتضخم. ادت الازمات التي نجمت عن تطبيق الفكر التقليدي وعجز نظام اقتصاد السوق على حلها إلى ظهور تيارين جديدين الأول فكر ماركسي نسبة إلى كارل ماركس الذي نادى بالملكية الجماعية والتدخل الكلي للدولة والمباشر في كل النواحي، والثاني فكر كينزي نسبة إلى كينز الذي اعطى للدولة دور تدخلية منظم يهدف إلى زيادة الطلب الكلي باعتبار هذا الاخير هو السبيل الوحيد لحل المشاكل التي تعترى الاقتصاد وخاصة في ظل سيادة نظام اقتصاد السوق. إلا ان الحلول الكينزية وان اعطت نتائج ايجابية في البداية إلا انه و بمرور وطول الزمن إلى ان ظهرت مشاكل جديدة م تكن معهودة من قبل بل وتتناقض مع ما كان سائد، وتمثلت تلك المشاكل في البطالة المصاحبة لارتفاع معدلات التضخم وهو ما يتناقض مع قانون فلييس، وهذا ما ادى إلى ضرورة العودة إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد وخصوصة القطاع العام مع اعطاء دور موجه و مؤقت للدولة على حسب المشاكل التي تتعرض لها الجولة، مع التخلي على ذلك الدور بانتهاء المشكل وإيجاد الحلول له من خلال السياسات الاقتصادية المتعددة المالية والنقدية وغيرهما.

الفصل الثالث

ظاهرة تزايد النفقات العامة

رأينا في الفصل الثاني تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، والتي قلنا لها جاءت تبعا للتطورات التي حصلت في الفكر الاقتصادي من جهة، ووفقا للتغيرات والتحويلات سواء بالنسبة التي تحدث في الدولة او على المستوى العالمي من جهة اخرى. كما ورد ان دور الدولة انما تجلى بصورة كبيرة من خلال تدخلها في الحياة بواسطة نفقاتها العامة، لذا كانت الزيادة في دور الدولة هي زيادة في حجم الانفاق العام (الانفاق الحكومي)، وهذا الاخير تميز فيه نوعين من الزيادة زيادة مطلقة والتي تعني ان حجم الانفاق العام يزداد من عام إلى اخر، وزيادة نسبية وتعني زيادة مطلقة في بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد.

ومنه يمكن القول ان ظاهرة اتجاه النفقات العامة إلى الزيادة والتنوع عاما بعد عام اصبحت من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة، وبمختلف الدول وذلك نتيجة تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال الاستقراء الاحصائي لمختلف الدول خلص الاقتصاديون من خلال دراساتهم إلى ان اعتبروا تلك الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وما يجب الاشارة اليه ان زيادة الانفاق العام ليس بالضرورة ان ينجم عنها زيادة المنفعة الحقيقية، بل قد تكون زيادة رقمية فحسب دون ان يترتب عنها منفعة حقيقية. لذا سوف يختص هذا الفصل بدراسة ظاهرة تزايد النفقات العامة باعتبارها ظاهرة مألوفة وعامة وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: معالم تطور النفقات العامة ودلالاتها
- المبحث الثاني: الاسباب الحقيقية لنمو النفقات العامة
- المبحث الثالث: الاسباب الظاهرية لنمو النفقات العامة
- المبحث الرابع: الاطروحات التي تناولت بظاهرة تزايد النفقات العامة
- المبحث الخامس: قانون فاجنر لظاهرة تزايد النفقات العامة

المبحث الأول: معالم تطور النفقات العامة ودلالاتها

لا يمكن الحكم على تعميم ظاهرة تزايد النفقات العامة والحكم على انها ظاهرة مطلقة إلا اذا استشهدنا وبرهنا على ذلك من خلال الدلائل والمؤشرات التي تثبت مدى صحة ذلك، وهذا ما ستهتم به الدراسة في هذا البحث من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: التطور الزمني لحجم النفقات العامة لبعض الدول

ان عرض تطور النفقات العامة لعدد من الدول باختلاف درجة تقدمها وباختلاف مراحل التنمية التي تمر بها، وباختلاف امكانياتها المادية وما غير ذلك سوف يتبين من خلاله مدى عمومية هذه الظاهرة وشموليتها، وهذا ما سوف نقوم ببيانه من خلال الجدول التالي:

الجدول (1-3) تطور النفقات العامة لبعض الدول الوحدة: مليون وحدة مالية قومية

البلد	ماليزيا		تونس		الاردن	
	النفقات العامة	معدل نمو النفقات	النفقات العامة	معدل نمو النفقات	النفقات العامة	معدل نمو النفقات
1991	32246		3541.5		856.54	
1992	34689	7.58	3790.6	7.03	891.25	4.05
1993	34577	-0.32	4169.7	10.00	1005.89	12.86
1994	36956	6.88	4434.9	6.36	1086.19	7.98
1995	38322	3.70	4838.4	9.10	1232.42	13.46
1996	47420	23.74	5341.7	10.40	1414.93	14.81
1997	47878	0.97	5764.2	7.91	1460.02	3.19
1998	47621	-0.54	6185.4	7.31	1599.73	9.57
1999	55894	17.37	6786.7	9.72	1546.89	-3.30
2000	58849.6	5.29	7364.6	8.52	1626.8	5.17
2001	66092.31	12.31	7883.5	7.05	1717.43	5.57
2002	67731	2.48	8445.4	7.13	1925.2	12.10
2003	73813	8.98	8974.1	6.26	2130.01	10.64
2004	89533	21.30	10010.8	11.55	2600.24	22.08
2005	96141	7.38	10949.7	9.38	3181.8	22.37
2006	105745.24	9.99	11828.9	8.03	3496.58	9.89
2007	120551.76	14.00	13050.6	10.33	4110.6	17.56
2008	150663.52	24.98	15103.4	15.73	4899.3	19.19
2009	154485.45	2.54	15840.9	4.88	5089.6	3.88
2010	149763.23	-3.06	17087.2	7.87	5055.3	-0.67

المصدر: مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية

نلاحظ من خلال الجدول ومن خلال الاحصائيات والبيانات المتعلقة بالنفقات العامة للدول المدرجة في الجدول ان هناك زيادة مستمرة ومطرودة في حجم النفقات العامة وذلك خلال طول الفترة المختارة، وذلك بشكل متلاحق وعلى المدى البعيد كاتجاه عام. فبالنسبة للأردن مثلا نلاحظ ان الانفاق شهد نموا متزايدا ومستمر، حيث انتقل من 891,25 م و ق سنة 1992 إلى 1599,73 م و ق سنة 1998 ليصل إلى 2600,24 م و ق سنة 2004 ثم إلى 5055,30 م و ق سنة 2010. وتلك الزيادة المستمرة في حجم النفقات العامة لا تقتصر على الاردن فحسب بل هي متجلية بالنسبة لتونس وماليزيا وعلى الرغم من وجود تفاوت في نسبة الزيادة بين البلدان إلا ان الدور والغاية التي تسعى غالبية الدول لتحقيقها من تلك السياسة الانفاقية يجعل النفقات العامة تأخذ مسارا مطلقا نحو الارتفاع.

وعلى الرغم من وجود بعض الحالات التي نجد فيها ثبات في حجم النفقات العامة او حتى انخفاضها احيانا يمكن القول ان هناك زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة بالنسبة لجميع الدول دون استثناء.

المطلب الثاني: مؤشر الميل المتوسط للنفقات العامة

يعتبر هذا المؤشر كذلك من بين المؤشرات الدالة على مدى حدوث ظاهرة التزايد المستمر للنفقات العامة.

اولا: الصيغة القانونية للمؤشر:

يعبر هذا المؤشر عن نسبة النفقات العامة إلى الدخل القومي ويصاغ بالشكل التالي:¹

الميل المتوسط للنفقات العامة = النفقات العامة / الناتج المحلي الاجمالي

ثانيا: دلالات المؤشر: لهذا المؤشر ابعاد ودلائل اجتماعية واقتصادية.

— يعبر عن مقدار ما يخصص من الناتج المحلي الاجمالي لغرض النفقات العامة.

— يعبر عن درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عموما والاجتماعية خصوصا، ومن ثم يعبر عن الدور والفلسفة السياسية للدولة، حيث كلما ارتفعت نسبته كلما دل ذلك على التدخل الاوسع للدولة والعكس صحيح.

1 سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط 1، دار دجلة، عمان، 2011، ص 102.

- يعبر عن مستوى اشباع الحاجات العامة ومدى تحقيق العدالة والتوازن الاجتماعي والرفاهية للمجتمع كله.

وتزداد مصداقية هذا المؤشر كلما ارتفعت الحصة النسبية لنفقات التنمية الاجتماعية في مجال النفقات العامة ويصدق هذا برجة اكبر على هيكل النفقات العامة للدول النامية، حيث يخصص جزءا كبيرا من تلك النفقات إلى الدفاع والأمن والإدارة.

المطلب الثالث: مؤشر الميل الحدي للنفقات العامة:

يعتبر هذا المؤشر كذلك من بين المؤشرات الدالة على مدى حدوث ظاهرة التزايد المستمر للنفقات العامة.

اولا: الصيغة القانونية للمؤشر:

يوضح هذا المؤشر ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب إلى الدولة اتستخدمه لإشباع الحاجات العامة، كما يكشف عم معدل التغير في الانفاق العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة، ويحسب باستخدام الصيغة التالية:¹

الميل الحدي للنفقات العامة = التغير في النفقات العامة / التغير في الناتج المحلي الاجمالي

ثانيا: دلالات المؤشر:

- يعبر عن مقدار ما يخصص من الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لإغراض الانفاق العام.
- يعبر عن مقدار ما تجنده الدولة من الزيادة في الدخل القومي لمواجهة حاجات المجتمع المتزايدة ومستوى اشباعها.
- يعبر عن مدى اهتمام الدولة بالحاجات العامة.
- يعبر عن مدى نجاح السياسة الانفاقية في اعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات ذوي الدخل المحدود.

وتزداد فعالية هذا المؤشر مع زيادة مقدار ما ينفق من الزيادة في النفقات العامة على مجالات وقطاعات التنمية.

تكون قيمة الميل الحدي للنفقات العامة ما بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دلت على تزايد اهتمام الدولة في اشباع الحاجات العامة لأنها تخصص لها نسبة مرتفعة من

1 سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط 1، مرجع سبق ذكره، ص 102.

كل زيادة في الدخل القومي. ويستخدم هذا المؤشر كذلك بين الدول وللمقارنة بين فترات متعددة للدولة نفسها.¹

المطلب الرابع: مؤشر نصيب الفرد من النفقات العامة

يعتبر هذا المؤشر كذلك من بين المؤشرات الدالة على مدى حدوث ظاهرة التزايد المستمر للنفقات العامة.

اولا: الصيغة القانونية للمؤشر:

يدل هذا المؤشر على نصيب كل فرد من السكان من النفقات العامة ويحتسب وفق الصيغة التالية:²

نصيب الفرد من النفقات العامة = النفقات العامة / عدد السكان

ثانيا: دلالات المؤشر:

- يعبر عن مستوى رفاهية افراد المجتمع.
 - يعبر عن درجة الاشباع في المتوسط للفرد الواحد من الحاجات العامة.
- ان دقة هذا المؤشر تزداد بزيادة حصة الفرد من النفقات الاجتماعية، حيث توجد علاقة موجبة وارتباط قوي بين مستوى الرفاهية من ناحية وحصة الفرد من هذه النفقات، ولكي يتحقق مستوى رفاهية عالي لا بد ان يكون معدل نمو النفقات العامة والنفقات الاجتماعية خصوصا اعلى من معدل نمو السكان.

1 طلال محمود كداوي، الاتجاهات العامة للنفقات الاعتيادية في العراق، مجلة تنمية الراقدين، العدد 4، السنة 1978، ص 155.

2 سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط 1، مرجع سبق ذكره، ص 104.

المبحث الثاني: الاسباب الحقيقية لنمو النفقات العامة

وهي تلك الاسباب التي تؤدي الى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة في بلد معين اذا بقي سكانه ومساحته دون تغير، وبمعنى اخر زيادة النفقات العامة الناجم عن زيادة السلع والخدمات التي تنفق عليها الدولة في اشباع الحاجات العامة، أي تلك الزيادة التي يمكن ان تنجم عن التوسع في الانفاق لإشباع نفس الحاجات العامة السابقة وإشباع حاجات عامة جديدة او كليهما، وتكمن أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة في ما يلي¹:

المطلب الأول: الاسباب الاقتصادية والمالية

تتمثل اهم تلك الاسباب الاقتصادية والمالية في ما يلي:

اولا: زيادة الدخل القومي:

وذلك ان الزيادة في الدخل القومي ينتج زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، اذ ان المرونة الدخلية للطلب على السلع والخدمات تكون مرتفعة وبالتالي فان أي زيادة ولو كانت قليلة في دخل الافراد ستؤدي حتما إلى زيادة طلبهم على السلع والخدمات العامة، وهذه الاخيرة تقوم الحكومة بإشباعها مما ينجم عنها زيادة النفقات العامة².

ثانيا: توسع الدور الاقتصادي للدولة:

وذلك من خلال توسع الدولة بانجاز المشروعات العامة نتيجة زيادة نشاطها بوجه عام، وخاصة نتيجة التوجه الاشتراكي الذي ساد في الدول من خلال انتهاج سياسة التأميم باعتبار ان الملكية العامة من اهم الاسس التي يقوم عليها النظام الاشتراكي، كما قامت بعض الدول غير الاشتراكية بتأميم الصناعات الرئيسية كصناعة الحديد والصلب والفحم والمشروعات الكهربائية.... وفي الوقت الحاضر تقوم الدول بتسيير وقيام المشروعات العامة من اجل الحصول على ارباح من خلال الاحتكار لإنتاج او بيع بعض السلع، كما تقوم الدولة بإنشاء بعض المشروعات التي لا يقبل الافراد على القيام بها لضخامتها او قلة ارباحها، كما ان الدول المتخلفة والتي تعاني من انخفاض مستوى الدخل الوطني ومستوى دخل الافراد فيها فتتولى الدولة بانجاز المشروعات العامة في اطار خططها للتنمية الاقتصادية من اجل رفع دخلها.

1 مصطفى حسين سلمان، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

2 محمد حسين الوادي، المالية العامة، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000، ص 126.

وبالتالي فان قيام الدولة بتسيير المشروعات العامة يترتب عنه زيادة نفقاتها العامة، كما ان توسع حجم القطاع العام يترتب عنه زيادة النفقات العامة بصورة ملحوظة، اذ ان انفاق الدولة على المشروعات المؤممة يزيد في كثير من الاحيان عما كانت تنفقه قبل التأميم لظروف مختلفة من اهمها منح مزايا عينية ونقدية للعاملين بتلك المشروعات¹.

ثالثا: وجود فائض في الايرادات:

من المبادئ المالية السامية عدم تحصيل الدولة لأموال تزيد على ما يلزمها من نفقات للقيام بوظائفها وتقديم خدماتها، إلا انه قد يحصل سوء تقدير لتلك النفقات فتقدر بمبالغ تزيد عن الحاجة مما ينجم عنه حدوث فائض في الايرادات هذا من جهة، ومن ناحية اخرى فانه في ظل الظروف العادية فانه قد يتشكل فائض والذي لا ترغب الدولة من تشكيله إساءة، إلا ان القائمون على ذلك فإنهم يغترون مما يدفعهم على التبذير في الاموال العامة بخلق ابواب جديدة في الانفاق قد يتعذر ضغطها عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.

والفائض لا يعد من الامور غير المرغوب فيها فهو اداة لازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في حالات معينة، اذ تقوم الدولة فقي اوقات التضخم بامتصاص القوة الشرائية الفائضة لتحيد من ارتفاع الاسعار ثم لتتولى انفاق ذلك الفائض في فترات الكساد لإنعاش الاقتصاد ورفع مستواه².

رابعا: سهولة الاقتراض:

ادى التقدم في اساليب اصدار القروض العامة وتعدد انواعها إلى لجوء الدول إلى مثل هاته المصادر لسد العجز في ايراداتها، ولقد ازدادت توجهات الدول للاقتراض بسبب ازدياد الحاجات العامة وتوسع دور الدولة الاقتصادي وعدم كفاية المصادر العادية لتمويل نفقاتها، إلا ان ما يجب الاشارة اليه ان مثل هاته المصادر من شانها ان اصبح عائقا رئيسيا في وجه التنمية بسبب الزيادة الكبيرة في العبء الناجم عن خدمة الدين، زيادة عن ذلك ما ينجر عن ذلك التمويل من استنزاف جزء كبير من الموارد وتحميل الاجيال القادمة اعباء اضافية³.

1 علي زغدود، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 44 و45.

2 عبد الكريم صادق بركات وآخرون، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

3 فوزت فرحات، المالية والاقتصاد المالي، منشورات الحلبي، بيروت، 2001، ص 300.

المطلب الثاني: الاسباب السياسية والإدارية

ويمكن إجمال تلك العوامل في مجموعتين من الأسباب هما: أسباب سياسية ومؤسسية داخلية، وأسباب سياسية خارجية .

تعود الأسباب السياسية الداخلية إلى تطور الفكر السياسي في كثير من الدول ، مما ترتب عليه انتشار كثير من المبادئ الديمقراطية ساهمت بدورها في اختلاف نظرة المواطنين إلى الخدمات العامة باعتبارها حقاً من حقوقهم ، وواجباً من واجبات الحكومة . كما كان للشعور المتزايد للحكومات بمسؤوليتهم اتجاه المواطنين في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة ، مثل التعليم والصحة ،... الخ وهذا ما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام لصالح أفراد المجتمع عامة ، والطبقات الفقيرة خاصة من أجل رفع مستوى دخولهم وتقليل حدة التفاوت بين الدخل .

كما ان انتشار الأحزاب السياسية وتنافسها على السلطة والمجالس النيابية باختلاف أشكالها ، وسعي تلك المؤسسات إلى كسب رضا منتخبيهم والوفاء لهم ، من أجل المحافظة على المكاسب السياسية سيجعلها تتوسع في نطاق الخدمات العامة المقدمة وذلك من شأنه ان يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام هذا من جهة . ومن جهة أخرى فان أخلاقيات المسؤولين واستغلال مناصبهم السلطوية يجعلهم يمارسون شيء من الفساد الذي من شأنه ان يؤدي إلى سوء استخدام الموارد المالية العامة ، مسبباً في ذلك زيادة حجم الإنفاق العام .

وتكمن الأسباب السياسية الخارجية بدورها في مجموعتين الأولى تزايد الإنفاق على الدفاع والأمن والذي يلاحظ بالنسبة لمختلف الدول سواء النامية أو المتقدمة وان اختلفت الدواعي إلى ذلك. أما الثانية فتتمثل في تنامي واتساع وتعدد أبعاد العلاقات الدولية ، فقد ازدادت أهمية التمثيل الدبلوماسي لمعظم الدول مما أدى إلى زيادة عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها وأنواعها ، سواء كان ذلك في دول أو هيئات ومنظمات دولية ، بالإضافة إلى مشاركة كثير من الحكومات في مؤتمرات دولية ، بالإضافة إلى استخدام المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية ، كل ذلك من شأنه ان أدى إلى زيادة كبيرة في حجم الإنفاق العام¹ .

اما الجانب الإداري فيتعلق الأمر بإعادة النظر المستمر في التقسيم الإداري (زيادة عدد الولايات مثلاً) مما ينتج عنه زيادة في الهياكل الإدارية وعدد الموظفين، هذا زيادة عن التسبب الإداري الذي

1 نشأت نبيل محمد الوكيل ،العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد العماني مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر،مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ،العدد 71 .جامعة القاهرة،2008،ص 816.

يؤدي بدوره إلى الاسراف في الوظائف، كل ذلك يحصل عنه زيادة في حجم النفقات العامة كذلك¹.

المطلب الثالث: الاسباب الاجتماعية

لقد ادت ظاهرة النزوح الريفي والتمركز في المدن والمناطق الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات والثقافة وتوصيل شبكاتي الغاز والكهرباء.... ويرجع ذلك إلى زيادة متطلبات سكان المدن وتعقدتها اذا ما قرنت بسكان الريف، وهذا ما يعكسه متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة الذي نجده في المدينة اعلى من الريف. هذا زيادة عن تزايد النفقات العامة في المجالات التقليدية للدولة من اجل المحافظة على الامن وتحقيق العدالة الاجتماعية بسبب تفكك الروابط الاجتماعية التي كانت تحكم مجتمع الريف. كما يؤدي زيادة عدد السكان إلى تغير الهرم السكاني للدولة فتزداد نسبة الشيخوخة والأطفال مما يتطلب زيادة النفقات العامة في اوجه خاصة لها صلة بتلك الفئات كدور الحضانة وملاجئ ودور للشيخوخة، ودور رعاية الامومة والطفولة المسعفة... كل ذلك من شأنه ان يؤدي إلى زيادة النفقات العامة².

كما كان لنمو الوعي الاجتماعي الناجم عن تعميم التعليم دور في مطالبة الدولة بالقيام بوظائف لم تكن من قبل كت تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل، والتأمين ضد البطالة والفقر والمرض والعجز... وبالتالي قيام الدولة بتلك الوظائف ومنح الاعانات نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة³.

المطلب الرابع: الاسباب العسكرية

تؤدي نفقات الدفاع الوطني إلى دفع النفقات العامة إلى اخذ منحى التزايد المتواصل، وقد اغفل معظم الاقتصاديين على دراستها على اعتبار انها عنصر مستقل تحددها السلطة السياسية في ضوء الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإستراتيجية في حين انها من اهم بنود نفقات الدولة العامة.

1 عبد المجيد قدي، الدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ط 3، مرجع سبق ذكره، ص 190.

2 محمود الوادي واخرون، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، دار المسيرة، ط 1، 2002، ص 73.

3 عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، 1992، ص 56.

وترجع أهمية النفقات العسكرية إلى ان الدولة هي الوحيدة القائمة على تنفيذها، وذلك حتى في ظل افكار المدرسة الكلاسيكية والتي تعتبر ان الدفاع الوطني مهمتها الاولى اتجاه مواطنيها، زد على ذلك ان الدفاع الوطني لا يقتصر على وقت الحرب فحسب بل يشمل اوقات السلم كذلك، ويهدف إلى تحقيق منفعة عامة شاملة كبقية النفقات العامة الاخرى، وتكمن اهميته في الاثار التي تخلفها تلك النفقات من احساس بالطمأنينة والأمان وهو امر لا يقاس نقدا او كما. اضافة إلى ذلك ان تكوين قوة عسكرية متطور تقف على اهبة الاستعداد لأي طارئ يهدد امن البلاد سواء كان التهديد داخليا او خارجيا، وان الامن يعتبر البساط الممهّد للتنمية الاقتصادية¹.

ويعتبر الإنفاق العسكري من أهم عوامل تزايد الإنفاق العام والتي يصعب تخفيضها في الدول النامية، وذلك بسبب الصراعات الدولية في الشرق الأوسط خاصة والتوترات الدولية بسبب استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، والتقدم التكنولوجي والصراع حول امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وارتفاع تكلفة التسليح التقليدي، وهذا كله مما يستبعد إمكانية تخفيض الإنفاق العام على الإنفاق العسكري بشقيه الداخلي والخارجي بل وأخذ منحنى نحو التزايد المستمر².

1 عادل فليح العلي، مالية الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 165.

2 محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، دار الجامعة، الاسكندرية، 2006، ص 93.

المبحث الثالث: الاسباب الظاهرية لنمو النفقات العامة

ويقصد بها الاسباب التي تقود الى زيادة الانفاق العام بشكل لا يغير من مستوى ونوع الخدمات العامة الموجودة من قبل، اذ ان زيادة المبالغ المخصصة للنفقات العامة بقصد ايصال الخدمة للزيادة الجديدة في عدد السكان لا تعد سببا جوهريا لزيادة الانفاق العام وإنما تعد سببا ظاهريا، وتتمثل تلك الاسباب فيما يلي¹:

المطلب الأول: تطور المستوى العام للأسعار

لم تفلت أغلبية الدول من ظاهرة التضخم، والمتمثلة في الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار، نتيجة زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي للسلع الاستهلاكية زيادة لا يستجيب لها العرض، مما ينتج عنه تدني القوة الشرائية لوحدة النقد (انخفاض قيمة النقد أو العملة) يدفع الدولة إلى زيادة عدد الوحدات النقدية للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات. وبالتالي فان انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى زيادة النفقات العامة في جزء منها زيادة ظاهرية، يتحدد بمدى الانخفاض ومعدله، وهذا ما يعني إن الزيادة في النفقات العامة تعود إلى الارتفاع في الأسعار وليس إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي تحققها النفقة العامة .

وللتعرف على الزيادة الحقيقية في النفقات العامة يتطلب استبعاد التغيرات التي تطرأ على تدهور القوة الشرائية للنقود، وذلك باستخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار، وهذه الأخيرة تحسب كما يلي :

المستوى العام للأسعار = النفقات العامة بالأسعار الجارية*100 / النفقات العامة بالأسعار الثابتة²

المطلب الثاني: تغير اسلوب اعداد الميزانية

ان تغير طرق الحسابات العامة يمكن ان يؤدي إلى ظهور زيادة كبيرة في حجم الإنفاق العام، فاستخدام أسلوب صافي الحسابات مثلا عند إعداد ميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة يظهر حجم الإنفاق العام صغيرا نسبيا، إما إذا ما تم تعديل ذاك الأسلوب باستخدام أسلوب إجمالي الحسابات، وبالتالي فن كل ما يتم إنفاقه أو تحصيله سوف يتم إدراجه في حسابات المؤسسات، مما يجعل رقم إجمالي الإنفاق العام أكبر نسبيا عما كان عليه سابقا³.

1 ابراهيم علي عبدالله، انور العجامة، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 110.

2 خياطة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 83 و 84.

3 عبد الكريم بركات، دراسة في الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1983، ص 219.

المطلب الثالث: التوسع الاقليمي للدولة

ان تغير اقليم الدولة له تأثير مباشر على حجم النفقات العامة استجابة للأعباء الجديدة التي تترتب على اتساع اقليم الدولة كنفقات الدفاع والأمن وغيرها من الخدمات التي تتولاها الدولة. ان زيادة النفقات العامة بسبب توسع اقليم الدولة يمكن اعتباره سبب غير صوري، لكن تتبع تطور حجم النفقات العامة خلال فترة زمنية معينة في مجتمع او اجراء مقارنة بين حجم النفقات في مجتمعين فان يجب ان نستبعد اثر ما يحدث من توسع في اقليم الدولة على حجم النفقات العامة. ويمكن الرجوع في ذلك إلى معدل متوسط نصيب الفرد من السكان من النفقات العامة كمؤشر اكثر على صدق على تطور النفقات العامة والذي يمكن به استبعاد اثر الزيادة في عدد السكان الناتجة عن النمو السكاني او عن التوسع الاقليمي وحتى يمكن التوصل إلى حقيقة الزيادة في النفقات العامة التي عادت على كل فرد من افراد المجتمع¹.

لم يعد عامل التوسع الجغرافي منتشر في الوقت الحالي كما كان وقت الاستعمار، فالدول حاليا لم تعد تبسط نفوذها من خلال الاحتلال والسيطرة المباشرة لأراضي الغير، وأصبحت تستعمل السيطرة الاقتصادية والسياسية².

1 محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة (مدخل حديث)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 286 و 287.
2 طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 137.

المبحث الرابع: الاطروحات التي تناولت ظاهرة تزايد النفقات العامة

لقد ظهرت العديد من الاطروحات التي حاولت تفسير حجم تدخل الدولة من خلال تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة على المدى الطويل، ومن اهم تلك الاطروحات ما سيرد في المطالب التالية لهذا البحث.

المطلب الأول: اطروحة بيكوك-وايزمن

قام بيكوك و وايزمان¹ بدراسة تطور الانفاق العام في المملكة المتحدة بهدف استنباط بعض خصوصيات ظاهرة التزايد، وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

- ان الزيادة في الانفاق العام لا تتم بشكل مستمر وإنما على فترات متقطعة.
- ان الزيادة في الانفاق المطلقة او النسبية تكون اكثر اهمية في فترات الهزات والاضطرابات الاجتماعية، وعليه تكون الدولة مضطرة إلى زيادة الانفاق العام في حالة القلاقل والهزات الاجتماعية.

- بعد وصول الانفاق العام إلى مستوى معين يصبح من الصعب ضغطه إلى مستوى اقل، وهذه الظاهرة لها مبرران:

اثر المعاودة: حيث انه كثيرا ما تخصص نفقة لأمر ما ولفترة محددة، لكن لأسباب عديدة كعدم التمكن من تحقيق الهدف الذي خصصت له ، او استمرارية الظاهرة تجد الدولة نفسها مضطرة إلى معاودة تخصيص ذلك الإنفاق.

اثر التوسع: وذلك في الموازنة حيث ان تخصيص نفقة ما كثيرا ما تنجر معه مصاريف اخرى لقضايا مرتبطة بالأمر المخصوص.

- ان اعتماد الافراد على تحمل اعباء الضرائب يسمح للدولة بزيادة الموارد المتاحة وتوافر الايرادات مما يشجعها على المزيد من الانفاق من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية.

- ان الهزات والقلاقل او الحروب التي تشهدها مجتمعات تكشف من جهة عن بروز احتياجات جديدة تعبر عنها رغبات جماعية ناتجة في البداية عن الظروف الخصوصية للفترة، كما تكشف من جهة عن قدرة المجتمع على تحمل اعباء اضافية يمكن ان تسمح بزيادة الانفاق العام في سبب اشباع تلك الحاجات الجماعية الجديدة.

1 Richard A. Musgrave, Of Peggy B. Musgrave, Public Finance In Theory And Practice, McGraw-Hill, 3rd 1980, pp 156.

وعلى الرغم من أهمية التحليل الذي قدمه بيكوك و وايزمان في ابراز اثر الكشف ،وما ساهما به من تفسيرات لأسباب نمو النفقات ووجود دراسات احصائية التي تدعم نظريتهما إلا انه يجب قبولها بتحفظ في ما يخص تعميمها، وذلك ان اثر الزيادة لا يتحقق بالنسبة لجميع انواع النفقات حيث ان ما تبرزه من احداث في قطاع معين (نفقات التعليم في فرنسا خلال فترة الثورة) تجعل هذا القطاع يستحوذ على الجزء الاكبر من الموازنة ،بينما تكون استفادة القطاعات الاخرى بنسبة اقل اذا لم تتراجع حصصها في الانفاق. كما يجب الاشارة ان اثر الرفع ليس اساسه دائما الحروب انه في دول اخرى ككندا والولايات المتحدة فرجع فيها السبب إلى الكساد العالمي سنة 1929، ومن جهة اخرى ان هذه النظرية تعتمد على مشاهدات مسبباتها متغيرات عشوائية(حروب،هزات،قلاقل) مما يجعل محاولة صياغتها امر مستحيل، وحتى ولو تم التنبؤ بحدوث مثل تلك المتغيرات فإنها تظل غير قابلة للقياس العددي والتعميم¹.

المطلب الثاني: اطروحة الطلب على السلع والخدمات الجماعية

تعتبر هذه الاطروحة من صميم المذهب الفردي، وهي تستند إلى منطق نظرية المستهلك في تفسيرها لنمو النفقات العامة عن طريق تزايد الطلب على السلع والخدمات الجماعية من جهة وضعف انتاجية الادارات العامة من جهة اخرى. والأطروحة تنطلق من كون مرونة الطلب الجماعي على السلع والخدمات العامة بالنسبة إلى تغيرات الدخل القومي تكون اكبر من الواحد الصحيح.

إلا ان الملاحظ على هذه الاطروحة انها لا تبدو واضحة حينما نأخذ بعين الاعتبار الطلب الإجمالي، مما يستدعي البحث عن عوامل اكثر وضوح لزيادة الطلب الجماعي على السلع والخدمات العامة، إلا ان الواقع يعد من الصعوبة الفصل المطلق في مدى تأثير أي واحدة من التغيرات المؤثرة في طلب وعرض الخدمات الجماعية، والعديد من الدراسات اثبتت ان درجة التمدن وهيكل اعمار السكان يؤثران بشكل اساسي على طلب الخدمات الجماعية. فالتمدن يولد طلبا متزايدا على الخدمات العامة في الاماكن التي تستقبل السكان من جهة، في حين ان المناطق التي تشهد نزوح السكان منها تبقى بحاجة ماسة إلى الخدمات الاجتماعية كالعليم والبريد... لبقاء بها عدد من السكان من جهة أخرى، وبالتالي فان هذه الحركة السكانية يتولد عنها حاجات جديدة يتطلب

1 R. Delorme ,« Un essai d'interprétation de l'évolution des dépenses publiques consacrées a l'enseignement en France au cours de la période 1971-1972 ,These complementaire ,universite de paris X,Nantaire1973,p 47.

اشباعها منها خصوصا ما يتعلق بتصحيح نتائج عدم التوازن الاقتصادي والجغرافي المترتب عن الهجرة.

كما ان لهيكل السكاني حسب الاعداد ولاعتبارات متعددة يؤثر بشكل كبير على نفقات التربية والصحة والإعانات الموجهة للعجزة والمسنين...، وإذا سلمنا بفرضية تزايد الطلب على السلع والخدمات الجماعية فان هناك عامل اخر يؤثر في زيادة حجم النفقات العامة والذي يجب اخذه بعين الاعتبار وهو مستوى انتاجية القطاع العام. وهذا الاخير يتميز بضعف الانتاجية حيث يمكن القول بان دالة انتاج الخدمات الجماعية تتميز بضخامة عنصر العمل بها، كما ان الادارة تتميز بضعف مستواها الفني بالمقارنة إلى القطاعات الاخرى.

لمواجهة تزايد الطلب فانه لا خيار امام القطاع العام سوى زيادة إنتاجه، الشيء الذي يترتب عليه زيادة تكلفة الوحدة المنتجة وضرورة زيادة الموارد المالية الخاصة بتسيير المرافق العامة. على الرغم من ان هذه الاطروحة قدمت جوانب سليمة في تعليل تزايد الطلب الجماعي على السلع والخدمات العامة، إلا انه يأخذ على هذه الاطروحة ان فرضية تزايد الطلب تعتبر تحديدا مسبقا لدور الدولة الشيء الذي يؤكد معالم المذهب الفردي في الاقتصاد العام. اما بالنسبة لضعف انتاجية القطاع العام في تفسير الظاهرة فانه يقتضي ان نحدد مفهوم الانتاجية في حد ذاتها، ويعتبر من غير المنطق ان نطبق مفهوم الانتاجية الذي يحكم الوحدات الصناعية والوحدات التجارية على الادارات العامة، لأنه من المعروف ان هذه الاخيرة تعتبر جزء من قطاع الخدمات الذي يتميز بان الانتاجية فيه اقل مستوى من الذي نجده في القطاعات الاخرى.

ان تعميم انخفاض الانتاجية على جميع وحدات القطاع العام قدم المساواة يبدو شيء غير مستحسن، وبالتالي فان الحكم في هذا المجال يكون مقبولا اكثر اذا دعم بشواهد تجريبية، وهذا ما قدمه ملتون فيردمان و روز فيردمان اذ من خلال الدراسات المقارنة التي اجريت بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال النقل الجماعي، والحماية ضد الحرائق، ونقل القمامات والأعمال الادارية المختلفة... قد بينت انه مهما كان النشاط المعني فان التسيير العام يكلف بصفة عامة مرتين اكثر من التسيير الخاص¹، ورغم هذا فان الباحثان لم يتخلصا من تأثير الخلفية المذهبية، وبذلك انتقدا

¹ Milton et rose Friedman « la tyrannie du statu-que », J.C.Lattes1, paris, 1984, p134.

بشدة سياسة العجز المقصود في الميزانية العامة الامريكية والناجحة في رأيهما عن النمو المفرط واللامحدود للنفقات العامة، بل وطالبا بنقل نفقات الدفاع والتربية الوطنية إلى القطاع الخاص.

المطلب الثالث: اطروحة امتصاص الحكومة للفائض في الرأسمالية الاحتكارية

يرتكز التفسير الماركسي المعاصر لطبيعة دور الدولة في الرأسمالية الاحتكارية على اطروحة امتصاص الحكومة للفائض بواسطة النفقات العامة. ومن ابرز رواد هذا الاتجاه هما بران وسوزي في الولايات المتحدة الامريكية، وبول بوكارا في فرنسا والذي اعتبر ان الرأسمالية الاحتكارية للدولة المعاصرة تتميز بخصائص هي:

- التمويل العام للتراكم والإنتاج الخاصين كالإعانات، والتسهيلات الضريبية والصفقات العمومية، والعقود الخاصة التي تتم بشروط تخدم في الغالب القطاعي الخاص.

- التمويل العام او الجماعي لبعض نفقات الاستهلاك والخدمات كالنفقات الطفيلية المتعلقة بالشرطة، والتسليح والجيش، ونفقات تنمية قوى الانتاج الاجتماعية كنفقات الابحاث والتربية والصحة....

- اهمية الاقطاعات من المداخيل وتدخل الدولة في مجال التدفقات المالية كالضرائب، وشبه الضرائب والقروض، والتدخل في دورة التوفير والقروض....

- البرمجة والتخطيط حيث لاحظ الباحثان انه من الرغم ان بعض الدول كالولايات المتحدة لم تعرف اجراءات رسمية لتطبيق نظام تخطيط متكامل كفرنسا، إلا انه ومع ذلك يوجد تخطيط او برمجة على مستوى الوحدات العامة في كل بلدان رأسمالية الدولة الاحتكارية، وتتميز هذه الظاهرة باتجاه تعميمها في اغلب هذه البلدان.

- تصدير رؤوس الاموال العامة ويعطي بوكارا كمثال على ذلك تصدير رؤوس الاموال العامة الامريكية إلى اروبا الغربية واليابان، وذلك في اطار اعانات مشروع مارشال، ثم بعد 1950 تم توجيه صادرات رؤوس الاموال الامريكية نحو البلدان المتخلفة خصوصا.

ولقد جاءت دراسة الباحثان حول الرأسمالية الاحتكارية في الولايات المتحدة الامريكية مكملة لنظريات كارل ماركس، حيث كانت الرأسمالية الصناعية في عصر هذا الاخير النموذج المفضل لدراسة الاقتصاد الرأسمالي. وتعتبر الرأسمالية الاحتكارية نظام مكون من الشركات المساهمة العملاقة، ويتميز فيها الفائض الاقتصادي بالارتفاع. ويمكن تعريف الفائض الاقتصادي بأنه الفرق

بين ما ينتجه مجتمع ما وبين تكاليف الإنتاج، وحجم الفائض يعتبر مقياسا للإنتاجية والثروة، اما تركيب وتكوين الفائض فيدل على الطريقة استخدام المجتمع لهذا الفائض، أي كم يستثمر في طاقاته الإنتاجية؟ وكم يستهلك وبأي شكل؟ وكم يبدد وبأي الطرق؟

اما في ما يخص مكونات الفائض فهو يتكون من دخل الملكية (ارباح الشركات، الربح العقاري، الفوائد) والضياح اي التبذير (مصاريف الاشهار و الاعلان، قطاع التوزيع، مصالح المنازعات)، بالإضافة الى النفقات الحكومية الفدرالية والمحلية (بالأخص العسكرية). وفي ظل الرأسمالية الاحتكارية ونظرا لطبيعة سياسة السعر والتكلفة التي تتبعها الشركات العملاقة (ميل قوي منهجي لزيادة الفائض من حيث حجمه المطلق ومن حيث نسبته إلى الناتج الكلي)، ومضمون تلك السياسة هو حدوث تفاهم بين الشركات يؤدي إلى ارتفاع الاسعار وفي نفس الوقت عمل الشركات على ضغط التكاليف عن طريق رفع الانتاجية. كما ان السياسة الاقتصادية للحكومة ينتج عنها زيادة الفائض، لكن دور الدولة لا يكمن في خلق الفائض وإنما في امتصاصه من خلال استهلاكه او استثماره او تبديده، لكن في الرأسمالية الاحتكارية يتم امتصاص الفائض اما عن طريق استهلاك واستثمار الرأسماليين، او النشاط التسويقي او النفقات العامة الحكومية.

نظرا لعجز الطرق العادية (الاستهلاك والاستثمار) لامتصاص الفائض، وازدياد اهمية التسويق من اجل ذلك المتجلية في حلول الرأسمالية الاحتكارية محل الرأسمالية التنافسية أي حلول قانون الفائض المتزايد محل قانون ميل معدل الربح نحو الانخفاض، فانه يصبح للخيار الثالث اهمية كبيرة من اجل ذلك. وهنا تلعب الدولة دورا هاما في امتصاص الفائض على نطاق واسع، ونظرا لمحدودية دور الدولة في النظام الرأسمالي فيصبح استخدامها بمرور الزمن غير رشيد ومدمر بدرجة متزايدة، ويرى الباحثان ان افضل وسيلة لذلك هو الصفقات العمومية لتوسيع النشاط الخاص بدلا من توجه نحو النفقات العامة كالاقتصادية مثلا¹.

1. احمد نعيبي، تطور النفقات العامة مع دراسة لنمو الميزانية الجزائرية (1966-1982)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1986، ص 72.

المطلب الرابع: نظرية الركود

يرى كينز ان التوازن في اقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات يتم عند تساوي العرض الكلي (الدخل) مع الطلب الكلي (الاستهلاك+الاستثمار+الانفاق الحكومي)، وعبر عنه رياضيا بالعلاقة التالية:

$$Y=C+I+G$$

ففي حالة النمو المتوازن للإنتاج الحقيقي ومع عدم وجود سبب لارتفاع الميل المتوسط للاستثمار، فإن الميل المتوسط للإنفاق الحكومي يجب ان يزيد لكي يوازن انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك، ويتحدد بذلك مستوى الطلب على العمالة الكاملة مع نمو الدخل. وبالتالي اذا لم يتم الاستجابة للوضع القائم عن طريق زيادة الانفاق الحكومي من خلال قيام الدولة بالمشاريع العامة لتحريك الاقتصاد، وبشكل متسارع فانه لا يتم الخروج عن حالة الركود الاقتصادي.

ان تتبع تاريخ الاقتصاد العالمي في الماضي والوقوف عند سنة 1929 و التي شهدت كساد عالمي كبير، نتج عنها ضخ اموال كبيرة من اجل زيادة الطلب الفعلي والرجوع إلى حالة التوظيف الكامل، كما انه من اجل الخروج من ازمة المكسيك (1988-1994) ومنع انتشارها توجب ضخ ما يقارب 50 مليار، ونفس ما يقال عن العديد من الازمات التي اجتاحت اقتصادات الدول والتي كان اخرها الازمة المالية العالمية سنة 2008 والتي كلفت الولايات المتحدة ما يزيد عن 800 مليار دولار من اجل انعاش اقتصادها، ونظرا ان تلك الازمة لم تقتصر على الاقتصاد الامريكي فحسب بل انتشر اثرها ليعم معظم دول العالم وان كان بنسب متفاوتة، فبريطانيا مثلا ضخنت ما يفوق عن 450 مليار دولار في اقتصادها لإعادة النشاط لبنوكها والخروج من حالة الركود. وكان هذا هو السبيل الوحيد والأنجح بالنسبة للدول المتضررة.

المطلب الخامس: قانون بار كسون

يمثل قانون بار كسون المتعلق باتجاه الادارات الحكومية للتوسع والتشعب ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الانفاق العام في الاجلين الطويل والقصير، حيث نجد افراط في استخدام القوة البشرية من جانب الادارات الحكومية المختلفة بشكل مرضي لا يتمشى مع متطلبات حاجة العمل. ويمكن تفسير هذه الظاهرة في وجود ميل لدى بعض المسؤولين في الادارات الحكومية لزيادة عدد العاملين

في الإدارات التابعة لهم دون وجود حاجة ماسة لذلك وربما يرجع ذلك إلى تقوية نفوذ هؤلاء المسؤولين وإضفاء مزيد من الأهمية على ما يشغلون من مراكز.

والواقع ان هذه الظاهرة التي لا تعتبر حديثة بل ان المستقرى للجانب التاريخي لتطور النفقات العامة سيعرف انها قديمة، اذ ان اساءة استخدام الموارد البشرية وتبديد جهود العاملين حيث عادة ما يشترك عدد كبير من العاملين او الموظفين في اداء عمل يمكن ان ينجزه عدد اقل بكثير، بل انه في كثير من الاحيان ما يترتب على تلك الاعمال سوء سير الكثير من المصالح الحكومية¹.

إذا كان التوظيف يقوم على أساس تكلفة عنصر العمل بالنسبة لقيمة المخرجات، وكذلك تكلفته النسبية مقارنة بالمدخلات الأخرى البديلة بما يضمن تعظيم الأرباح، فان ذلك لا يتم أخذه بعين الاعتبار إذا ما تعلق الأمر بالتوظيف في القطاع الحكومي أو العام وخصوصا في الدول النامية، حيث أن في تلك الدول يتم التوظيف في الحكومة والقطاع العام على أساس أن التوظيف هدفا سياسيا واجتماعيا، وبالتالي يعتبر مستقلا عن أية زيادة في الطلب على مخرجات الحكومة والقطاع العام، وهذا ما ينعكس على تزايد الإنفاق العام على الأجور والمرتبات والمعاشات وغيرها من المزايا العينية².

المطلب السادس: اطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف

نقطة الانطلاق في ذلك هي ان الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من قبل بعض الاعوان دون غيرهم، وبما ان تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع فان جماعات للضغط سوف تتكون وتتنظم حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون.

ويجب الاشارة إلى ان السكان الذين لا يستفيدون من تلك النفقات ويتحملون اعبائها، لا يشكلون تنظيما لمقاومة الضغوط والدفع بالدولة إلى رفضها لإنتاج تلك المنتجات التي تخص حاجيات فئات معينة ويرجع ذلك إلى:

- صعوبة الانتظام بين الممولين لضخامة عددهم من جهة وتعرض المصالح من جهة اخرى.
- انتماء بعض الممولين أنفسهم إلى بعض جماعات الضغط باعتبار أنهم قد يحتاجون لاحقا إلى منتجات معينة، ومن ثم يغضون الطرف عن منتجات لا يهتمون بها لتكون ذريعة في وقت ما لضغطهم على الدولة لتوفير منتجات يحتاجونها.

1 محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة (مدخل حديث)، مرجع سبق ذكره، ص 284.

2 محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، مرجع سبق ذكره ص 104.

ومن خلال ذلك نجد ان النفقات العامة تزايد نتيجة تزايد وتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي مع انعدام أي حاجز يحول منع زيادتها¹.

المطلب السابع: نظرية مرض التكاليف

وتسمى ايضا بفرضية المرض الهولندي نسبة إلى الظواهر التي شهدتها الاقتصاد الهولندي عند اكتشاف الغاز بكميات كبيرة في الستينات من القرن العشرين، وقد أدى ذلك الاكتشاف إلى ارتفاع كبير في سعر الصرف الحقيقي للعملة الهولندية مقابل العملات الأخرى بسبب ارتفاع الأجور الاسمية إذا ما قرنت بغيرها من الدول المجاورة، ونتج عن ذلك انخفاضاً واضحاً في صناعاتها التصديرية التي واجهت معانات شديدة من المنافسة الدولية، كل ذلك من شأنه أن تجلّى في انخفاض نشاط القطاع الصناعي بشكل عام.

تعتبر الركيزة الأساسية لهذه النظرية هي إعادة تخصيص القطاعي للعناصر الإنتاجية استجابة للصدمة الإيجابية التي يحدثها اكتشاف مورد أو ارتفاع سعره في السوق الدولية. وبالتالي إذا تم انفاق الدخل المتحصل عليه وليس ادخاره فإن ذلك يترتب عليه أثرين، فالأول (حركة عوامل الإنتاج) يعمل على سحب عنصر الإنتاج إلى الأنشطة التي يعمل بها القطاع المزدهر (قطاع المورد المكتشف)، أما الثاني (أثر الانفاق) يعمل على سحب عناصر الإنتاج من القطاعات المنتجة للسلع التبادلية المعدة للتصدير أساساً مثل الصناعة والزراعة إلى القطاعات المنتجة للسلع غير التبادلية مثل قطاع التشييد والبناء وقطاع الخدمات. وبالتالي فإن انكماش أو ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية يدعى بالمرض الهولندي.

ان من خصائص القطاع المزدهر (القطاع النفطي-الغاز-) لا يستوعب إلا عدداً صغيراً من القوى العاملة بسبب اعتماده على التقنية العالية، ومنه فإن أثر الانفاق سوف يتضح من خلال ان جزءاً مهماً من الدخل في القطاع المزدهر يرجع إلى الحكومة أما بشكل الملكية المباشرة أو بشكل غير مباشر عن طريق الضرائب. وبالتالي فإن أي قرار للحكومة يتعلق بالإنفاق العام فإن خطواته تؤثر في الكمية المعروضة من السلع والخدمات في كل من القطاعين التبادلي وغير التبادلي، وان الزيادة في الطلب الحكومي ستكون عبارة عن زيادة الواردات من السلع ذات القطاع التبادلي مما يؤدي إلى استقرار أسعارها، بينما القطاعات غير التبادلية أو غير التصديرية فإن زيادة الطلب على

1 عبد المجيد قدي، الدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط 3، مرجع سبق ذكره، ص 17 و 18.

منتجاتها يؤدي بدوره إلى ارتفاع اسعار سلعها، وهذا من شأنه ان يؤدي إلى ارتفاع دخول عوامل الانتاج والأجور في هذه القطاعات، ومنه حدوث عملية تحول داخلية لعوامل الانتاج من القطاعات التصديرية إلى القطاعات غير التصديرية.¹

يمكن القول ان ظاهرة تزايد النفقات العامة قد فرضت نفسها على دراسات المالية العامة بعد التزايد الواضح في النفقات العامة خلال عقدي الخمسينات والستينات في جميع دول العالم على اختلاف مذاهبها الفكرية ، وان من اهم الدراسات التي تعرضت بالتحليل لتلك الظاهرة دراسة الاقتصادي الالماني ادولف فاجنر الذي اصدر قانونا لها، وبين من خلال هذا الاخير على وجود علاقة ارتباط وطيدة بين الانفاق العام والتطور الاقتصادي، كما ان دراسة الحقائق التاريخية عن التطور الاقتصادي في عدد من الدول الغربية لاروبا، ان هنالك اتجاهها ثابتا نحو تزايد النشاط الحكومي افقيا وراسيا وذلك مع تطور ونمو الاقتصاد القومي ومع تزايد التدخل الحكومي والإنفاق العام بشكل مطرد.

وقد اكد نيتي ما توصل اليه فاجنر حيث رأى ان قانون فاجنر ينطبق على جميع الاقتصاديات باختلاف نظمها ودرجة تقدمها نظرا لحقيقة تزايد الوظائف التقليدية للدولة واتساع مجالات انشطتها الانتاجية، زيادة عن تزايد اهتمام الحكومات المعاصرة بتقديم وتوسيع كثير من السلع والخدمات العامة، كما اشار نيتي إلى ان تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل واضح في المراحل الاولى للنمو الاقتصادي إلا ان الانفاق العام لا يتراجع نتيجة لتزايد السكان او تزايد الخدمات العامة الاساسية التي تقوم بها الدولة وارتفاع نسبة سكان الحضر.

كما اكدت دراسة وايزمان-بيكوك نفس الظاهرة إلا انهما بينا ان تزايد النفقات العامة يأخذ شكل متغيرات متتابعة نتيجة لوجود بعض المشاكل والاضطرابات او القلاقل الاجتماعية والتي تفرض تزايد في النفقات العامة .

1 عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام-دراسة لظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية-، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 38.

المبحث الخامس: قانون فاجنر لظاهرة تزايد النفقات العامة

لما كانت اشكالية البحث تكمن في الاسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة مع القاء الضوء او تطبيقا على قانون فاجنر، فقد خصصت الدراسة مبحثا خاصا لأطروحة فاجنر (نظرية فاجنر، قانون فاجنر) ولم تدرجه في المبحث السابق ضمن الاطروحات التي اهتمت بظاهرة تزايد النفقات العامة.

ويعتبر الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر من أوائل الاقتصاديين الذين أدركوا الارتباط الطردي بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، حيث قام بدراسة تناول فيها تطور نفقات الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، وانهى إلى القول بوجود اتجاه عام نحو زيادة أوجه النشاط الاقتصادي للدول مع التطور الاقتصادي، ولقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسمه (قانون فاجنر).

وعليه سوف تكون دراسة مفصلة لفرضية فاجنر من خلال مطالب هذا البحث.

المطلب الأول: مضمون قانون فاجنر

توصل فاجنر من خلال الدراسة التي قام بها إلى نتيجة وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وبين نمو النشاط الاقتصادي الحكومي، مما يترتب على ذلك أن حجم القطاع العام (الإنفاق العام) ينمو بمعدل أكبر من معدل نمو الاقتصاد. تلك النتيجة اخذت صيغة قانون عرف باسمه أي " قانون فاجنر " والذي مضمونه « كلما حقق مجتمع معين معدلا في النمو الاقتصادي فان ذلك يؤدي إلى اتساع نطاق الدولة وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني وهذا تحت تأثير التصنيع »¹.

المطلب الثاني: مبررات قانون فاجنر

قدم فاجنر مجموعة من المبررات التي برر بها قانونه و التي نجيزها في ما يلي:

اولا: عامل التصنيع والتحديث:

يؤدي هذا العامل إلى تعقد النشاط الاقتصادي مما يتطلب مزيدا من انشاء الهيكل الاجتماعية، وبذلك تزداد الحاجة إلى السلطات العمومية قصد التكفل بالحماية والتشريع والتنظيم، وينعكس ذلك في زيادة النفقات العمومية خصوصا الامن والدفاع والعلاقات الخارجية².

1 السيد عبد المولى، الوجيز في المالية العامة مع اشارة خاصة للمالية العامة المصرية، دار النهضة العربية، 2003، ص 88.

2 Eric Oliva, finances publiques, 2e édition, OPTIC, p 50.

ثانيا: عامل نمو الدخل القومي:

وذلك ان نمو الدخل او النمو الاقتصادي يؤدي إلى تزايد و تشابك المعاملات والعلاقات بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، وخاصة العلاقات الاقتصادية بين قوى الاسواق في حالة توجه الاقتصاد القومي نحو التوسع والازدهار، وهذا من شأنه ان يجعل الدولة تسن المزيد من التشريعات والقوانين التجارية والإجراءات التنظيمية، هذا زيادة عن التوسع في خدمات العدالة والأمن بهدف تطبيق وتفعيل القوانين، ويضاف إلى ذلك ان التعقيدات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن النمو الاقتصادي تتطلب زيادة كفاءة الاجهزة الادارية الحكومية وهو ما يؤدي حتما إلى زيادة النفقات العامة التي تتحلى في التوسع في الوظائف التقليدية¹.

ومنه فان فاجنر يرى بان الانفاق الحكومي يزداد بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة مع زيادة الدخل، وبالتالي فان الانفاق العام يعتبر متغير داخلي وذلك على خلاف وجهة النظر الكنزيرية والتي تعتبر الانفاق العام متغير خارجي والتي تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي².

ثالثا: عامل التطور الاقتصادي والتكنولوجي

تعتبر الحكومة افضل من يدير الاحتكارات الطبيعية وقدم فاجنر مثالا على ذلك خدمات السكك الحديدية كاحتكار طبيعي، اذ ان القطاع الخاص لا يكون قادرا على التمويل الضخم الذي تحتاجه مثل هذه المشروعات كما انه لا يكون قادرا على تشغيل مثل هذه الاحتكارات. ومنه فان عامل التطور الاقتصادي والتكنولوجي يعملان على سيطرة الحكومة على ادارة الاحتكارات الطبيعية قصد زيادة كفاءة الاداء الاقتصادي وتوفير الاستثمارات الضرورية في القطاعات التي يحجم عنها الخواص³.

المطلب الثالث: الاراء المعارضة ل قانون فاجنر

ان تحقيق فرضية فاجنر يعتمد بشكل كبير على مرونة الطلب على الخدمات العامة بالنسبة للدخل القومي. ولقد واجه قانون فاجنر العديد من الانتقادات وذلك انه في اغلب الاحيان يكون قرار الانفاق العام قرار سياسي بعيد التأثير عن العوامل الاقتصادية، فهو اذا متغير خارجي لا يعتمد على الدخل القومي، وعلى هذا الاعتبار وجهة انتقادات عديدة لقانون فاجنر وأرجعت بذلك

1 Peter ,S ,Government Expenditures Effect On Economic Growth: The Case Of Sweden 1960-2001,Local University ,2003, P 4.

2 Dimitrios Sideris, Wagner's Law In 19th Century Greece: A Co Integration And Causality Analysis, Department Economics, University Of Ioannina, Greece, 2006.

3 عبد المجيد قدي، الدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ط 3، مرجع سبق ذكره، ص 16.

زيادة الانفاق العام إلى عوامل أخرى خلاف زيادة الدخل القومي، ومن بين تلك الانتقادات التي قدمت لقانون فاجنر ما يلي¹:

- يرى بيكوك ووايزمان في دراستهما عن تطور الانفاق الحكومي الانجليزي ان سبب تزايد الانفاق العام في مرحلة الدراسة التي قاموا بها انها ترجع إلى عاملين، العامل الأول هو صعوبة خفض الانفاق الحكومي والذي يرتفع في فترات الحروب وفي اوقات السلم بسبب الزيادة في الطلب على الخدمات والسلع العامة، والعامل الثاني هو مقدرة الدولة في الحصول على الايرادات عامة لتغطية الزيادة الحاصلة في الانفاق الحكومي.

- يرجع الماركسيون ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي إلى طبيعة الدولة الرأسمالية والتي تقوم بالمحافظة على الطبيعة الاحتكارية للمشروعات.

- وجود عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر على قرار الإنفاق الحكومي غير النمو الاقتصادي مثل العوامل الاجتماعية والسياسية والكوارث الطبيعية والحروب والتي كلها تؤثر على الإنفاق الحكومي بغض النظر على مستوى الدخل، والتي من شأنها ان تؤدي إلى تزايد النفقات العامة في شكل فقرات إلى الأعلى².

- لم يوضح تفسير فاجنر لظاهرة تزايد النفقات العامة سواء بصورة صريحة او ضمنية العلاقة المرتدة بين الانفاق العام والدخل والتي يعكسها مضاعف الانفاق الحكومي. وذلك ان الزيادة في العام الناتجة عن زيادة الطلب على الخدمات العامة والتي ترجع بدورها إلى زيادة الدخل الحقيقي للأفراد والمجتمع سوف تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار اكبر من الزيادة في الانفاق العام نظرا لان قيمة المضاعف اكبر من الواحد.

- يفسر جزءا هاما من الزيادة في الانفاق العام في الوقت الراهن بزيادة الدور الاقتصادي للدولة في النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة، والذي انعكس بدوره في زيادة حجم المنح والإعانات التي تنح للقطاع الخاص رغبة في تشجيعه على زيادة الانتاج والدخل والعمالة³.

1 السيد عبد الولي، الوجيز في المالية العامة مع اشارة خاصة للمالية العامة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص 89.

2 عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مرجع سبق ذكره، ص 38.

3 سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، مرجع سبق ذكره، ص 486.

- في نطاق العوامل الاقتصادية يمكن القول ان هناك جزءا هاما من الزيادة في الانفاق العام وبصفة خاصة في الدول المتخلفة يرجع إلى انخفاض كفاءة النفقة العامة وزيادة الهدر والتبديد في الموارد الاقتصادية داخل القطاع الحكومي، مما ينعكس في انخفاض انتاجية النفقة العامة عموما وفي الدول المتخلفة بصفة خاصة فانخفاض الوعي الحكومي وانخفاض الرقابة الحكومية، ودرجة الديمقراطية اذ من يتولى المناصب العامة والقيادية هم من اصحاب الثقة والولاء وليسوا من اصحاب الخبرة والمعرفة.¹

المطلب الرابع: النماذج المقترحة ل قانون فاجنر

هناك العديد من النماذج الرياضية التي تم اقتراحها للتعبير عن قانون فاجنر ،وتستخدم هذه النماذج متغيرات تقريبية تعبر عن النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، والنماذج التالية ليست هي كل النماذج وإنما هي عينة من الدراسات الأولى التي أبدت اهتمام بقانون فاجنر .

جدول رقم (3-2): النماذج المقترحة لاختبار قانون فاجنر

النموذج	العالم	الصيغة الرياضية
النموذج الأول	بيكوك ووايزمان (1968م)	$L E = \alpha + \beta L GNP$
النموذج الثاني	هوفمان (1968م)	$L E = \alpha + \beta L (GNP/P)$
النموذج الثالث	بريور (1969م)	$L C = \alpha + \beta L GNP$
النموذج الرابع	موسجراف (1969)	$L (E/GNP) = \alpha + \beta L (GNP/P)$
النموذج الخامس	جوبتا (1967م)	$L (E/P) = \alpha + \beta L (GNP/P)$
النموذج السادس	مان (1980م)	$L (E/GNP) = \alpha + \beta L GNP$

المصدر : من إعداد الطالب

1 سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر) ، نفس المرجع ، ص 488

النموذج الأول : قدمه الاقتصادي بيكوك و وايزمان في عام 1968م ،حيث اعتبر أن الإنفاق الحكومي ككل هو المتغير التابع ،وان الناتج القومي الإجمالي هو المتغير المستقل ،وقد تم وضع النموذج في الشكل ألوغاريتمي .

النموذج الثاني : قدمه الاقتصادي هوفمان في نفس العام 1968م ،ولم يغير المتغير التابع حيث ظل هو الإنفاق الحكومي ككل ،إما المتغير المستقل فأصبح متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي .

النموذج الثالث : قدمه الاقتصادي بريور في عام 1969م ،وقد اقترح أن يتم التعبير عن الأنشطة الحكومية باستخدام النفقات الحكومية الاستهلاكية (الجاري) كمتغير تابع للناتج القومي الإجمالي .

النموذج الرابع : وقدمه الاقتصادي موسجراف في عام 1969م ،وقد جعل المتغير التابع هو نفسه الإنفاق الحكومي للناتج القومي الإجمالي ،أما المتغير المستقل فقد عبر عنه هذا النموذج من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي .

النموذج الخامس : وقدمه جوبتا في عام 1967م ،وقد جعل المتغير التابع هو متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي ،أما المتغير المستقل هو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي .

النموذج السادس : وقدمه الاقتصادي مان في عام 1980م ،وهو عبارة عن نسخة معدلة من نموذج بيكوك و وايزمان ،حيث جعل المتغير التابع هو نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي الإجمالي بدلا من الإنفاق الحكومي بشكل مطلق في النموذج الأصلي ،مع الإبقاء على المتغير المستقل كما هو.¹

1 Ferda Halicioglu, Testing Wagner's Law For Turkey (1960-2000) ,Review Of Middle East Economics And Finance,Vol 1,Nº 2.

المطلب الخامس: الاختبارات التطبيقية ل قانون فاجنر

بالرغم من ظهور قانون فاجنر كان عام 1883 م ،إلا أن الاهتمام بالدراسات التطبيقية الخاصة به لم تبدأ إلا بعد حوالي ثلاثة أرباع قرن من صدوره ،وذلك بعد صدور الترجمة الانجليزية لإعمال فاجنر في عام 1958م ،ومنذ ذلك الحين أصبح قانون فاجنر مادة خصبة للبحث العلمي في الكثير من الدوائر العلمية¹.

ولقد ازداد الاهتمام التطبيقي لقانون فاجنر في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ،بعد استحداث أساليب حديثة في الاقتصاد القياسي وتحديدًا في مجال السلاسل الزمنية ،ويمكن تقسيم الدراسات التطبيقية التي قامت باختبار قانون فاجنر إلى مجموعتين أساسيتين ،وذلك وفقا لمنهجية القياس المستخدمة².

اولا:الدراسات التقليدية:

وهي تلك الدراسات التي اعتمدت على فرضية سكون بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في عملية القياس ،وبالتالي قامت بتطبيق طريقة المربعات الصغرى ،وذلك لاختبار النماذج المختلفة المقترحة لقانون فاجنر ،وظلت هذه الدراسات تقريبا حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين .

ثانيا:الدراسات الحديثة:

وبدأت هذه الدراسات منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين ،وهي تلك الدراسات التي تعتمد على الأساليب الحديثة في الاقتصاد القياسي ،وتعتمد هذه الدراسات تحديدًا على منهجية التكامل المشترك ،وكانت البداية مع بعض الدراسات التي قامت باستخدام أسلوب انجل -جرا نجر ،ثم تلتها بعض الدراسات التي قامت باستخدام أسلوب جوها نسن ،وتقوم معظم الدراسات الحديثة باستخدام اختبار جرا نجر للسببية ،وذلك لتحديد اتجاه السببية بين الإنفاق الحكومي والدخل (الناتج) القومي ،واستخدام منهجية التكامل المشترك لتحديد العلاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات ،أو مدى الارتباط بين هذه المتغيرات عبر الزمن .

وطالما هناك اختلاف في مناهج القياس المستخدمة لاختبار هذه العلاقة فانه من المتوقع أن تختلف نتائج هذه الدراسات .ولا يتوقف اختلاف نتائج تلك الدراسات بسبب اختلاف طرق الحساب فحسب ، بل والى اختلاف الخصائص العامة للدول التي تم اختبار القانون فيها،وكذلك إلى

1 Safa demirbas,co intergation analysis-causality testing and wagner's law: the case of turkey (1950-1990),department of economics, university of Leicester,uk.

2 Dimitrios Sideris, Wagner's Law.....op.cit.

اختلاف الفترات الزمنية المستخدمة في القياس، وكذلك إلى اختلاف العقائد الاقتصادية للدول وما له من اثر كبير على قرار الإنفاق الحكومي، وارتباطه بمستوى النشاط الاقتصادي .

إن الطبيعة العامة لقانون فاجنر تجعل من الصعوبة توصيف العلاقة بدقة بين النمو الاقتصادي ونمو الأنشطة الحكومية¹، فهل المقصود بالنمو الاقتصادي هو نمو في الناتج المحلي الإجمالي؟ أم النمو في الدخل القومي؟ أم النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؟ أم النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي؟، وبالمثل فهل المقصود بنمو الأنشطة الحكومية نمو الإنفاق الحكومي ككل؟ أم نمو النفقات الجارية فقط؟ أم نمو النفقات الرأسمالية؟ أم نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي؟

وبالتالي فإن الدراسات التطبيقية الأولى التي تعرضت لقانون فاجنر أخذت على عاتقها اقتراح بعض النماذج الرياضية للتعبير عن هذا القانون، تمهيدا لتحويلها لنموذج قياسي قابل للقياس الاقتصادي .

1 Dimitrios Sideris, Wagner's Law.....op.cit.

خلاصة الفصل

ان صياغة النظريات الاقتصادية او القوانين الاقتصادية يعتمد على كافة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة وقت صياغة ذلك، وبالتالي فان انتقاد أي نظرية لا بد ان يأخذ في الحسبان الظروف المحيطة بفترة سريان أي نظرية. ويمكن القول ان قرارات الانفاق الحكومي تخضع لعوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، كما تتأثر بشكل كبير بالنظام الاقتصادي السائد ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وبالتالي فان العوامل المتسببة في نمو النفقات العامة متعددة وتتغير في مدى تأثير كل متغير على الانفاق باختلاف الفكر الاقتصادي، كما انها تختلف من دولة لأخرى بحسب مجموعة من العوامل منها (مرحلة التنمية التي تمر بها الدولة، هيكل الانفاق الحكومي، كيفية اتخاذ القرار السياسي المرتبط بالإنفاق الحكومي،...) وهي امور بطبيعة الحال تختلف من دولة لأخرى.

الفصل الرابع

الخيارات السياسية الحكومية والإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)

لقد خلف الاستعمار الفرنسي اثارا سلبية عميقة في الجزائر شملت جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و السياسية،لذا فقد تحملت الجزائر اعباء كبيرة اعقاب السنوات الاولى من الاستقلال بغية محو تلك الاثار او التقليل من حدتها،سميت تلك المرحلة التي غدت الاستقلال بمرحلة تحول الاقتصاد الجزائري من تراكمات الاستعمار الفرنسي إلى مرحلة الاصلاح الاقتصادي والتي تضمنت بدورها خمس فترات،الاولى فترة البناء الاقتصادي(1962-1978)،والفترة الثانية فترة اعادة تنظيم الاقتصاد الوطني و بروز ملامح الاصلاح الاقتصادي(1980-1984) ام الفترة الثالثة فهي فترة الاصلاحات المستعجلة(1985-1989)،والتي تعرضت فيها الجزائر إلى ازمة مالية حرجة بسبب الصدمة العكسية التي شهدتها السوق العالمية للبتروول تسببت في نقص حاد للسيولة نجم عنه انهيار الايرادات البترولية،والفترة الرابعة هي فترة التصحيح الاقتصادي وشرطية صندوق النقد الدولي(1989-1991). ان الوفرة المالي الناجم عن عائدات البترول لم يدم بدليل ما شهدته السوق العالمية للنفط عام 1986 والتي ادت إلى تدهور اسعار النفط ومنه تراجع الموارد المالية للدولة مما زاد الامر سوءا بالنسبة للجزائر ادخلها في دائرة المحذور،الذي اجبرت من خلاله إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية بغية المساعدة المالية،حيث كان الاتفاق الأول في 31 ماي 1989 مع صندوق النقد الدولي . تميز الاقتصاد الجزائري خلال تلك المرحلة بالعديد من الاختلالات كضعف ادوات التسيير والتخطيط المعتمدة على الأوامر،واختلالات قطاعية عميقة اوقعت الجزائر في تبعية طويلة الاجل،ارتفاع معدل التضخم بسبب تزايد الانفاق الحكومي والعجز المتزايد في الموازنة العامة،ارتفاع المديونية وعبئ الدين الخارجي وانخفاض المقدرة الاقتراضية للدولة... تلك الاختلالات وغيرها اجبرت الجزائر على ضرورة القيام باصلاحات فعالة بغية التحول إلى اقتصاد السوق وتجاوز تلك الاختلالات.

وسوف نقسم هذا الفصل إلى اربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول:البرامج الحكومية وقيود الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي (1991-2000).

المبحث الثاني:البرامج الحكومية والإنفاق العام في الجزائر(2001-2010)

المبحث الثالث:تطور هيكل النفقات العامة واتجاهاتها في الجزائر (1991-2010)

المبحث الرابع:تطور النفقات العامة بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية (1991-2010)

المبحث الأول: البرامج الحكومية وقيود الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي (1991-2000)

- ما يمكن قوله ان فترة انتقال الجزائر من مرحلة الدم والدموع والفقر والحرمان إلى مرحلة العرق انها اتسمت بسمات عديدة نجيزها فيما يلي:
- اتسام الاقتصاد الجزائري بالتخلف والتدهور الكبيرين.
 - ازدواجية قطاعية وتفاوت جهوي كبير، وانحياز للنسيج الصناعي.
 - توالي الدولة المسؤولية الكاملة في نموذج التنمية من تخطيط واستثمار، وإنتاج وتوزيع... الخ.
 - بذل جهد كبير من الاستثمارات بغية تقليص حدة الاثار التي خلفها الاستعمار.
 - اجبرت الجزائر على اتخاذ سياسات اصلاحية مستعجلة كرد فعل عن الصدمة المؤلمة سنة 1986.
 - غياب تام للاستثمار الاجنبي المباشر.
 - عجز الدولة على تحقيق اهداف التنمية ولجوئها لقبول شروط صندوق النقد والبنك الدوليين.¹
- وعلى هذا فقد كان لزاما على الدولة الجزائرية ان تدخل مرحلة جديدة لم تعد تقتصر فيها الاوضاع على ما هو داخليا فحسب، بل تعدى الامر ذلك بسبب التغيرات والتطورات التي شهدتها الساحة العالمية في مختلف الجوانب وهذه المرحلة الجديدة هي مرحلة الانفتاح و الاصلاح و الاقتصاديين، والتي سندرستها في هذا المبحث من خلال مطلبين تماشيا مع السياسات التي انتهجت فيها.

المطلب الأول: البحث عن التصحيح الهيكلي في اطار هيكله الديون الخارجية (1991-1993)

- تعاقبت على هذه الفترة حكومتين، وكيلاهما لم تدم طويلا بسبب الاختناق الناجم عن التحديات الكبيرة التي واجهتهما وهي:
- الارتفاع الفاحش في معدلات المديونية، ادت إلى ارتفاع نسبة الديون من 35 % سنة 1985 الى 82 % سنة 1993.
 - تعقد الوضع السياسي بسبب التدخلات السياسية الداخلية والخارجية، هدد من شانه الاستقرار الامني.

1 عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الواقع والأفاق)، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2011، ص 71.

إضافة إلى ذلك فقد واجهت الحكومتين العديد من التحديات كتدهور محصول القطاع الفلاحي وتراجع أسعار النفط، خسائر في ميزان المدفوعات وزيادة الإقراض، زيادة ديون المؤسسات العمومية اتجاه البنوك، إضافة إلى التحديات الاجتماعية كالمسكن والبطالة والصحة.¹

أولاً: البرنامج الحكومي الأول: (1991.07.04-1992.07.08)

لم تدم هذه الحكومة أكثر من سنة، أما أهم التوجهات الإصلاحية التي تضمنها برنامجها هي:

- هيكلة المؤسسات العمومية بعد الضعف الذي أصابها في الثمانينات بسبب سوء التسيير، وتمت الهيكلة بإحداث تجمعات في شكل شركات قابضة.²
- تنظيم السوق المالي باعتباره الحجر الأساسي للاقتصاد، وتجسد ذلك في إنشاء بورصة مالية للقيم المنقولة كخطوة أولية لتجسيد أسس السوق الحر.
- تحديد الإطار والنموذج الذي من خلاله تقوم عملية التنمية، وتم اختيار العودة إلى نظام الية التخطيط الحقيقي.³

ولا يخفى على أحد أن تلك التوجهات كان لها مسار بارز نحو تطبيق مبادئ الخصخصة التي اشترطها البنك الدولي، وواجهت بذلك ضفتين من الاقطاب التي لها تأثير على النشاط الاقتصادي، الأولى مؤيدة متمثلة في أرباب العمل والثانية معارضة متمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين. إضافة إلى ذلك فقد واجهت الحكومة ضغوطات اجتماعية تمثلت في فشل سياسة الدعم المنتهجة في تحقيق العدالة من جهة، والضغط على الجزائر من قبل الهيئات الدولية على تحرير الأسعار كشرط مسبق لدعم الإصلاحات الاقتصادية من جهة أخرى. كل ذلك ساهم في تضيق الخناق على برنامج الحكومة، مما أجبرها على رفع الأجور للتخفيف من حدة التوترات نجم عنه بدوره تذبذب في الانضباط المالي وارتفاع التضخم النقدي.

ثانياً: البرنامج الحكومي الثاني (1992.09.19-1993):

هذه الحكومة بدورها لم تدم طويلاً كسابقتيها بسبب زيادة عمق الجرح، بسبب رفض هذه الحكومة اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لكونها تنتمي إلى الاتجاه غير الأصولي للسياسة الاقتصادية النابعة من اللجنة الاقتصادية لدول الاتحاد الأفريقي⁴، متبينة شعار اللاءات الثلاث (لا لتخفيض

1 عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الواقع والأفاق)، مرجع سبق ذكره، ص 75 و76.

2 أول مجمع تم إنشائه في 06.06.1992 تحت اسم المجمع العام للدراسات و الأشغال في قطاع البناء.

3 هذا النظام يقوم على توجيه وتحديد السياسات دون إصدار أوامر للمؤسسات بالتنفيذ.

قيمة الدينار، لا لإعادة الجدولة، لا للخصوصية) واختيار العودة إلى الاقتصاد الإداري باستبدال الاقتراض من الجهاز المصرفي بزيادة الإنفاق الحكومي لسد قصور الطلب الكلي للقطاع العائلي¹، اما اهم ما تضمنه برنامجها هو:

- تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي الت اليها البلاد بعد عشرية كاملة، مع دعم ذلك بالأرقام الدالة على وصول البلاد إلى قاع بئر الازمة، والتي يجهل نهايته.

_ تحديد اهداف ملحة كأولويات للحكومة، ورسم الاليات التي من شأنها ان تساهم في تحقيقها. تمثلت اولويات الحكومة في ما يلي:مراجعة المنظومة التشريعية،فرض الرقابة على الثروات،مراجعة عمليات التنازل عن املاك الدولة،فرض سياسة جبائية منصفة،اخضاع التجارة الخارجية للرقابة الصارمة بغرض التحكم في الواردات،توفير وسائل المعاش الضرورية بشكل مستقر،ضمان تمويل قطاع الصحة بوسائل العلاج اللازمة من ادوية وتجهيزات،اعادة الاعتبار للسكن الاجتماعي وتنشيط الترقية العقارية،حماية التشغيل من التدهور مع فتح افاق تشغيل جديدة بالاعتماد على الامكانيات المتاحة.اما اهم الاليات التي استخدمتها الحكومة لتحقيق ذلك فتمثلت في:فرض سلطة الدولة للتغلب على ظاهرتي الارهاب والرشوة،التعبئة الاجتماعية،التعبئة الاقتصادية وفق نموذج " اقتصاد حرب ". وكما ورد سابقا فان امل هذه الحكومة فقد خاب بسبب التسارع الشديد في التطور والسلوك للأحداث السياسية والأمنية،والذي تعدى الجانب الاقتصادي ادى إلى سقوطها

المطلب الثاني:برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي (1994-1998)

في هذه الفترة لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرتين بغرض طلب المساعدة،الاولى في ابريل 1994 وذلك في اطار ما يسمى باتفاق الاستعداد الائتماني،والثاني في مارس 1995 وذلك في اطار ما يسمى باتفاق التصحيح الهيكلي². ولقد كان لذلك الاتفاقين مجموعة من الاهداف،استوجبت اتخاذ مجموعة من الاجراءات لتحقيقها والتي نتجت عنها نتائج عديدة نشير إلى ذلك في النقاط الثلاث التالية.

1 Hocine benissad, Algérie de la planification socialiste a l'économie de marche (1962-2004),Édition ENAG,alger,2004,p 160.

2 مبلغ القرض الاول قدر ب 731,5 ، اما مبلغ القرض الثاني فيبلغ 1169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة

اولا:اهداف البرنامج

نجيزها في ما يلي:

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاع الصناعة و قطاع الفلاحة.
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن.
- مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة.¹
- القضاء على عجز الميزانية العمومية او على الاقل تخفيضها.
- التقليل من الكتلة النقدية.
- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد.²
- ترسيخ قاعدة اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- توفير السكن من خلال اعطاء الاولوية لقطاع البناء والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.
- اعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد.³
- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك لتحقيق معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي قدره 5 % خارج قطاع المحروقات.
- اعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات من خلال تخفيض عبئ خدمة الديون الخارجية، وتخفيض العجز في الحساب الخارجي من 9،6 % من الناتج المحلي الخام سنة 94-95 إلى 2،2 % سنة 97-98.
- رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية ب 5،5 % من الناتج المحلي خلال فترة البرنامج.
- مقارنة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشركاء.⁴

1 درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)، مرجع سبق ذكره، ص 375.

2 مركز دراسات الوحدة العربية، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، ص 362.

3 مدني بن شعرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 137.

4 عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 293.

ثانيا: السياسة المالية

لقد ادت السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الدولة إلى التضخم والعجز الخارجي وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، مما أدى إلى تدخل صندوق النقد الدولي من أجل ضبط الإنفاق الحكومي بغرض تحقيق فائض في الموازنة العامة بتقليص حجم الدين الداخلي وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهير محافظ البنوك العامة، وتكوين ادخار عام يسمح بإنعاش الاقتصاد الوطني في الأجلين المتوسط والطويل، وذلك باعتبار أن الادخار العام هو المحرك الوحيد للعملية الانتاجية في الاقتصاد في ظل غياب الادخار العائلي¹. زيادة على ذلك يتم الالغاء التدريجي لمختلف أشكال الدعم ووضع نظام ضريبي فعال موجه نحو تدعيم المؤسسات المنتجة وثبط أنشطة المضاربة والنشاطات الخدمية.

وما ميز السياسة المالية في هذه الفترة هو توسيع الرسم على القيمة المضافة وزيادة الحصيلة الضريبية وإعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات وزيادة الوعاء الضريبي، أما معدل الضريبة على ارباح الشركات فقد خفض من 42% إلى 38% ليصل إلى 30%. أما جاني الإنفاق العام فقد خفض حجم الإنفاق الجاري خاصة الأجور تفاديا لارتفاع المستوى العام للأسعار، فقد ادت الازمة الاسيوية سنة 1998 إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط ومنه انخفاض الأسعار، وهذا ما أدى من شأنه إلى هبوط حاد للموارد م العملة الصعبة لارتباط الجزائر بشكل كبير بالسوق العالمية للنفط، اجبر ذلك الدولة على توقيف جزء مهم من الإنفاق الاستثماري بالإضافة إلى تجميد الإنفاق الجاري².

أما أهم الإجراءات العملية الواجب اتخاذها من أجل التقليل من العجز أو القضاء عليه لخفض معدلات التضخم في الدول المتخلفة وذلك حسب خبراء صندوق النقد الدولي تتمركز على محورين:

المحور الأول: الضغط على النفقات العامة، وذلك من خلال ما يلي:

- تخفيض الإنفاق العام الاستثماري والاستهلاكي.
- رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع.
- رفع الدعم عن منتجات الطاقة قصد ترشيد استهلاكها.
- تقليص المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام.

1 Abdelmadjid bouzidi, les année 90 de l'économie algérienne-les limites des politiques conjoncturelle, ENAG, Alger, 1999, p 38.

2 وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنبؤ الاقتصادية)، ط 1، مرجع سبق ذكره، ص 224.

- تجسيد الاجور والرواتب والحد من التوظيف في القطاع العام.
- المحور الثاني: زيادة الايرادات العامة، وذلك من خلال ما يلي:
- رفع اسعار سلع وخدمات القطاع العام.
- زيادة الايرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ، ومكافحة التهريب الضريبي .
- خصصة مؤسسات القطاع العام .
- بحيث لا بد ان ترفق تلك الاجراءات بتدابير نقدية صارمة تحول من أي توسع نقدي قد يؤدي بدوره إلى العودة إلى التضخم النقدي.

ثالثا: السياسة النقدية

- اعتمدت الدولة من خلال هذه السياسة على مكافحة التضخم وتخفيضه إلى رقم واحد، وذلك بغية تحقيق الاستقرار في الاقتصاد ولتحقيق ذلك قامت الدولة بالإجراءات التالية:
- التحكم في السيولة المصرفية من اجل ضمان المرونة الكافية لمعدلات الفائدة فيما بين البنوك.
 - تكوين سوق القروض عن طريق تقنيات مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك.
 - الغاء هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة.
 - تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة لاستقطاب الادخار الخاص.¹

رابعا: نتائج الاتفاق الموسع بين الجزائر وصندوق النقد الدولي

- لم يأبه الصندوق للأوضاع التي تمر بها البلاد وتجلى ذلك في تركيزه على السياستين المالية والنقدية بشكل مركز ، مستخف بالأوضاع الاجتماعية التي باتت تهدد الوضع الامني للبلاد و اركانها، لذلك جاء برنامجه قاسيا من هذا الجانب ، اما اهم النتائج فتتمثل في ما يلي:
- انخفاض نسبة خدمة المديونية بالنسبة للصادرات من 48,6 % في سنة 1994 الى 29,2 % سنة 1996.

- توفير 16 مليار دولار والتخفيف من الضغوط المالية الخارجية، مع انتقال مدة استحقاق الدين من 03 سنوات إلى 07 سنوات.
- انخفاض الواردات وزيادة الصادرات وهذا راجع إلى ارتفاع حصيلة النفط ، اما الاولى فترجع إلى انخفاض الطلب على السلع الاجنبية الذي يعود إلى انخفاض استهلاك العائدات.

1 مركز دراسات الوحدة العربية، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره ، ص 366.

- بفضل اعادة الجدولة تم تكوين احتياطات صرف معتبرة من العملة الصعبة، مما سمح بالتحكم في قيمة العملة وتقليص اللجوء إلى الاقتراض.
- الانخفاض التدريجي في عجز الميزانية العامة.¹
- تقليص نفقات الميزانية بخصوص التحويلات الاجتماعية بحجة التخفيف من الاختلالات في توازن المالية العمومية، انعكس ذلك في انخفاض الشرائية للمواطنين وازدياد الهوة بين المواطنين .
- ارتفاع تكاليف المعيشة مما سبب في انخفاض القدرة الشرائية جراء القيام العديد من الاجراءات منها الغاء دعم الاسعار، والقيام بتخفيض سعر صرف الدينار .
- في اطار التخفيض من نفقات الخزينة شهدت نفقات الدولة انخفاضاً في مجال التربية والصحة مقارنة بإجمالي الناتج المحلي، حيث بلغت نفقات التربية والتكوين 6,4 % سنة 1996 في حين كانت 7,7 % سنة 1993.
- انخفاض اوضاع التشغيل نتيجة غياب استثمارات جديدة عمومية او خاصة، إلى جانب طرد عدد كبير من العمال اثر عملية اعادة الهيكلة وحل المؤسسات حيث بلغت البطالة 29 % سنة 1997 بينما كانت 24 % سنة 1993.²

1 صالح مفتاح: تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال الى اصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق (ورقة مائدة). الملتقى الوطني (الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر)، جامعة بشار، ابريل 2004..
2 مخلوقي عبد السلام، ازمة الديون ولجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي (ورقة مائدة)، الملتقى الوطني (الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر - الممارسة التسويقية)، جامعة بشار، ابريل 2004..

المبحث الثاني: برامج الحكومات والإنفاق العام في الجزائر (2001-2010)

ادى اليسر المالي الذي عرفته الجزائر ابتداء من سنة 2000 بسبب ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية حيث بلغ حوالي 28,5 دولار .مكن الجزائر من توفير مداخيل مرتفعة ساعدها او شجعها على انتهاج سياسة اقتصادية جديدة تركز اساسا على التوسع في النفقات العامة، وكانت كل المعطيات تؤشر على استمرار تزايد اسعار النفط على الاقل في المدى المتوسط. وقد نتج عن تلك المعطيات انتهاج سياسة توسعية بإقرار برنامج سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2004) من جهة، بالإضافة إلى اقرار سياسة دعم النمو (2005-2010) من جهة اخرى.

المطلب الاول: برنامج سياسة الانعاش (2001-2004)

في ابريل من سنة 2001 تم تخصيص ما قيمته 525 مليار دج (07 مليار دولار)¹ كمخصصات مالية باسم برنامج سياسة الانعاش ، وذلك في اطار السياسة المالية التوسعية التي باشرتها الجزائر بغية تنشيط الاقتصاد الوطني. وقد تضمنت هاته السياسة مجموعة من الاجراءات بغية تحقيق اهداف مرجوة وهذا ما سوف نتعرف عليه من خلال المطالب التالية.

اولا: مضمون سياسة دعم الانعاش

كان جوهر هذه السياسة هو دعم الانشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية ودعم الاصلاحات في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى دعم التنمية المحلية والبشرية، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (4-1) مخصصات برنامج سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

القطاعات	المبلغ المخصص (مليار دج)	النسبة (%)
دعم الاصلاحات	47	8,95
الفلاحة والصيد البحري	65	12,38
التنمية المحلية	113	21,52
الاشغال الكبرى	210	40
الموارد البشرية	90	17,14
الاجمالي	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

¹ World bank , a public expenditure review, rapport n°36270, vol 1, 2007, p 4.

من خلال الجدول يتبين ان سياسة الانعاش تركزت على بصفة كبيرة على التنمية المحلية والأشغال العمومية الكبرى والتي خصص لهما نحو 323 مليار، هذا على غرار دعم الاصلاحات الاقتصادية التي استحوذت على نحو 8,95 % من المبلغ الاجمالي المخصص للبرنامج.

ان رغبة الدولة في تدارك العجز والنقص الذي عانت منه بسبب العجز المالي في سنوات التسعينات الذي اجبرها على الحد من الانفاق العام، سعت في هاته الفترة ومن خلال هذا المشروع إلى اعادة الاعتبار والاهتمام بقطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية بتخصيص له حصة كبيرة من البرنامج وذلك راجع للأهمية الكبيرة في تحسين النشاط الاقتصادي وهيئة مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى ما استهدف من نشاط خلالها على خلق مناصب عمل بين مؤقتة ودائمة قدرت ب 148800 منصب

ونظرا لأهمية الجانب الاجتماعي ودوره في التنمية الاقتصادية جاء الاهتمام بالتنمية البشرية والمحلية لتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي ليحتل المرتبة الثانية من البرنامج بغطاء مالي قدر ب 203 مليار دج أي بنسبة 38,66 % من اجالي البرنامج. وجاء الاهتمام بهذا من اجل المحافظة على التوازنات الجهوية التي تساهم في تحقيق الاستقرار على المستوى الكلي، إضافة إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال تحسين المستوى المعيشي للسكان وتطوير المستوى التعليمي والصحي وخلق مناصب عمل للحد من ارتفاع معدلات البطالة والفقير.

وجاء من وراء سعي الدولة إلى زيادة صادراتها من المنتجات الزراعية والمحافظة على اليد العاملة بها، وكذلك إلى تدعيم القطاع الصيد البحري واستغلال الثروة السمكية تخصيص حوالي 38,12 % من اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.

كما سعت الدولة إلى القيام بمجموعة من الاصلاحات بغرض تهيئة الظروف المناسبة والمشجعة على المنافسة في ظل حرية الاسواق العالمية، ولأجل ذلك خصصت نحو 8,95 % من اجمالي مبالغ البرنامج لإحداث اصلاحات في الادارة الضريبية والمالية، بالإضافة إلى تهيئة المناطق الصناعية.

اما من حيث عدد المشاريع التي ادرجت في البرنامج فقد بلغ عددها حوالي 15974 مشروعاً وزعت على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول (4-2): التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج سياسة الانعاش (2001-2004)

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والاشغال العمومية	4316
التربية، التكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	1369
هياكل قاعدية، شبانية وثقافية	1296
اشغال المنفعة العمومية والهياكل الادارية	982
اتصالات وصناعة	623
الصحة، البيئة والنقل	653
الحماية الاجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200
المجموع	15974

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

من الجدول نلاحظ ان حصة مشاريع البرنامج قد وزعت حسب القطاعات وذلك من حيث اهميتها في توفير مناصب الشغل، وباعتبارها مشاريع ذات بنية تحتية تساهم في زيادة أنشطة القطاعات الاخرى، فقد احتل قطاع الري والفلاحة والصيد البحري بحصة الاسد بحوالي 6312 مشروع، ثم تلاها قطاع السكن والعمران والأشغال العمومية بحوالي 4316 مشروع، وجاء قطاع الطاقة والدراسات الميدانية بأقل حصة قدرت ب 200 مشروع.

ثانيا: اهداف سياسة دعم الانعاش

رسم مخطط سياسة دعم الانعاش الاقتصادي من اجل تحقيق اهداف ثلاثة رئيسية تكمن في ما يلي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ومن اجل تحقيق تلك الاهداف الرئيسية تم ادراج اهداف ثانوية تساعد على تحقيق تلك الاهداف

تجلت في ما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي ومن ثم تتحول السياسة الاقتصادية من السياسة التي اقرها صندوق النقد الدولي المتماشية مع الفكر الكلاسيكي إلى سياسة تتوافق مع الفكر الكنزري من خلال تنشيط الطلب الكلي من خلال السياسة المالية، وبالتحديد من خلال سياسة الإنفاق العام الذي يعمل على زيادة معدل النمو وخلق مناصب شغل.

- دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مؤسسات تخلق مناصب عمل جديدة وتساهم في زيادة القيمة المضافة بصفة مباشرة.

تهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية التي تساهم في إعادة بعث النشاط الاقتصادي ، وتغطية الحاجات الضرورية للسكان مما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.¹

ثالثا: نتائج السياسة:

ان من اهم النتائج التي تمخضت عن تلك السياسة نذكر ما يلي:

- استثمار إجمالي بحوالي 3,700 مليار دج منها حوالي 2,350 مليار دج من الإنفاق العمومي.

- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8 % طوال الفترة.

- تراجع في البطالة اكثر من 29 % إلى 24 %.

- ايجاز الالاف من المنشآت القاعدية ، بالإضافة إلى بناء وتسليم الالاف من المساكن الجاهزة.

وعلى غرار ذلك كله فقد حققت الجزائر نسبة نمو تقدر ب 6,8 %، واحتياطات صرف قدرت

ب 32,8 مليار دولار ، وانخفاض ديون الجزائر الخارجية إلى حدود 22 مليار دولار ، والديون العمومية الداخلية إلى حدود 911 مليار دج سنة 2003.²

المطلب الثاني: برنامج سياسة دعم النمو (2005-2010)

ادى ارتفاع اسعار البترول في السوق العالمية سنة 2004 إلى ارتفاع احتياطي الصرف في

الجزائر، ومن ثم أصبحت المؤشرات تنبئ على تحسن الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري مستقبلا و نظرا

للتحديات التي واجهت البرنامج السابق اقرت الحكومة برنامجا تكميلا من اجل مواصلة ما تم إنجازه

في اطار مخطط دعم الانعاش وهذا البرنامج سمي بسياسة دعم النمو لمدة خمس سنوات ابتداء من سنة

2005، والذي تضمن محورين اساسيين: المحور الأول يركز على تدعيم البنية التحتية وتنشيط

القطاعات الاقتصادية والذي قدر له مبلغ بقيمة 4200 مليار دج بغية تدعيم الاستثمار، اما المحور

¹ بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، رسالة ماجستير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010، ص 194.
² زرمان كريم، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، التنمية المستدامة في الجزائر، العدد السابع، جوان 2010 ص 204.

الثاني يركز على استقرار كتلة الاجور وتحسين ادارة الدين العام، والتخفيض التدريجي للإعانات المقدمة من طرف الخزينة العمومية وذلك كله كان بغرض التحكم في الانفاق الجاري.

اولا:اهداف البرنامج

- تم بعث برنامج دعم النمو بغية تحقيق مجموعة من الاهداف تمحورت في ثلاث نقاط رئيسية وهي¹:
- _ تطوير البنية التحتية الاقتصادية وذلك باعتبارها الركيزة الاساسية لتطوير النشاط الاقتصادي والإنتاجي ودعم الاستثمار الخاص المحلي والخارجي.
 - _ تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان تكنولوجيا الاعلام والاتصال وذلك لما له من اهمية بالغة في عملية بعث التنمية الاقتصادي والاجتماعية .
 - _ تحسين الظروف المعيشية للسكان وذلك لما كان الانسان هو الهدف الاسمي من التنمية كان لزاما الاهتمام بالنواحي الصحية والتعليمية والأمنية المتعلقة به.

ثانيا:مضمون البرنامج

تضمن برنامج دعم النمو خمس محاور اساسية ، والجدول التالي بين ذلك:

الجدول(3-4) محاور توزيع مبالغ دعم النمو

محاور البرنامج	المبلغ (مليار دج)	النسبة
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,41
تطوير المنشآت الاساسية	1703,1	40,53
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8,03
تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,85
تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال	50,0	1,18
المجموع	4202,7	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

1 وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مرجع سبق ذكره، ص 231.

يبين لنا الجدول المبالغ المخصصة ضمن برنامج دعم النمو حيث نجد ان محور تحسين ظروف معيشة السكان قد احتل نسبة كبيرة من حصة البرنامج بلغت حوالي 1908,5 مليار دج أي بنسبة 45,41%، وذلك راجع لأهمية ذلك اذ تحسين ظروف المعيشة للعمال تؤدي إلى زيادة اداء عنصر العمل ومن ثم زيادة الاداء الاقتصادي له، ولقد جاء ذلك الاهتمام بمثابة مواصلة مشوار ومسيرة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي فيما يخص الاهتمام بالتنمية المحلية والبشرية.

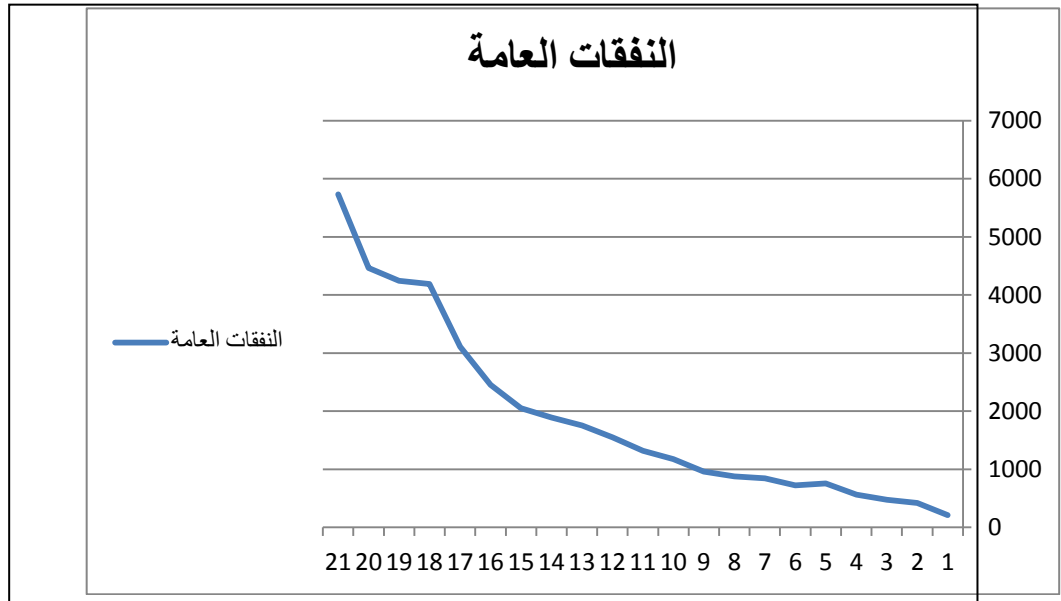
ولقد احتل محور تطوير البنية التحتية المرتبة الثانية بنسبة 40,53% وذلك باعتباره الدعامة الاساسية لعملية الاستثمار والإنتاج. ويليه برنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8,03% وهو يشمل الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المتمثلة في الفلاحة والصناعة، ترقية الاستثمار و السياحة اضافة إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. ونظرا للتأخر الذي سجله قطاع الخدمات العمومية في فترة التسعينات فقد خصص برنامج دعم النمو ما قيمته 203,9 مليار دولار لتحسين من مستوى الخدمات المقدمة من طرف قطاع البريد و تكنولوجيا الاعلام والاتصال، العدالة، الداخلية والمالية.

المبحث الثالث: تطور هيكل النفقات العامة واتجاهاتها في الجزائر (1991-2010)

كما سبق في مقدمة البحث وفي منهجية البحث تم الإشارة إلى استخدام المنهج الإحصائي كأحد المناهج المتبعة سوف نقوم من خلال هذا المبحث بتحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة

المطلب الأول: التطور الإجمالي للنفقات العامة:

من خلال عرض وتتبع تطور النفقات العامة الإجمالية في الاقتصاد الجزائري سوف نتأكد من مدى توافق النفقات العامة في الجزائر مع الاتجاه العام في النمو الذي سلكته في مختلف الدول أو عدم ذلك يمثل الشكل التالي تطور الإنفاق العام في الجزائر (1991-2010) الشكل (1-4) تطور النفقات العامة في الجزائر (1991-2010)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (4-4)

يقوم الجدول التالي باستعراض تطور الإنفاق الحكومي الكلي في الجزائر خلال الفترة (1991-2010).

الجدول (4-4) تطور الإنفاق الحكومي الكلي في الجزائر (1991-2010)

السنة	النفقات العامة (مليار دج)	نمو النفقات العامة (%)
1991	212.1	
1992	420.13	98.08
1993	476.62	13.45
1994	566.32	18.82
1995	759.6	34.13
1996	724.6	-4.61
1997	845.1	16.63
1998	876	3.66
1999	961.7	9.78
2000	1178.1	22.50
2001	1321.1	12.14
2002	1550.6	17.37
2003	1752.8	13.04
2004	1891.8	7.93
2005	2052	8.47
2006	2453	19.54
2007	3108.5	26.72
2008	4191	34.82
2009	4246.3	1.32
2010	4466.9	5.20

المصدر: Banque D'Algérie, rapports annuels (2003-2011).

بين الجدول مراحل تطور النفقات العامة في الجزائر، والذي يقودنا إلى القول بان النفقات العامة في الجزائر شهدت نموا متزايدا عبر الزمن ، حيث قدرت سنة 1991 ب 212,1 مليار دج لتتزايد بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة لتبلغ 4466,9 مليار دج سنة 2010 وهذا بنسبة زيادة تقدر ب 2006%. كما يجب الاشارة ان خلال هاته الفترة سجلت النفقات العامة انخفاضا وحيدا بين سنتي 1995 و1996 وهذا ما يوضحه معدل نمو النفقات العامة الذي ظهر بالإشارة السالبة وبلغ -

4,61%، ويعمل هذا الانخفاض بسياسة ترشيد النفقات العامة التي استهدفتها الإصلاحات الهيكلية المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي.

لكن إذا اردنا ان نتبع تطور النفقات العامة كما بينها الجدول وربطها بالسياسة المتبعة من طرف الدولة لقسمنا تحليلنا إلى ثلاثة مراحل كالآتي:

المرحلة الاولى: وهي مرحلة تزايد النفقات العامة من سنة 1991 إلى سنة 1995 والتي شهدت فيها معدلات نمو مرتفعة بلغت 34,13% في نهاية المدة ، وكانت تلك الزيادة بسبب تحسن الإيرادات العامة للدولة جراء ارتفاع اسعار البترول بعد الانخفاض الذي عرفته الازمة البترولية سنة 1986¹ وما انجر عليه من زيادة في نسبة الانفاق على الاجور والرواتب وتسديد المديونية العمومية التي عرفتها مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني .

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي بدأت بتسجيل معدل نمو النفقات العامة سالبا سنة 1995 وتسجيل معدلات نمو في الانفاق العام اقل من الفترة السابقة بلغت كحد اقصى 16,63% سنة 1997 و9,78% سنة 1999، وسبب ذلك الانخفاض هو الاهداف الرامية إلى تقليص الانفاق العام ورفع الدعم المقدم من طرف الدولة التي عرفته مرحلة الإصلاحات الهيكلية - التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية - المبرمة مع صندوق النقد الدولي.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي عرفت باستعادة ارتفاع وتيرة الانفاق العام اعتبارا من سنة 2000 الذي بلغ فيها الانفاق العام 1178,1 مليار دج ليشهد وتيرة نمو عبر السنوات بلغت 4466,9 مليار دج سنة 2010 أي بمعدل نمو في الانفاق العام قدر ب 279%، وترجع زيادة وتيرة الانفاق العام خلال طيلة هاته الفترة إلى تخصيص للدولة لمبالغ ضخمة في اطار ما عرف باسم برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي و تحسين اسعار النفط².

المطلب الثاني: تطور نفقات التسيير

بعدها عرفنا التطور الاجمالي للنفقات العامة في المطلب الأول سوف نحاول التعرف على تطور النفقات العامة بحسب طبيعتها من حيث كونها نفقات تسيير (النفقات الجارية)، او من حيث كونها نفقات تجهيز (النفقات الاستثمارية) ليقودنا إلى معرفة توجهات الدولة من حيث تخصيص وتوزيع الدولة لنفقاتها بين النوعين.

¹ بلغ سعر برميل النفط 23,73 دولار سنة 1990 في حين لم يتجاوز سعره 10 دولار للبرميل سنة 1986.

² بلغ سعر برميل النفط حوالي 38,27 دولار للبرميل سنة 2004.

يمثل الشكل التالي تطور نفقات التسيير في الجزائر (1991-2010)

الشكل: (4-2) تطور نفقات التسيير في الجزائر (1991-2010)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (4-5)

والجدول التالي بين لنا تطور الشطر الأول من النفقات العامة كونها نفقات تسيير

الجدول (4-5) تطور نفقات التسيير في الجزائر (1991-2010)

السنة	نفقات التسيير (مليار دج)	معدل نمو نفقات التسيير (%)	نسبة نفقات التسيير إلى الإنفاق العام الإجمالي (%)
1991	153.8		72.51
1992	276.13	79.54	65.72
1993	291.41	5.53	61.14
1994	330.4	13.38	58.34
1995	473.6	43.34	62.35
1996	550.6	16.26	75.99
1997	643.5	16.87	76.14
1998	664.1	3.20	75.81
1999	774.7	16.65	80.56
2000	856.2	10.52	72.68
2001	963.6	12.54	72.94
2002	1097.7	13.92	70.79
2003	1199.2	9.25	68.42
2004	1251.1	4.33	66.13
2005	1245.1	-0.48	60.68
2006	1437.9	15.48	58.62
2007	1673.9	16.41	53.85
2008	2217.7	32.49	52.92
2009	2300	3.71	54.16
2010	2659	15.61	59.53

المصدر: (Banque D'Algérie, rapports annuels (2003-2011))

يتضح لنا من خلال الجدول ان نفقات التسيير اخذت اتجاهها عاما نحو الزيادة وهذا خلال طول فترة الدراسة، وهذا الاتجاه ما هو الا انعكاسا للاتجاه العام الذي عرفته النفقات العامة، حيث شهدت ارتفاعا محسوسا خلال الفترة الممتدة ما بين 1991 و 1999 اذ انتقلت من 276.13 مليار دج إلى 774.7 مليار دج ففي خلال هاته الفترة كانت حصة نفقات التسيير كنسبة من الإنفاق العام

مرتفعة حيث بلغت 80.56% وهي اعلى نسبة، وهذا الارتفاع كانت نتيجة ارتفاع مستوى الاجور والرواتب والمنح من جهة والى احداث برنامج الشبكة الاجتماعية ابتداء من قانون المالية لسنة 1992 .

وخلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2004 شهدت نفقات التسيير وتيرة ارتفاع منخفضة مقارنة بالفترة السابقة وهذا راجع إلى تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي الذي اعطيت فيه اهمية كبيرة لنفقات التجهيز، وبذلك فقد ارتفعت من 856.2 مليار دج إلى 1251.1 مليار دج مسجلة اقصى نسبة من الانفاق العام قدرت ب 72.94 % سنة 2001 ، حيث عرفت هذه الفترة مراجعة الاجور والتحويلات ومنح المجاهدين ورفع مختلف الاعانات، بالإضافة إلى استحداث مناصب شغل جديدة باعتبار ذلك كله يشكل اهمية كبيرة بالنسبة لنفقات التسيير .

ونظرا للجمود النسبي الذي يميز الانفاق الجاري وصعوبة تقليصه فقد شهد ارتفاعا بعد سنة 2004 ليحقق معدل نمو بين سنتي 2007 و 2008 قدر ب 32.49% ، كما انه بالرغم من الاهتمام الكبير بالمنشات القاعدية وغيرها في برنامجي دعم الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وانخفاض قيمتها إلا انها لا تزال تمثل اكثر من نصف النفقات العامة بسبب الاختلال الهيكلي في النفقات العامة.

المطلب الثالث: تطور نفقات التجهيز

في هذا المطلب سوف نتتبع تطور نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة ، وذلك من خلال الجدول التالي:

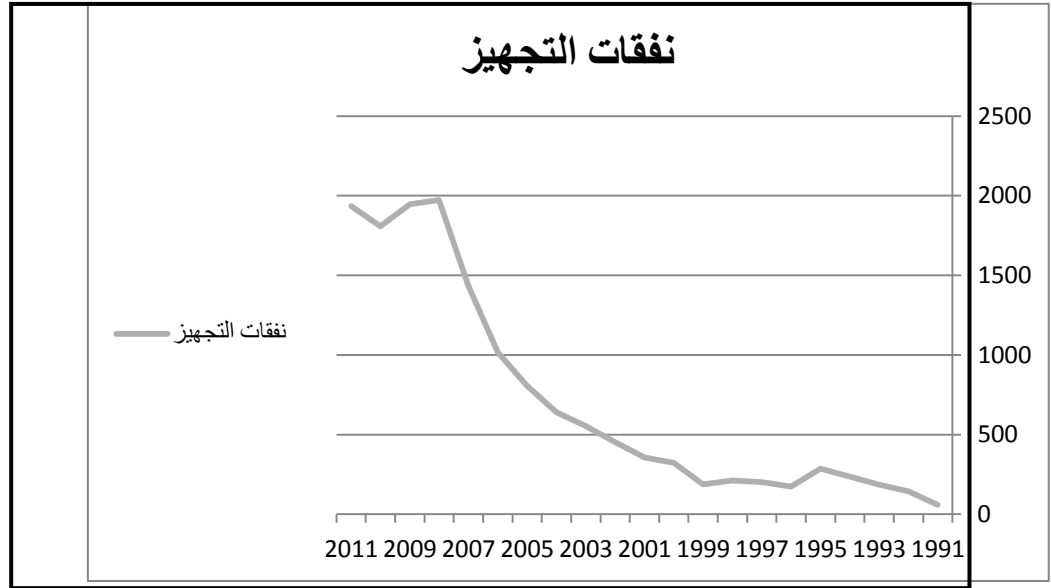
الجدول (4-6) تطور نفقات التجهيز في الجزائر (1991-2010)

السنة	نفقات التجهيز (مليار دج)	معدل نمو نفقات التجهيز (%)	نسبة نفقات التجهيز إلى الإنفاق العام الإجمالي (%)
1991	58.3		27.49
1992	144	147.00	34.28
1993	185.21	28.62	38.86
1994	235.92	27.38	41.66
1995	286	21.23	37.65
1996	174.03	-39.15	24.02
1997	201.6	15.84	23.86
1998	211.9	5.11	24.19
1999	187	-11.75	19.44
2000	321.9	72.14	27.32
2001	357.4	11.03	27.05
2002	452.9	26.72	29.21
2003	553.6	22.23	31.58
2004	640.7	15.73	33.87
2005	806.9	25.94	39.32
2006	1015.1	25.80	41.38
2007	1434.6	41.33	46.15
2008	1973.3	37.55	47.08
2009	1946.3	-1.37	45.84
2010	1807.9	-7.11	40.47

المصدر: Banque D'Algérie, rapports annuels (2003-2011)

والشكل التالي يبين لنا تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال فترة الدراسة

الشكل (4-3) تطور نفقات التجهيز في الجزائر (1991-2010)



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (4-7)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ ان نفقات التجهيز شهدت هي كذلك ارتفاعا خلال فترة الدراسة الا ان نسبة الارتفاع فيها كانت اقل من سابقتها ففي حلال فترة الممتدة ما بين 1991 و 2009 شهدت تذبذب في نسبة زيادتها بل وشكلت نسب متدنية من اجمالي النفقات العامة فبالرغم من انها شهدت تزايدا في السنوات الاولى بلغت 286 مليار دج سنة 1995 أي بنسبة 37.65 % من اجمالي النفقات العامة الا انها عرفت انخفاض في نهاية التسعينيات حيث قدرت ب 187 مليار دج سنة 1999 أي بنسبة 19,44 % من اجمالي النفقات العامة ويرجع ذلك التراجع إلى برنامج الاصلاح الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي والذي اشترط فيه تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية و فسخ المجال للقطاع الخاص. ابتداء من انطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي سنة 2000 و برنامج دعم النمو الاقتصادي استعاد الانفاق الاستثماري نموه ليرتفع من 321.9 مليار دج سنة 2000 إلى 1946.3 مليار دج سنة 2009 بمعدل نمو 504 % ، أي بسبب الاهتمام الكبير بمشاريع البنية التحتية وتحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى الذي حوّلها البرنامجين الاقتصاديين في هاته الفترة.

المطلب الرابع: تطور معالم حجم النفقات العامة

سوق ندرس في هذا المطلب المعالم الأخرى التي تدل على ظاهرة تزايد النفقات العامة وهي الميل الحدي والميل المتوسط للنفقات العامة، بالإضافة إلى نصيب الفرد من النفقات العامة.
أولاً: مؤشر الميل المتوسط للنفقات العامة:

الجدول التالي يبين لنا تطور مؤشر الميل المتوسط للنفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة

الجدول (4-8) تطور الميل المتوسط للنفقات العامة في الجزائر (1991-2010)

السنة	الميل المتوسط	السنة	الميل المتوسط
1991	0.25	2001	0.31
1992	0.39	2002	0.34
1993	0.40	2003	0.33
1994	0.38	2004	0.31
1995	0.38	2005	0.27
1996	0.28	2006	0.29
1997	0.30	2007	0.33
1998	0.31	2008	0.38
1999	0.30	2009	0.42
2000	0.29	2010	0.37

المصدر: من اعداد الطالب

يبن لنا الجدول تطور نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة حيث نجد أنها عموماً شهدت ارتفاعاً معبرة عن زيادة مقدار ما يخصص من الناتج المحلي الإجمالي لغرض النفقات العامة وبالتالي زيادة حجم النفقات العامة، حيث سجلت تلك النسبة انخفاضين الأول كان اعتباراً سنة 1994 بداية فترة الإصلاحات إلى 1999 حيث شهدت هاته الفترة انخفاضاً في نسبة ما يخصص من الناتج المحلي لغرض الانفاق العام معبرة عن تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض الانفاق العام، حيث قدرت تلك النسبة بـ 0,30 بعدما كانت 0,38 في بداية الإصلاحات. والانخفاض الثاني كان بين سنتي 2004 و 2005، ولكن رغم ذلك يمكن القول ان

نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي المعبرة عن الميل المتوسط للإنفاق العام شهدت عموماً تزايداً إلا أن هذا التزايد لم يكن مستمر بل كان متقطعاً.

ثانياً: مؤشر الميل الحدي للنفقات العامة:

الجدول التالي يبين لنا تطور مؤشر الميل الحدي للنفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة

الجدول (4-9) تطور الميل الحدي للنفقات العامة في الجزائر (1991-2010)

السنة	التغير في النفقات العامة	التغير في الناتج	الميل الحدي
1991			
1992	208.03	211.9	0.98
1993	56.49	115	0.49
1994	89.7	297.7	0.30
1995	193.28	517.6	0.37
1996	-35	565	-0.06
1997	120.5	210.2	0.57
1998	30.9	50.3	0.61
1999	85.7	417.7	0.21
2000	216.4	875.3	0.25
2001	143	137.3	1.04
2002	229.5	276.9	0.83
2003	202.2	726.5	0.28
2004	139	886.2	0.16
2005	160.2	1413.2	0.11
2006	401	957	0.42
2007	655.5	887.7	0.74
2008	1082.5	1634.5	0.66
2009	55.3	-1008.5	-0.05
2010	220.6	2015.2	0.11

المصدر: من اعداد الطالب

يمثل الجدول نسبة الزيادة في الإنفاق العام نسبة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي العبر عنها بالميل الحدي للإنفاق العام، والذي يعبر بدوره عن الجزء من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي التي تخصص لغرض الإنفاق العام حيث يتضح من الجدول ان تلك النسبة شهدت قيم متزايدة حيث قدرت سنة 1992 ب 0,98 معبرة عن انه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي ب 1 دج فان ذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ب 0,98 دج وهي قيمة مرتفعة تدل على زيادة الإنفاق العام بمعدل اكبر من زيادة الناتج المحلي الإجمالي. لكن نفس الملاحظة التي سجلت على الميل المتوسط نسجلها على الميل الحدي اذ شهد بدوره انخفاضا سنة 1996 ونهاية التسعينات حيث بلغ 0,21 سنة 1999 وبين سنتي 2004 و 2005 حيث بلغت في هاته السنة الاخيرة 0,11 لتسجل فيما عدا ذلك قيم مرتفعة. ومنه يمكن القول انه توجد زيادة مرتفعة من ما يخصص من زيادة الناتج المحلي الإجمالي لغرض الإنفاق العام مع وجود تذبذب في ذلك.

ثالثا: مؤشر نصيب الفرد من النفقات العامة

يعتبر مؤشر نصيب الفرد من النفقات العامة من احد المعالم الدالة على ظاهرة تزايد النفقات العامة، و الجدول التالي يبين لنا تطور ذلك المؤشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول (4-10) تطور نصيب الفرد من النفقات العامة في الجزائر (1991-2010)

السنة	نصيب الفرد من النفقات العامة	السنة	نصيب الفرد من النفقات العامة
1991	8.27	2001	42.78
1992	15.99	2002	49.45
1993	17.72	2003	55.13
1994	20.60	2004	58.64
1995	27.07	2005	62.70
1996	25.37	2006	73.90
1997	42.16	2007	92.36
1998	29.69	2008	122.83
1999	32.09	2009	122.81
2000	38.73	2010	127.53

المصدر: من اعداد الطالب

بين لنا الجدول تطور نصيب الفرد من النفقات العامة خلال مرحلة الدراسة، ونلاحظ من خلالهما على ارتفاع ذلك المقدار بشكل مستمر عبر السنوات حيث انتقل من 8,27 سنة 1991 إلى 42,16 سنة 1997 ليسجل بعدها الانخفاض الوحيد الملحوظ وذلك سنة 1998 حيث قدر ب 29,69 ثم يعيد مساره في الارتفاع المستمر بعدها حيث بلغ سنة 2010 قيمة 127,53 ، وبالتالي يمكن القول ان هناك زيادة مستمرة من نصيب الفرد من النفقات العامة.

من خلال تتبعنا لمسار تطور العديد من المؤشرات التي لها ارتباط بتطور حجم النفقات العامة بدءا بالتطور الاجمالي للنفقات العامة ، ثم تطور شقي النفقات العامة المتمثلة في نفقات التجهيز ونفقات التسيير ، إضافة إلى المؤشرات الخاصة بكلا من الميل المتوسط الدال على ما يخصص من الزيادة في الناتج لغرض الإنفاق العام ، و الميل الحدي ثم مؤشر نصيب الفرد من النفقات العامة، وعلى الرغم من وجود بعض التذبذب فيها نستخلص ان ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي موجودة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة

المبحث الرابع: تطور النفقات العامة بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية (1991-2010)

بعدها تطرقنا في المبحث السابق إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة والتي اثبتت التحاليل للبيانات الاحصائية التي تمت من خلاله على وجود ظاهرة التزايد المستمر في الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري سوف نقوم الان بتحليل الاسباب التي ادت إلى ذلك - أي التي كانت من وراء تلك الزيادة - وذلك من خلال المطالب المدرجة تحت هذا المبحث .

المطلب الأول: النمو الاقتصادي وتطور النفقات العامة

ان تعدد وتباين الاراء حول مدى صحة قانون فاجنر بين النظرية والتطبيق ، او باعتباره قانونا ينطبق على الدول المتقدمة ولا ينطبق على الدول المتخلفة للاختلاف الموجود بينهما من حيث كون ان التطور الاقتصادي في الدول المتقدمة مقاسا بمعدل الدخل الفردي يكون مسؤولا عن التزايد النسبي في النفقات العامة على غرار الدول النامية اذ ان الدول الغنية كالدول البترولية لا يمكن ان نقول بأنها متطورة من خلال معدل الدخل الفردي . و من جهة فان تعدد الصيغ الرياضية المعبرة عنه سوف نختار قانون فاجنر باعتباره يعبر " الزيادة في معدل نصيب الفرد من الانفاق الحكومي تكون اكبر من معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي " أي ان الانفاق الحكومي يزيد بمعدل اكبر من معدل النمو الاقتصادي.

والجدول التالي يبين لنا تطور كلا من معدل نصيب الفرد من الانفاق العام ومعدل نصيب الفرد

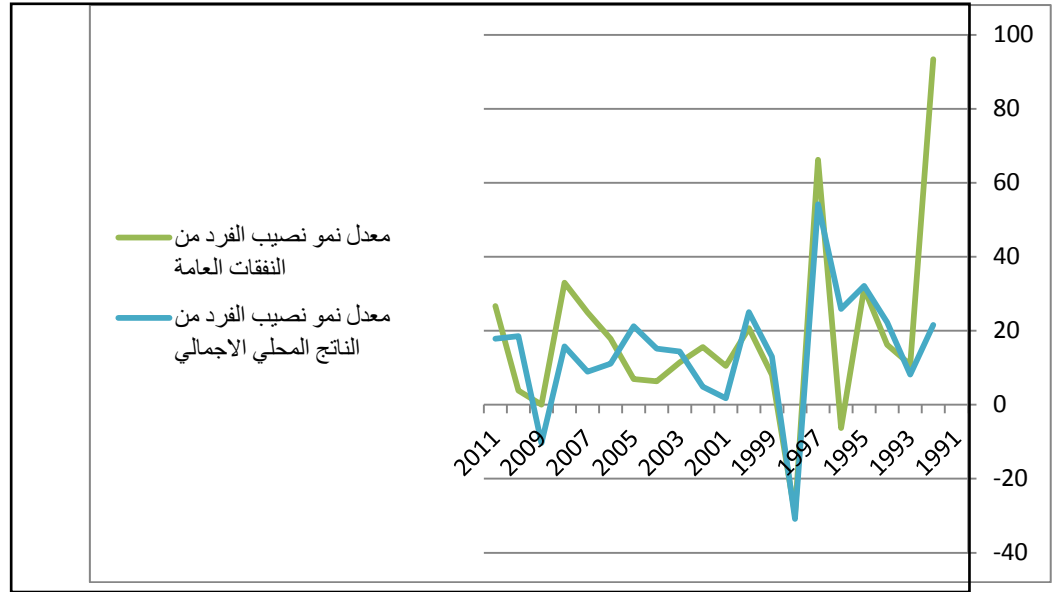
من الناتج

الجدول (4-11) تطور كلا من نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1991-2010)

السنة	نصيب الفرد من النفقات العامة	معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	المرونة
1991	8.27		33.65		
1992	15.99	93.35	40.91	21.58	4.33
1993	17.72	10.82	44.24	8.14	1.33
1994	20.60	16.22	54.10	22.29	0.73
1995	27.07	31.43	71.45	32.09	0.98
1996	25.37	-6.30	89.97	25.91	-0.24
1997	42.16	66.21	138.70	54.17	1.22
1998	29.69	-29.58	95.93	-30.84	0.96
1999	32.09	8.11	108.40	13.00	0.62
2000	38.73	20.69	135.57	25.06	0.83
2001	42.78	10.46	137.98	1.78	5.87
2002	49.45	15.58	144.71	4.88	3.20
2003	55.13	11.48	165.57	14.41	0.80
2004	58.64	6.37	190.65	15.15	0.42
2005	62.70	6.92	231.10	21.22	0.33
2006	73.90	17.86	256.69	11.07	1.61
2007	92.36	24.98	279.53	8.90	2.81
2008	122.83	33.00	323.66	15.79	2.09
2009	122.81	-0.02	290.22	-10.33	0.00
2010	127.53	3.84	344.03	18.54	0.21

المصدر: من اعداد الطالب

الشكل (4-4) تطور معدل نصيب الفرد من النفقات العامة ومن الناتج المحلي الاجمالي (1991-2010)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-11)

يتضح لنا من خلال الجدول السابق انه خلال سنتي 1992 و 1993 كان معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة اكبر من معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ سنة 1993 معدل نصيب الفرد من النفقات العامة 10,82 % وهو اكبر من معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ 8,14 % من نفس السنة، ولقد تجلّى ذلك في المنحنى البياني اين ارتفع منحنى معدل نصيب الفرد من النفقات العامة فوق منحنى معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث كانت هناك استجابة مرتفعة لمعدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة نتيجة للتغير النسبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي والذي توضحها قيمة المرونة من نفس السنة والتي قدرت ب 1,33 معبرة على انه اذا زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي ب 1 % فان نصيب الفرد من النفقات العامة يزيد ب 1,33 %.

لكن منذ سنة 1994 والى غاية سنة 2000 عرفت قيمة المرونة قيم اقل من الواحد الصحيح باستثناء سنة 1997 بل بلغت قيمة المرونة سالبة سنة 1996 اين قدرت ب (-0,24) معبرة عن ضعف حساسية التغير لنصيب الفرد من النفقات العامة نتيجة للتغير النسبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي ، و خلال هاته الفترة قد صعد منحنى نصيب الفرد من الناتج المحلي على منحنى نصيب الفرد

من النفقات العامة دالا على ان نمو معدل نصيب الفرد من الناتج كان اعلى من نمو معدل نصيب الفرد من النفقات العامة وهذا ما يتنافى مع مضمون قانون فاجنر.

ويلاحظ من الجدول والشكل ان الفترة الممتدة ما بين بداية سنة 2001 إلى غاية 2010 شهدت فيها معدلات ومنحنيا نمو نصيب الفرد من النفقات العامة ومعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عدة تذبذبات حيث ارتفعت معدلات ومنحنى نمو نصيب الفرد من النفقات العامة على معدلات ومنحنى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال كلا من سنة 2001 و 2002، 2006، 2007 و 2008 حيث كانت فيها استجابة مرتفعة لمعدلات نمو نصيب الفرد من النفقات العامة اتجاه التغير النسبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ترجمتها معدلات المرونة التي كانت تزيد عن الواحد الصحيح. اما السنوات الاخرى وهي 2003، 2004، 2005، 2009 و 2010 فقد شهدت العكس تماما حيث ارتفعت فيها معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على معدلات نمو نصيب الفرد من النفقات العامة، كما ارتفع فيها محني الاولى عن الاخيرة كما عرفت المرونة في تلك السنوات قيم دون الواحد الصحيح بلغت على الترتيب 0,8، 0,42، 0,33، 0، 0,21 و هو ما يتنافى مع مضمون قانون فاجنر

من خلال ما سبق نستنتج ان قانون فاجنر لا ينطبق بشكل كلي مطلق على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وإنما هو انطباق جزئي وبالتالي فانه توجد عوامل اخرى غير الناتج تؤثر في زيادة النفقات العامة وهذا ما سوف نتطرق اليه في المطالب الموالية.

المطلب الثاني: الايرادات العامة وتطور النفقات العامة

اولا: تحليل التطور الاجمالي للإيرادات العامة على النفقات العامة

يرجع كالم ظاهرة تزايد النفقات العامة إلى تزايد الايرادات العامة¹، ومنه في هذا البحث سوف نقوم بتحليل اثر التطور في الايرادات العامة على النفقات العامة من خلال الجدول التالي:

¹ يونس احمد البطريق، مقدمة في علم المالية العامة، الاسكندرية، 1977، ص 64.

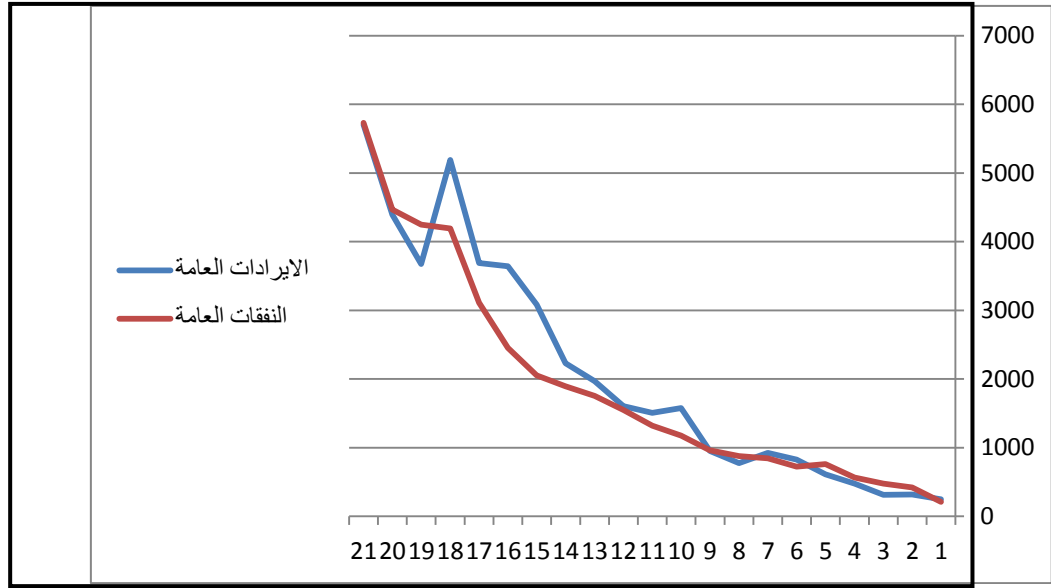
الجدول (4-12) تطور الإيرادات العامة إلى جانب النفقات العامة في الجزائر (1991-2010)

السنة	الإيرادات العامة (مليار دج)	معدل نمو الإيرادات العامة (%)	النفقات العامة (مليار دج)	نمو النفقات العامة (%)	المرونة
1991	248.9		212.1		
1992	316.8	27.28	420.13	98.08	3.60
1993	313.8	-0.95	476.62	13.45	-14.20
1994	434.5	38.46	566.32	18.82	0.49
1995	611.7	40.78	759.6	34.13	0.84
1996	825.1	34.89	724.6	-4.61	-0.13
1997	926.6	12.30	845.1	16.63	1.35
1998	774.6	-16.40	876	3.66	-0.22
1999	950.5	22.71	961.7	9.78	0.43
2000	1578.1	66.03	1178.1	22.50	0.34
2001	1505.5	-4.60	1321.1	12.14	-2.64
2002	1603.3	6.50	1550.6	17.37	2.67
2003	1966.6	22.66	1752.8	13.04	0.58
2004	2229.7	13.38	1891.8	7.93	0.59
2005	3082.6	38.25	2052	8.47	0.22
2006	3639.8	18.08	2453	19.54	1.08
2007	3687.8	1.32	3108.5	26.72	20.26
2008	5190.5	40.75	4191	34.82	0.85
2009	3676	-29.18	4246.3	1.32	-0.05
2010	4392.9	19.50	4466.9	5.20	0.27

المصدر: من اعداد الطالب

والشكل التالي يبين لنا تطور كلا من النفقات العامة والإيرادات العامة

الشكل (4-5): تطور كلا من النفقات العامة والإيرادات العامة



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (4-12)

يتضح لنا من الجدول والشكل السابقين انه كانت هناك زيادة مستمرة في حجم الإيرادات العامة قابلتها زيادة في حجم النفقات العامة إلا ان ما يلاحظ على ذلك فانه خلال الفترة الممتدة ما بين 1992 و1993 بالإضافة إلى سنوات 1998 و1999، 2009 و2010 فان حجم النفقات العامة كان اكثر من حجم الإيرادات العامة وهذا ما يعني انه كان هناك عجزا في الموازنة العامة للدولة. اما من حيث نسبة معدل الزيادة في النفقات العامة إلى نسبة معدل الزيادة في حجم الإيرادات العامة والتي يشير اليها العمود الخاص بالمرونة فإنها سجلت معدلات متباينة خلال فترة الدراسة. ففي سنة 1992 كانت المرونة اكبر من الواحد الصحيح حيث كانت هناك زيادة في حجم النفقات العامة بنسبة اكبر من الزيادة في حجم الإيرادات العامة، لكن وابتداء من 1993 سجلت المرونة قيما اقل من الواحد الصحيح حيث بلغت على سبيل المثال سنة 2003، 1999، 1995، 0,84، 0,43، 58 على التوالي حيث تدل على انه كانت هناك حساسية مرتفعة لنسبة معدل الزيادة في النفقات العامة اتجاه التغير في نسبة الزيادة في الإيرادات العامة.

ولكن نظرا لكون الجزائر من الدول النفطية التي يلعب فيها قطاع النفط دورا هاما في الاقتصاد او في مدى مساهمته في الإيرادات او الناتج سوف نحلل تأثير ذلك على نمو النفقات العامة.

ثانيا: تحليل اثر تطور الايرادات خارج المحروقات وإيرادات قطاع المحروقات على تطور النفقات العامة
الجدول التالي يبين لنا تطور كلا من الايرادات خارج المحروقات وإيرادات قطاع المحروقات إلى
جانبا النفقات العامة.

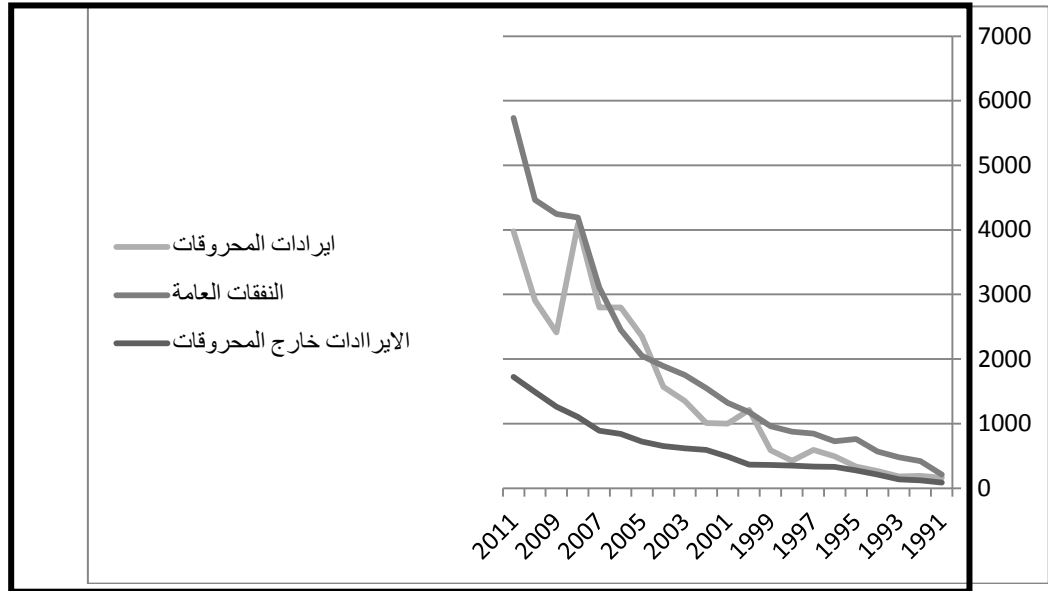
الجدول (4-13) تطور كلا من الايرادات خارج المحروقات وإيرادات المحروقات في الجزائر (1991-2010)

السنة	ايرادات المحروقات(مليار دج)	الإيرادات خارج المحروقات(مليار دج)	نسبة إيرادات المحروقات إلى اجمال الإيرادات(%)	نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى اجمالي الإيرادات	النفقات العامة	نمو النفقات العامة	معدل نمو ايرادات المحروقات	معدل نمو م خ
1991	161.5	87.4	64.89	35.11	212.1			
1992	193.8	123	61.17	38.83	420.13	98.08	20.00	40.73
1993	179.2	134.6	57.11	42.89	476.62	13.45	-7.53	9.43
1994	264.7	212.4	55.48	44.52	566.32	18.82	47.71	57.80
1995	336.1	275.6	54.95	45.05	759.6	34.13	26.97	29.76
1996	495.9	329.2	60.10	39.90	724.6	-4.61	47.55	19.45
1997	592.5	334.1	63.94	36.06	845.1	16.63	19.48	1.49
1998	425.9	348.7	54.98	45.02	876	3.66	-28.12	4.37
1999	588.3	358.4	61.89	37.71	961.7	9.78	38.13	2.78
2000	1213.2	364.9	76.88	23.12	1178.1	22.50	106.22	1.81
2001	1001.4	488.5	66.52	32.45	1321.1	12.14	-17.46	33.87
2002	1007.9	595.2	62.86	37.12	1550.6	17.37	0.65	21.84
2003	1350	616.4	68.65	31.34	1752.8	13.04	33.94	3.56
2004	1570.7	652.5	70.44	29.26	1891.8	7.93	16.35	5.86
2005	2352.5	724.1	76.32	23.49	2052	8.47	49.77	10.97
2006	2799	840.5	76.90	23.09	2453	19.54	18.98	16.08
2007	2796.8	890.9	75.84	24.16	3108.5	26.72	-0.08	6.00
2008	4088.6	1101.8	78.77	21.23	4191	34.82	46.19	23.67
2009	2412.7	1263.3	65.63	34.37	4246.3	1.32	-40.99	14.66
2010	2905.5	1487.8	66.14	33.87	4466.9	5.20	20.43	17.77

المصدر: من اعداد الطالب

الشكل التالي يبين لنا تطور كلا من الإيرادات خارج المحروقات وإيرادات المحروقات إلى جانب تطور النفقات العامة.

الشكل (4-6) تطور كلا من الإيرادات خارج المحروقات وإيرادات المحروقات والنفقات العامة (1991-2010)



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (4-13).

يتبين لنا من الجدول ان إيرادات قطاع المحروقات تساهم بنسبة كبيرة من مجموع الإيرادات العامة تجاوزت في كل السنوات 50% وهذا دليل على أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من حيث مساهمته في الناتج وكمصدر هام لإيرادات الدولة، ومن ثم المساهمة في تغطية النفقات العامة للدولة، لذلك يتضح لنا من الشكل انه مع الارتفاع الملحوظ الذي سجلته إيرادات قطاع النفط شهدت النفقات العامة تزايدا مماثلا له. ولقد اتضح من الجدول انه في حالة ما حققت إيرادات النفط معدلات نمو مرتفعة فان ذلك ينعكس على معدل نمو النفقات العامة كما هو الشأن بالنسبة 1992 حيث لما كانت نسبة نمو إيرادات المحروقات 20% كانت هناك نسبة زيادة في النفقات العامة بنسبة 98% كما لوحظ بالنسبة لسنة 2000 على سبيل الذكر، وفي المقابل نلاحظ انه في السنوات التي انخفضت فيها معدلات نمو إيرادات المحروقات انعكس ذلك على معدل نمو النفقات العامة حيث لما انهارت اسعار النفط سنة 2008 نلاحظ ان ذلك قد انعكس على السياسة المالية للدولة حيث انخفض معدل نمو النفقات العامة من 34,82% سنة 2008 إلى 1,32% سنة 2009 وهذا دليل

على الدور الذي تلعبه إيرادات قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري كونها تشكل مصدرا هاما لإيرادات الدولة ومن ثم في تغطية نفقاتها العامة ورسم حدودها.

المطلب الثالث : مستويات الاسعار وتطور النفقات العامة

تلعب زيادة مستويات الاسعار دورا هاما في تفسير زيادة حجم النفقات العامة ، اذ ان انخفاض القدرة الشرائية للنقود يتطلب من الدولة زيادة عدد الوحدات التي تدفعها من اجل الحصول على كمية السلع والخدمات التي كانت تتحصل عليها في السابق ، مما يعني ان زيادة النفقات العامة لا يرجع بالضرورة إلى زيادة السلع والخدمات العامة التي تنتجها النفقات العامة بل تعود إلى ارتفاع الاسعار¹

سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل تطور النفقات العامة مقابل التطور الحاصل في مستويات الاسعار المعبر عنه بمعدلات التضخم.

الجدول التالي يبين لنا تطور كلا من النفقات العامة إلى جانب معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

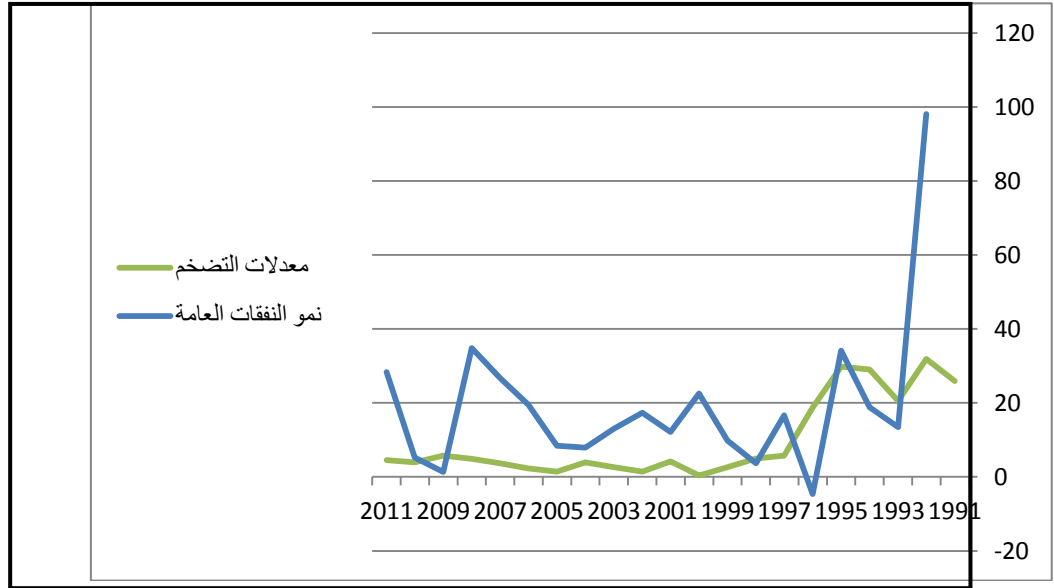
¹ رفعت المحجوب، المالية العامة، ك1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966، ص 70.

الجدول (4-14) تطور معدلات التضخم والنفقات العامة في الجزائر (1991-2010)

السنة	1 النفقات العامة (مليار دج)	نمو النفقات العامة (%)	3 معدلات التضخم (%)
1991	212.1		25.88
1992	420.13	98.08	31.86
1993	476.62	13.45	20.54
1994	566.32	18.82	29.04
1995	759.6	34.13	29.78
1996	724.6	-4.61	18.69
1997	845.1	16.63	5.73
1998	876	3.66	4.95
1999	961.7	9.78	2.64
2000	1178.1	22.50	0.34
2001	1321.1	12.14	4.23
2002	1550.6	17.37	1.4
2003	1752.8	13.04	2.6
2004	1891.8	7.93	3.97
2005	2052	8.47	1.38
2006	2453	19.54	2.31
2007	3108.5	26.72	3.68
2008	4191	34.82	4.86
2009	4246.3	1.32	5.74
2010	4466.9	5.20	3.91

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر والشكل التالي يبين لنا تطور كلا من معدلات التضخم و معدل نمو النفقات العامة

الشكل (4-7) تطور معدلات التضخم ومعدل نمو النفقات العامة في الجزائر (1991-2010)



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (4-14)

يتضح لنا من الجدول والشكل ان هناك علاقة وطيدة بين معدلات التضخم ومعدل نمو النفقات العامة فلما بلغ معدل التضخم اكير قيمة له سنة 1992 والتي قدرت ب 31,86% كانت نفس السنة قد سجلت اكير معدل نمو في النفقات العامة قدر ب 98,08%، ثم ما ان لبثت معدلات التضخم في الانخفاض سجل هناك انخفاض مقابل له في معدل نمو النفقات العامة حيث بلغا سنة 1994 على التوالي 29,04% و 18,82%، ونفس الشيء لوحظ في الفترة (2001-2003)، ثم شهدت الفترة (2004-2008) ارتفاعا تدريجيا في معدلات التضخم انعكست في وجود ارتفاع تدريجي مقابل لها بالنسبة لمعدلات نمو النفقات العامة في نفس الفترة. وما يجب الاشارة اليه هو ان الفترة (1991-1995) قد سجلت اكير معدلات التضخم وذلك كان بسببين الأول تخفيض قيمة الدينار الجزائري الذي نتج عنه زيادة تكلفة الواردات، والثاني هو ارتفاع الاجور والرواتب¹.

ومن خلال ذلك نستنتج انه كان لارتفاع معدلات التضخم التي تعكس ارتفاع الاسعار اسهاما في ارتفاع الانفاق العام في الجزائر.

¹ وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مرجع سبق ذكره، ص 338.

المطلب الرابع: التطور الديمغرافي وتطور النفقات العامة

تعتبر التركيبة العامة للسكان و معدل زيادته السنوية من بين العوامل التي تؤدي إلى زيادة حجم النفقات، وذلك باعتبارهما محددًا هامًا للحدود العليا للمجتمع من الخدمات العامة. بالإضافة إلى أنه توجد بعض الخدمات العامة ذات الارتباط الشديد ببعض التجمعات السكانية دون غيرها كما هو الحال بالنسبة لخدمات التعليم والصحة وهي الخدمات التي يكثر الطلب عليها اعتبارًا للتوزيع العمري للسكان، في حين نجد مثلاً أن خدمات أخرى كالنقل والمواصلات وخدمات البيئة التحتية يكثر عليها الطلب اعتباراً للتوزيع الجغرافي للسكان. وما يجب الإشارة إليه هو أن طبيعة العلاقة بين السكان والنفقات العامة لا تتوقف على ذلك فحسب بل تأخذ بعين الاعتبار طبيعة ونوعية السلع العامة اللازمة لمواجهة الزيادة السكانية، إذ توجد سلع تمتاز بخاصية عدم الاستثناء في الاستهلاك حيث أن زيادة استهلاك فرد من هذه السلع لا يؤثر على استهلاك الآخرين من تلك السلعة ويسمى هذا النوع من السلع بالسلع العامة التامة كنفقات الدفاع والأمن. كما توجد سلع أخرى وتسمى بالسلع الشبه عامة وهي سلع تمتاز بزيادة الإنفاق العام عليها تبعاً لزيادة عدد السكان كنفقات التعليم والصحة. وألان سوف نقوم بتحليل علاقة زيادة عدد السكان في الجزائر وعلاقته بنمو النفقات العامة.

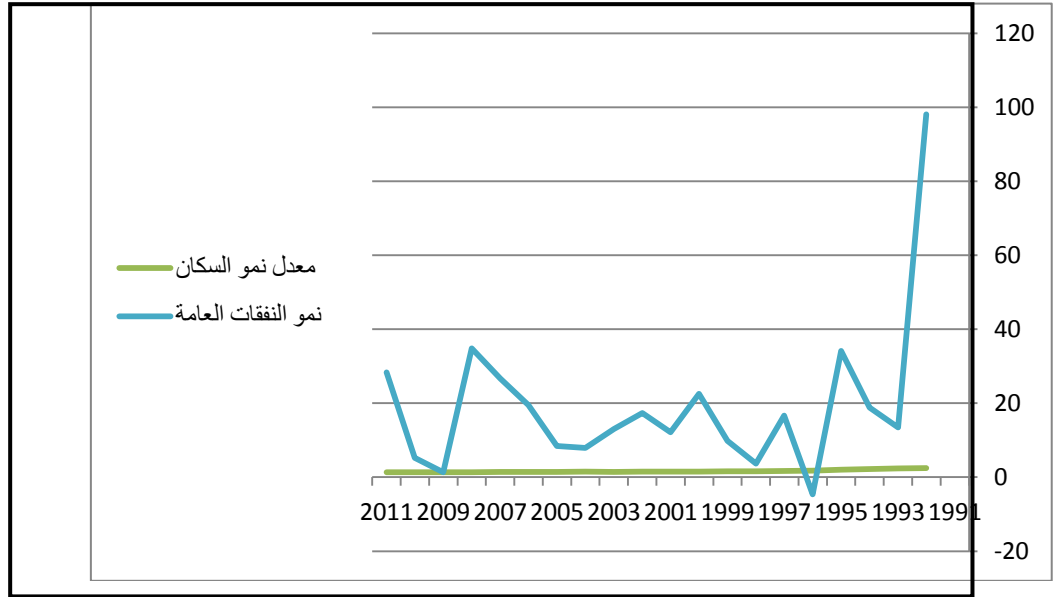
الجدول (4-15) تطور النفقات العامة وعدد السكان في الجزائر (1991-2010)

السنة	1 عدد السكان (مليون نسمة)	معدل نمو السكان (%)	النفقات العامة (مليار دج)	نمو النفقات العامة (%)
1991	25.643		212.1	
1992	26.271	2.45	420.13	98.08
1993	26.894	2.37	476.62	13.45
1994	27.496	2.24	566.32	18.82
1995	28.06	2.05	759.6	34.13
1996	28.566	1.80	724.6	-4.61
1997	29.045	1.68	845.1	16.63
1998	29.507	1.59	876	3.66
1999	29.965	1.55	961.7	9.78
2000	30.416	1.51	1178.1	22.50
2001	30.879	1.52	1321.1	12.14
2002	31.357	1.55	1550.6	17.37
2003	31.795	1.40	1752.8	13.04
2004	32.261	1.47	1891.8	7.93
2005	32.728	1.45	2052	8.47
2006	33.194	1.42	2453	19.54
2007	33.658	1.40	3108.5	26.72
2008	34.119	1.37	4191	34.82
2009	34.575	1.34	4246.3	1.32
2010	35.025	1.30	4466.9	5.20

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر

والشكل التالي بين تطور كلا من معدل نمو السكان و معدل نمو النفقات العامة

الشكل (4-8) تطور معدل نمو السكان ومعدل نمو النفقات العامة في الجزائر (1991-2010)



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (4-15).

يتضح لنا من الجدول والشكل انه في سنة 1992 لما كان اكبر معدل نمو السكان خلال فترة الدراسة والذي قدر ب 2,45% قد قابله اكبر معدل نمو في النفقات العامة والذي قدر ب 98,08% ولما انخفض معدل نمو السكان في السنوات الموالية نتج عنه كذلك انخفاض معدل نمو النفقات العامة حيث بلغا سنة 1994 على الترتيب 2,24%، 18,82%. ولقد بلغ معدل النمو المتوسط للسكان خلال فترة الدراسة 1,64% الا انه ما يجب الاشارة اليه هو ان توجد ملاحظات على النمو السكاني، فمن حيث التوزيع العمري يلاحظ ارتفاع عدد من يقل عمرهم عن 15 سنة بالإضافة إلى ارتفاع عدد الطلبة في الطور الثانوي والجامعة وهذا من شأنه ما يؤدي إلى زيادة الخدمات التعليمية والصحية والنقل... وزيادة عدد المعلمين والأساتذة والأطباء وغيرهم ممن يشرفون على ذلك وبالتالي زيادة حجم الانفاق العام نتيجة ذلك، هذا من جهة ومن جهة اخرى ان تركز اغلبية السكان في الشمال ادى إلى زيادة الضغط على الخدمات الموجودة مما يجبر الدولة إلى زيادة النفقات العامة لتوفير تلك الخدمات وتحسين مستواها. اما من حيث السلع والخدمات التي تمولها الحكومة وذلك من حيث الطبيعة الوظيفية فنجد انها تتمثل في الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات النقل والمواصلات بالإضافة إلى الخدمات الادارية ومما لا شك ان مثل تلك الخدمات انه يزداد الطلب عليها كلما زاد عدد السكان وبالتالي زيادة الانفاق العام عليها، زيادة على ذلك فان الخدمات الدفاعية والأمنية

باعتبارها من السلع التامة وبالتالي فان زيادة عدد السكان سوف يؤدي إلى زيادة النفقات الدفاعية نظرا لسيادة نظام الخدمة العسكرية الاجبارية في الجزائر.
ومن ما سبق نستنتج ان لارتفاع عدد السكان في الجزائر وما يتميز به من حيث العمر والتمركز دورا هاما في زيادة النفقات العامة.

خلاصة الفصل

سطرت مختلف البرامج الحكومية بهدف تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، واستغلت في ذلك ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية باعتبار ان هذا القطاع يعتبر رائدا في الاقتصاد سواء من حيث مساهمته في الناتج او من حيث اعتباره مصدرا هاما لتمويل الموازنة العامة ومن ثم تمويل مشاريعها. ولقد اثبتت تلك البرامج مدى اعتماد الحكومة على السياسة المالية وخاصة الشطر الخاص بالنفقات العامة، حيث تم الاعتماد عليها بشكل كبير لتحقيق اهدافها وهذا ما سجل عليها ارتفاع متزايد خلال فترة الدراسة، اثبتت على وجود ظاهرة تزايد النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري. إلا ان دراسة تلك الظاهرة وتحليلها في الاقتصاد الجزائري من خلال تطور نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اثبتت ان ما جاء به فاجنر لا ينطبق كليا على الاقتصاد الجزائري ، وهذا ما اشار اليه معامل المرونة والذي لم يتجاوز بشكل كلي مطلق الواحد الصحيح حسب نظرية فاجنر ، مفسرا ان هناك عوامل اخرى غير الناتج او الدخل تساهم في الزيادة المستمرة للنفقات العامة في الاقتصاد الجزائري، وقد بينت الدراسة ان تلك العوامل تمثلت في ارتفاع الاسعار، زيارة الايرادات وخاصة إيرادات قطاع المحروقات، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان.

الختامة

يعتبر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية امرا حتميا باعتباره يلعب دورا هاما في تشكيل الدعامة الاساسية للاقتصاد، إلا ان التساؤل الذي يبقى موضوعيا هو حول حجم ذلك التدخل والمجالات التي يشملها. وان من اهم السياسة التدخلية للدولة هي السياسة المالية والذي يشكل فيها جانب النفقات العامة الشكل الرئيسي الذي يعبر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من جهة ولكونه يهتم بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي ، زيادة على ذلك فان الانفاق العام يؤثر بشكل كبير على جانب العرض ومن ثم كانت له اهمية كبيرة في الاقتصاد. ومن خلال دراسة اشكالية هاته الدراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج نجيزها في ما يلي:

- الانفاق العام هو كل المبالغ التي تعدها الدولة قصد تحقيق الاهداف العامة للمجتمع.
- يلعب الانفاق العام دورا هاما في تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص من جهة، وبين السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية من جهة اخرى، وتجلي ذلك بشكل كبير عند فشل الية السوق في تحقيق ذلك.
- يعتبر تدخل الدولة امرا مهما وذلك مهما اختلفت الاديولوجية والنظام السائد في الدولة.
- لا توجد حدود معينة لتدخل الدولة وإنما ذلك يتوقف على عدة عوامل من شأنها ان تختلف من دولة الى اخرى كطبيعة النظام والظروف التي تمر بها والمقدرة المالية لها... .
- كان ل فاجنر دورا هاما في الاهتمام بظاهرة تزايد النفقات العامة و محاولة معرفة اسبابها.
- تعدد العلاقات الرياضية لقانون فاجنر بالإضافة الى الجدل القائم حول مدى صحة قانونه او نطاق سريانه.
- اثبتت الانتقادات التي وجهت لقانون فاجنر مدى القصور الذي اعتراه، وذلك بسبب عدم المامه بجميع العوامل المؤثرة على زيادة الانفاق العام.
- وجود عدة اطروحات كان لها دورا هاما في تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة.
- ان الوضع الذي مرت به الجزائر اجبرها الى اللجوء الى المنظمات الدولية للخروج من الوضع المؤلم التي كانت تعيشه.

- هدف البرنامج المعد بين الجزائر والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الى ادارة الطلب الكلي قصد تخفيض معدلات التضخم، لكن ذلك لم يأتي ثماره من جانب تنشيط جانب العرض الكلي .
- ان تسطير البرامج الحكومي في الجزائر كان قائما بدرجة كبيرة على ايرادات قطاع المحروقات والظروف المستقبلية لها.
- يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات في عملية تمويل الموازنة العامة للدولة وذلك بنسبة 60%.
- ان اعتماد الاقتصاد الجزائري على مورد ناضب يجعله عرضة للعديد من الهزات الاقتصادية نتيجة ما يحدث في السوق العالمية للنفط .
- ان زيادة الانفاق العام في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي تؤدي الى زيادة معدلات التضخم دون احداث زيادة في الانتاج.
- يحتل الانفاق الجاري نسبة كبيرة من مجموع الانفاق العام اذا ما قرن بالإنفاق الاستثماري.
- الاهتمام الكبير بنفقات التجهيز من خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وتجلى ذلك من خلال المخصصات الموجهة لقطاع البناء والأشغال العمومية بهدف تطوير البنية التحتية.
- ادت عدم كفاءة الجهاز الانتاجي و ضعف مرونته الى محدودية تأثير سياسة الانفاق العام التوسعية وخاصة بالرغم من البرامج الاقتصادية المخصصة لذلك.
- اثبتت الدراسة من خلال الدراسة الاحصائية لمختلف المؤشرات ان ظاهرة تزايد النفقات العامة كظاهرة مطلقة موجودة في الاقتصاد الجزائري.
- ان قانون فاجنر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري حيث ان معامل المرونة الذي بين لنا الزيادة في نصيب الفرد من النفقات العامة نتيجة الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي انه لم يتجاوز الواحد الصحيح خلال كل فترة الدراسة، وهذا ما جعل قانون فاجنر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري.
- لا يمكن اعتبار معدل نصيب الفرد من الناتج هو المؤشر الامثل للتطور الاقتصادي في الدول النامية، بل يعتبر التطور الاقتصادي عملية مركبة.

- تلعب الإيرادات العامة ومعظمها إيرادات قطاع المحروقات تأثيرا واضحا في اتخاذ الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري اتجاه التزايد المستمر، وهذا امرنا منطقي في حالة دولة مثل الجزائر تمثل فيها إيرادات قطاع المحروقات محورا أساسيا هاما في تمويل ميزانيتها، وبالتالي فإن أي توقع في نمو تلك الإيرادات يترتب عنه خطط مالية انفاقية توسعية.
- يعتبر عدد السكان الاجمالي احد اهم العوامل المفسر لنمو الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري، زد على ذلك التركيبة السكانية التي يتميز بها السكان في الجزائر سواء من حيث العمر او من حيث التمرکز السكاني.
- تعد مستويات الاسعار على غرار العوامل السابقة احد العوامل التي تقف من وراء ظاهرة تزايد النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري.

التوصيات:

- بناء على جملة النتائج التي توصلنا اليها من خلال الدراسة سوف نقوم بتقديم بعض التوصيات ذات الصلة بتلك النتائج ، تتمثل فيما يلي:
- العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالقطاعات الانتاجية الاخرى كالزراعة والصناعة و تشجيع قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لتقليل المخاطر الناجمة عن التقلبات التي تحدث في سوق النفط العالمية .
- تسطير برامج محكمة بغية ترشيد الاستخدام الامثل والعقلاني لإيرادات قطاع المحروقات.
- تسطير برامج يولي فيها اهمية كبيرة للإنفاق الاستثماري قصد تحسين البنية التحتية لتشجيع الانتاج الخاص.
- العمل على التوزيع العادل للموارد سواء من حيث القطاعات او من حيث التوزيع الجغرافي قصد تحقيق تنمية قطاعية وجغرافية شاملة.
- اعادة النظر في هيكل الإيرادات العامة بما يمكن من التقليل على الاعتماد الكبير على إيرادات القطاع الناضب، والاعتماد على الموارد الاخرى كالضريبة.
- محاولة ضبط العوامل التي تقف من وراء زيادة الاسعار ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم .
- العمل على زيادة مصادر الانتاج وتنويعها.
- العمل على التحكم في سياسة الانفاق الحكومي بما يكفل من تحقيق الاهداف المرجوة منها، بإعادة توجيهها نحو القطاعات المنتجة قصد تنشيط جانب العرض.

- عدم الاعتماد بشكل كبير على مستويات الانفاق السابق لتحديد مستويات الانفاق للسنة المقبلة ، بل يجب تحديد الانفاق العام وفقا للحاجات الملحة دون الاسراف في عملية التقدير، بالإضافة الى تفعيل دور المؤسسات الرقابية الادارية والمالية.
- اعادة النظر في دعم المؤسسات العامة المستقلة بشكل يتناسب مع قدرة تلك المؤسسات في تغطية نفقاتها.
- اعادة توزيع الانفاق العام بحيث يتم رفع نسبة ما يخصص من للأغراض الانمائية.
- اعادة النظر في النفقات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بكتلة الاجور ومناصب العمل في الوظيفة العمومية.
- اعادة توزيع مكتسبات التنمية الاقتصادية على مختلف الاقاليم لمعالجة ظاهرة التركز السكاني في المدن الكبرى ، ومن ثم تقليص الضغط على الخدمات العامة بها .
- ترشيد استخدام المحروقات والكهرباء والمياه والهاتف في الوظائف العمومية ، وإعادة النظر في مشترياتها من اللاوزام والمعدات والسيارات، ومحاولة الاستغلال ما هو موجود بشكل افضل من خلال رفع مستوى خدمات الصيانة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

اولا:الكتب

- ابو داود،سنن ابي داود،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية.
- احمد جامع،(1970)،"علم المالية العامة، ج 1"،دار النهضة العربية.
- اعمر يجياوي،(2003)،"مساهمة في دراسة المالية العامة(النظرية العامة وفق التطورات الراهنة)"،دار هوم،الجزائر.
- جاب الله عبد الفضيل بنحيت،(2008)،"التحليل الاقتصادي الكلي"،جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي،جامعة حلوان،مصر.
- حامد عبد المجيد دراز،(2002)،"السياسات المالية"،الدار الجامعية،الاسكندرية.
- حسن عوضة،(1978)،"المالية العامة"،دار النهضة العربية،بيروت.
- خالد ابو القمصان،(2001)،"موجز الافكار الاقتصادية عبر العصور"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.
- خالد شحادة الخطيب،(2007)،"احمد زهير شامية،اسس المالية العامة،ط 3"،دار وائل للنشر،عمان.
- رفعت المحجوب،(1966)،"المالية العامة،ك1"،دار النهضة العربية،القاهرة.
- رفعت المحجوب،(1992)،"المالية العامة"،مكتبة النهضة،مصر.
- زكريا احمد،تطور النظام الاقتصادي،دار النهضة العربية،القاهرة،دون سنة النشر.
- سامي عفيفي حاتم،اقتصاديات التجارة الدولية،جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي،جامعة حلوان،مصر.
- سعيد عبد العزيز عثمان،(2008)،"المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)"،الدار الجامعية،بيروت.
- سعيد علي محمد العبيدي،(2011)،"اقتصاديات المالية العامة،ط 1"،دار دجلة،عمان.

- سوزي عادلي ناشد، (2006)، "المالية العامة، ط 1"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- صالح صالح، (2006)، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة.
- طارق الحاج، (1999)، "المالية العامة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- عادل احمد حشيش، (1992)، "اساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية.
- عادل احمد حشيش، (1947)، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار النهضة العربية، بيروت.
- عادل فليح العلي، (1989)، "طلال محمود كداوي"، اقتصاديات المالية العامة، ك 2، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.
- عبد الرحمان تومي، (2011)، "الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الواقع والأفاق)"، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر.
- عبد الرزاق الفارس، (2001)، "الحكومة والفقراء والانفاق العام-دراسة لظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية-، ط 2"، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الكريم بركات، (1983)، "دراسة في الاقتصاد المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
- عبد الكريم صادق بركات وآخرون، (1986)، "المالية العامة"، الدار الجامعية، بيروت.
- عبد الله خبايا، (2009)، "أساسيات في اقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- عبد الله خبايا، بوقرة رابح، (2009)، "الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية-التنمية المستدامة)"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
- عبد الله شحاته، (2009)، "الاقتصاد والمالية العامة (الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام: رؤية عامة)"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- عبد المجيد عبد المطلب، (2005)، "اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة.
- عبد المجيد قدي، (2006)، "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية وتقييمية- ط 3"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- عبد المولى السيد، (1978)، "المالية العامة"، دار الفكر العربي، القاهرة.
- عبد المولى السيد، (2003)، "الوجيز في المالية العامة مع اشارة خاصة للمالية العامة المصرية"، دار النهضة العربية.
- علي خليل سليمان احمد اللوزي، (2000)، "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
- علي زغدود، (2006)، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- علي لطفي، (1995)، "المالية العامة، -دراسة تحليلية-"، مكتبة عين شمس، مصر.
- فاطمة السويسي، (2005)، "المالية العامة (موازنة-ضرائب)"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان.
- فليح حسن خلف، (2008)، "المالية العامة"، عالم الكتب الحديثة، اربد، الاردن.
- فوزت فرحات، (2001)، "المالية والاقتصاد المالي"، منشورات الحلبي، بيروت.
- محمد البناء، (2009)، "اقتصاديات المالية العامة (مدخل حديث)"، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- محمد الصغير بعلي، يسري ابو العلاء، (2003)، "المالية العامة"، دار العلوم، عنابة.
- محمد باهر عتلم، (1998)، "المالية العامة-ادواتها الفنية و اثارها الاقتصادية-"، مكتبة الاداب، مصر.
- محمد حسين الوادي، (2000)، "المالية العامة"، عمان دار المسيرة للنشر، عمان.
- محمد سعيد فرهود، (1979/1978)، "مبادئ المالية العامة، ج 1"، منشور جامعة حلب.
- محمد شاكر عصفور، (2008)، "اصول الموازنة العامة، ط 1"، دار المسيرة، عمان، الاردن.
- محمد طاقة، هدى العزاوي، (2007)، "اقتصاديات المالية العامة، ط 3"، دار المسيرة، عمان.
- محمد عباس محرز، (2005)، "اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محمد عمر أبو دوح، (2006)، "ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة"، الدار الجامعية، الاسكندرية.

- محمد عمر ابو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، (2008)، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.
- محمود الوادي واخرون، (2002)، "المالية العامة والنظام المالي في الاسلام"، دار المسيرة، ط1.
- محيي محمد مسعد، (2004)، "دور الدولة في ظل العولمة (دراسة تحليلية مقارنة)"، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى.
- مدحت القرشي، (2008)، "تطور الفكر الاقتصادي، ط1"، دار وائل للنشر، الاردن.
- مدني بن شهرة، (2009)، "الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- مصطفى حسين سلمان، (1990)، "المالية العامة"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.
- نوزاد عبد الرحمان الهبتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، (2005)، "المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط1"، دار المناهج، عمان، الاردن.
- وسام ملاك، (2011)، "تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية الى الكلاسيكية، ط1"، دار المنهل اللبناني، بيروت.
- وليد عبد الحميد عايب، (2010)، "الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)"، ط1، مكتبة حسين العصرية، بيروت.
- يوسف إبراهيم يوسف، (2000)، "النظام الاقتصادي الإسلامي، ط4"، مكتبة الرسالة الدولية للطباعة و الكمبيوتر، قطر.
- يوسف القرضاوي، (1984)، "فقه الزكاة، ط7، ج2"، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- يونس احمد البطريق، (1977)، "مقدمة في علم المالية العامة"، الاسكندرية.
- ثانيا: الرسائل الجامعية :
- احمد نعيمي، (1986)، "تطور النفقات العامة مع دراسة لنمو الميزانية الجزائرية (1966-1982)"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- بلقاسم رابح، (1999/1998)، "محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية (دراسة مقارنة)"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر.

بن عزة محمد، (2010/2009)، "ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر 1990-2009)"، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان.

بن موسى ام كلثوم، (2010/2009)، "الشكالية عقلانية النفقات العمومية (تطور النفقات العمومية 1980-2009)"، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان.

بودخدخ كريم، (2010)، "اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)"، رسالة ماجستير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر.

درواسي مسعود، (2006/2005)، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر.

دليمي هاجيرة، (2011/2010)، "تأثير السياسة الميزانية على التضخم (اشارة لحالة الجزائر خلال 1998-2007)"، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان.

فرحي محمد، (1999-1998)، "النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام في الجزائر"، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر.

عابد عبد الكريم غريسي، (2011/2010)، "دور الدولة في الاقتصاد (نظرية تحليلية تاريخية-دراسة حالة الجزائر-)"، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان.

ثالثا:المجلات والمؤتمرات :

زرمان كريم، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، التنمية المستدامة في الجزائر، العدد السابع، جوان 2010.

صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال الى اصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق (ورقة ماخللة)، الملتقى الوطني (الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر - الممارسة التسوسقية_)، جامعة بشار، ابريل 2004..

طلال محمود كداوي،الاتجاهات العامة للنفقات الاعتيادية في العراق ،مجلة تنمية الرافدين،العدد 4،السنة 1978

مخلوفي عبد السلام، ازمة المديونية ولجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي (ورقة مداخلة)،
الملتقى الوطني (الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر - الممارسة التسوسقية_)، جامعة
بشار، ابريل 2004..

منصور منال، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الاسلامي - واقع ورهانات -، تدخل الدولة في
النشاط الاقتصادي في الاسلام، جامعة غارداية، يومي 23 و24 فيفري 2011.
نشأت نبيل محمد الوكيل، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد العماني مع
إشارة خاصة لفرضية فاجنر، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 71، كلية التجارة -
جامعة القاهرة، مصر، 2008.

رابعا: تقارير

صندوق النقد الدولي، دليل احصاءات مالية الحكومة، ادارة الاحصاءات، ط 2، 2001.
مركز دراسات الوحدة العربية، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان
العربية، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر.
تقارير بنك الجزائر السنوية : 2002-2011

المراجع باللغة الاجنبية :

Richard A. Musgrave,(1980), “*Of Peggy B.Musgrave, Public Finance In Theory And Practice*”,McGraw-Hill,3rd.

Delorme R. , “*Un essai d’interprétation de l’évolution des dépenses publiques consacrées a l’enseignement en France au cours de la période 1971-1972.*”

Dimitrios Sideris, (2006),“*Wagner’s Law In 19th Century Greece: A Co Integration And Causality Analysis*”,
Department Economics, University Of Ioannina,Greece.

Demirbas Safa,(1999), “*co integration analysis-causality testing and Wagner’s law: the case of turkey (1950-1990)*”,department of economics, university of Leicester,uk.

Devaux Éric,(2002), “*finances publiques*”, bréal editions, france.

Oliva Eric,(2008), “ *finances publiques*”, 2eme édition, aubin imprimeur, France.

Carine Roussel,(2008), “*Laurence weil, finances publiques*”, édition 01, hachette éducation, Espagne.

Bouzidi Abdelmadjid, (1999),“*les année 90 de l'économie algérienne-les limites des politiques conjoncturelle*”, ENAG, Alger.

Benissad Hocine, (2004),“*Algérie de la planification socialiste a l'économie de marche (1962-2004)* ”,Édition ENAG,alger.

ملخص

تعد ظاهرة تزايد النفقات العامة من بين الظواهر الاقتصادية التي لفتت انتباه العديد من الاقتصاديين للبحث عن أسبابها، ولقد كان للعالم الاقتصادي الألماني ادولف فاجنر فضل الأسبقية في دراسة الظاهرة والبحث عن أسبابها. لكن نظرية فاجنر واجهت العديد من الانتقادات أدت إلى ظهور العديد من النظريات المفسرة للظاهرة. ومن ثم كانت إشكالية هذا البحث عن ماهية الأسباب المؤدية إلى تزايد حجم الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري؟ وما مدى مطابقة ذلك مع قانون فاجنر؟ ولقد استخدمت الدراسة ثلاث مناهج علمية المنهج الوصفي، والمنهج الإحصائي والمنهج التحليلي. كما تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول ومن خلال الدراسة توصلنا إلى وجود الظاهرة بشكل مطلق في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1991-2010)، إلا أن معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة لم يكن دائما أكبر من زيادة النمو الاقتصادي، وذلك حسبما أشار إليه خلال نظريته وبالتالي فإن قانون فاجنر لا ينطبق بشكلي

غير

زيادة النمو الاقتصادي تساهم بدورها في زيادة حجم
، كان أهمها زيادة إيرادات قطاع المحروقات
تزايد عدد السكان وارتفاع

الكلمات المفتاحية:

النمو الاقتصادي فرضية فاجنر
الأسعار البرامج الحكومية سياسة العام السياسة المالية الاقتصاد

نوقشت يوم 19 مارس 2014